المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية
لابن الخباز (ت ٦٣٧ هـ)
دراسة في المنهج النحوي

Al-Ghuratu al-Mkhfiatu* in the Commentary of *al-Durrati al-Alfiati
by
Ibn al-Khabaz (d. 637 AH): A Study in Syntactic Method

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في الدراسات اللغوية

إعداد الطالبة:
إبتسام بنت إبراهيم بن محمد السعود.
الرقم الجامعي (٢٨١٨٠٤٧٢٥)

إشراف:
الدكتور فهد بن سليمان الأحمد.
أستاذ النحو والصرف المساعد
بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

العام الجامعي: ١٤٣٦/٢٠١٥م

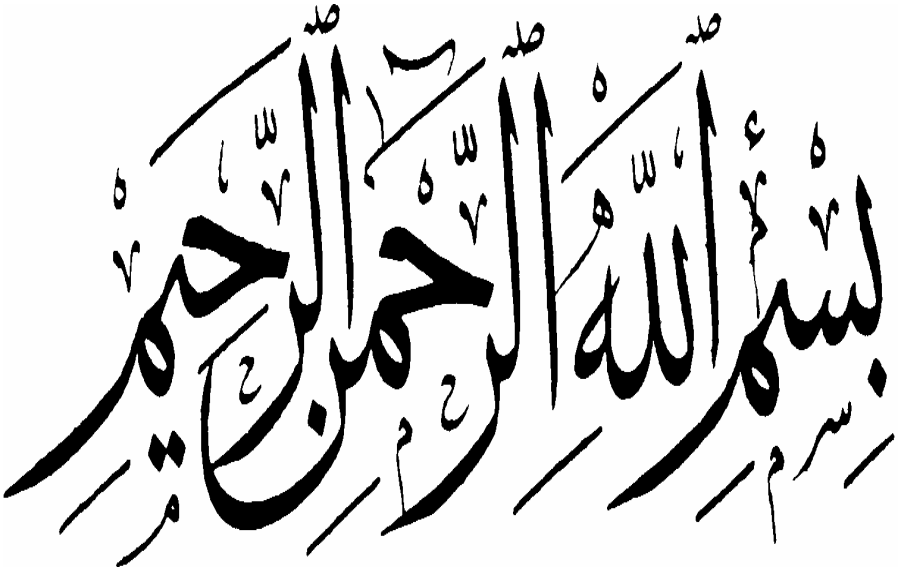
بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية
لابن الخباز (ت ٦٣٧ هـ)
دراسة في المنهج النحوي

Al-Ghuratu al-Mkhfiatu* in the Commentary of *al-Durrati al-Alfiati
by
Ibn al-Khabaz (d. 637 AH): A Study in Syntactic Method

إعداد الطالبة:

إبتسام بنت إبراهيم بن محمد السعود.

الرقم الجامعي (٢٨١٨٠٤٧٢٥)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات اللغوية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	د. فهد بن سليمان الأحمد	أستاذ مساعد	نحو وصرف	
المناقش الخارجي	د. علي بن محمد الشهري	أستاذ مشارك	نحو وصرف	
المناقش الداخلي	أ.د.الحسن المثنى عمر الفاروق	أستاذ	نحو وصرف	

تمت المناقشة في يوم / /١٤٣٧هـ الموافق / /٢٠١٦م

الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز (ت ٦٣٧ هـ)

دراسة في المنهج النحوي

إعداد الباحثة: إبتسام بنت إبراهيم بن محمد السعود.

ملخص الرسالة

تناولت هذه الدراسة شرح ابن الخباز لألفية ابن معط وبيان منهجه في الشرح، واقتضت أن تكون في ستة فصول يسبقها مقدمة وتمهيد عن الناظم والشارح، وعن الألفية وبيان قيمتها وشرَّاحها، وأبان الشارح عن هدفه وطريقته وهو وضع إملاء موجز للألفية يكشف غامضها ويُبِيْنُ مكنونها ويحقق بُغية الطالبين لفهمها، وخلصت الدراسة إلى أن ابن الخباز عرض العديد من أقوال العلماء وآرائهم في المسائل والأحكام النحوية وكان سيبويه وأبو علي الفارسي من أكثر الذين أفاد منهم في شرحه ونقل عنهم، كما بينت الدراسة أن الشارح أكثر الحديث عن مناهج النحويين الأوائل في ترتيب الأبواب والمسائل النحوية وبخاصة أبي بكر السراج وأبي علي الفارسي وابن جني، وأشار في شرحه إلى الضوابط التي نصَّ العلماء على وجوب توافرها في الحدّ، ولا يُشكِل عنده اختلاف تسمية المصطلح بين البصريين والكوفيين ما دام معبراً عن المعنى المقصود بصورة دقيقة، وتنوع التعليل لديه في محاولة منه للإجابة عن كل ما خرج عن الأصل بالقدر الذي يحتاجه من العلل، ولأن مقصده تعليمي لم يكثر من العلل الجدلية، واحتفى الشارح بالسماع في شتى صوره سواء قرآنًا وقراءات قرآنية أم حديثًا شريفًا، أم كلامًا للعرب شعرا ونثرا، والتي ظهر من خلالها رؤيته في السماع وهي منعه القياس على الشاذ، وقد يجيز القياس من دون سماع، وقد استدل باستصحاب الحال دون أن يشير إلى مصطلحه، وصرح بالإجماع في إحدى وعشرين موضعا، أما الخلاف فلم يلتزم منهجًا موحداً وثابتًا في ذكره من حيث نسبة الأقوال وعرض الأدلة والحجج أو الترجيح، وبدا واضحًا ميله إلى المنهج البصري بالموافقة والانتصار لهم أو الانتماء إليهم، مع أنه قد يوافق الكوفيين ويقدم قولهم في بعض المواضع، وظهر لي تحرر شخصية ابن الخباز إذ لم يكن تابعا للناظم في جميع أبيات الألفية فهو وإن وافقه في كثير منها إلا أنه اعترض عليه وانتقده في بعضها بل وقد يستدرك ما فاته من مسائل لم يذكرها أو أوجز الحديث فيها وشملت الاعتراضات الجانب التركيبي لأبيات الألفية والجانب النحوي من تمثيل للمسائل وكذلك الجانب الصرفي واللغوي مع التماس العذر له في بعضها.

Al-Ghuratu al-Mkhfiatu in the Commentary of *al-Durrati al-Alfiati* by Ibn al-Khabaz (d. 637 AH): A Study in Syntactic Method

By
Ibtisam Bent Ibrahim Ibn Mohammed Al Saud

Abstract

This study presents **Ibn Alkhabaz** 's explanation of Ibn Maat's Alfiya and demonstrating his method of explanation. However, it consists of six chapters within an introduction and preface in advance, about **al-Nāẓim** and **Alshareh**, and about Alfiya presenting its value and explication. Also, **Alshareh** showed his purpose and method which is giving an abstract of Alfiya to remove its ambiguity, to save its purity and achieving the goal to understand it for those who are seeking it. The thesis showed that **Ibn Alkhabaz** has been presented many of scientists' sayings and opinion about problems and grammatical provisions. **Sibawayh** and **Abu Ali Al-Farisi**, both of them are the most scientist who others learned from and quoted from. The thesis also showed demonstrated that **Alshareh** was the most talking about the early grammarians methodology in configuration of the chapters and grammatical problems; especially **Abi Bakr Al-Shareh**, **Abi Ali Al-Farsi**, and **Abi Henna**. He pointed in his demonstration at the characterization, which the scientists have stated , which must be found in this definition. Naming the terminology of the people of **Basra** and **Kufa** is not a problematic for him, nevertheless, it is specifically define the intentional accurately. He had a variety of reasoning determines as much as the problem needs of reasoning; trying to find an answer for all what strayed of the original. However his purpose is instructional; he did not want to increase controversial reasoning. **Alshareh** celebrated listening in different features, either Quran and Quran readings, prophetic traditions, or speeches for Arabs, poetry and prose, in which he demonstrated his vision of listening; it is not measuring with the odd, and he may authorize measuring without listening, and in this case he prove thorough finding the adverb without indicating its terminology, and he clarifies it totally in twenty one subject. But, in dispute, he did not commit a unified and suitable method of calling it on subject of the proportion of saying and presenting the evidences, arguments and preference. Then, it makes it clear his tendency for the visual approach by approving and supporting them, or belonging to them, however, the people of Kufa may be agree and present their opinion is some subjects; and it was clear for me the breakdown of In **Ibn Alkhabaz**'s personality, if not following **Al-Nazem** and all of the lines of Alfiya, and if he agreed with his in many of them, however, objected and criticized him in some of it, but you may correct what he have missed of matters he did not mention or summarized it, but it included objections of the compositional side of Alfiya lines and the grammatical side presented in the issues along with the morphological & linguistic side with request to the excuse in some parts of it.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ لقد أسهم النحو العربي بالمحافظة على السليقة العربية من اللحن، الأمر الذي دفع كثيراً من العلماء للعناية به والتأليف فيه، إسهاماً منهم في حفظ اللغة وتيسير هذا العلم ونشره وتعددت أساليبهم ما بين مؤلف وناظم، وكانت أول ألفية في النحو نظمت مشتملة على جميع أبوابه هي "الدرة الألفية" لابن معطٍ، وقد تناولها العلماء بالشرح والتحليل، فكان من أوائل شروحها شرح ابن الخباز المسمى "الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية" ولأهميته في إيضاح مسائل الألفية وبيان مختلف قضاياها، مما دعا جملة من العلماء في الإفادة منه خاصة شرّاح الألفية وغيرهم كابن هشام والمرادي والدماميني، لذا آثرت أن يكون هذا الكتاب موضوع رسالتي لاستكمال متطلبات درجة الماجستير.

حيث تكمُن أهمية هذا الموضوع للأسباب الآتية:

(١) كونه من أوائل شروح الألفية.

(٢) إلمام ابن الخباز بأكثر المسائل النحوية الواردة في النظم وأوجه الخلاف النحوي ووضوح رأيه فيها.

(٣) كثرة المصادر النحوية الواردة في الكتاب وتنوعها.

(٤) أن هذا الكتاب حسب علمي لم يسبق دراسته دراسة تحليلية.

ولعل من خلال دراسة هذا الكتاب أحاول الوصول إلى بيان المنهج الذي سلكه ابن الخباز في شرحه للألفية، مع إيضاح الفكر النحوي عنده، ومذهبه النحوي، ثم بيان الأثر الذي أحدثه الكتاب في الخالفين.

وهذا البحث يشتمل على ستة فصول يستهلها مقدمة تبين أسباب اختيار هذا الموضوع وما تهدف إليه هذه الدراسة والخطة التي سار عليها البحث، ثم تمهيد جعلته في ثلاثة مباحث: الأول: تناول حياة ابن معط وآثاره، أما المبحث الثاني: فجاء عن ابن الخباز حياته وآثاره، أما المبحث الثالث: فخصصته لألفية ابن معط قيمتها وشرَّاحها.

أمّا فصول البحث فجاءت على النحو التالي:

الفصل الأول تناولت فيه مصادر ابن الخباز في الكتاب واشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الكتب، وهي التي أفاد منها في شرحه ونصَّ على أسمائها.

المبحث الثاني: العلماء، وهم الذين أخذ عنهم بصورة مباشرة أو من كتبهم أو من علماء ذكروا آراءهم.

أمَّا الفصل الثاني فجاء عن منهج ابن الخباز في الكتاب مشتملا على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: طريقته في شرح متن الألفية.

المبحث الثاني: عنايته بالحدود والمصطلحات.

المبحث الثالث: عنايته بالعلة النحوية.

ثم الفصل الثالث والذي اشتمل على الأصول النحوية في الكتاب وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: الاستصحاب.

المبحث الرابع: الإجماع.

أما الفصل الرابع فهو موقفه من الخلاف بين النحويين ومذهبه النحوي، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: موقفه من البصريين.

المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين.

المبحث الثالث: موقفه من نحويين آخرين.

المبحث الرابع: مذهبه النحوي.

ثم الفصل الخامس وهو في موقف ابن الخباز من الناظم، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موقفه من المسائل النحوية:

أولا: المسائل التي وافق فيها الناظم.

وثانيا: المسائل التي خالف فيها الناظم.

مع دراسة موجزة لبعض المسائل سواء التي وافقه أو التي خالفه فيها.

المبحث الثاني: موقفه من الألفية.

أولا: الاعتذار عنه.

ثانيا: الاستدراك عليه.

ثالثا: النقد والاعتراض عليه.

رابعا: موافقته.

أما الفصل السادس فجاء تقويما للكتاب مقسما على مبحثين:

المبحث الأول: أثر الكتاب في التراث النحوي، حيث اخترت بعضا من الكتب التي نقلت من شرحه.

المبحث الثاني: الكتاب في ميزان النقد.

أولا: المحاسن.

ثانيا: المآخذ.

ثم أنهيت البحث بخاتمة اشتملت على أبرز ما توصلت إليه من نتائج.

وقد ذيلت البحث بفهارس فنيه تظهر محتوياته، فهرس للقرآن الكريم وآخر للحديث الشريف والآثار، وفهرس لأبيات الألفية، ثم لأقوال العرب شعرا ونثرا، وفهرس للأعلام المترجم لهم، ثم للمراجع التي أفدت منها في البحث، وختمتها بفهرس لموضوعات البحث.

وقد اعتمدت في دراسة هذا الكتاب على المنهج الوصفي التحليلي.

وجاء عملي في هذا البحث على النحو التالي:

(١) اجتهدت في توثيق أقوال العلماء من كتبهم الواردة فيها وإن لم يكن له كتاب أو لم يرد فيها رأيه فمن شروحه أو من نسبها من العلماء له.

(٢) أحلت الآيات القرآنية إلى رقمها مصدرة باسم السورة الواردة فيها، ونسبت القراءات القرآنية إلى أصحابها قدر المستطاع مع إحالتها إلى الكتب الخاصة بها.

(٣) خرَّجت الأحاديث من كتب الصحاح أو السنن أو المسانيد.

(٤) نسبت الأبيات الشعرية إلى بحورها وقائليها ما لم تكن مجهولة القائل، مع ذكر لبعض الكتب التي وردت فيها مبتدئة بديوان الشاعر إن كان له ديوان.

(٥) خرجت الأمثال من الكتب الخاصة بها.

(٦) ترجمت بصورة موجزة لبعض العلماء ممن غلب لدي عدم شهرتهم.

وختاما أشكر الله على إتمام هذا البحث، ثم أتقدم بالشكر الجزيل لمن كان له الفضل بعد الله في مساعدتي على إتمام هذه الرسالة وفي مقدمتهم سعادة الدكتور: فهد بن سليمان الأحمد، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما بذله من جهد ووقت في سبيل قراءتها وإعطاء النصح والمشورة فيها، وعلى ما قام به من تصويبات لها، فالله أسأل أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

كما أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى سعادة الأستاذ الدكتور: علي بن إبراهيم السعود الذي كان داعما ومشجعا لي في إتمام دراستي وما أثراه لي من معلومات في هذه الدراسة، وعلى تفضله بإعارته لي من كتبه، فبارك الله له في علمه وعمله.

وأشكر سلفًا المناقشين الفاضلين لقبولهما قراءة الرسالة وتقويمها؛ وسوف أستفيد من آرائهما القيمة وملحوظاتهما إن شاء الله.

هذا وما كان صوابا فمن الله وما كان خطأ فمن نفسي والشيطان، وصلِّ اللهم وسلم على نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

تمهيد	
المبحث الأول	ابن معطِ حياته وآثاره
المبحث الثاني	ابن الخباز حياته وآثاره
المبحث الثالث	ألفية ابن معط قيمتها وشراحها

المبحث الأول: ابن معطٍ حياته وآثاره.[١]

مولده ورحلاته:[٢]

هو أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي[٣]، الملقب زين الدين، النحوي الحنفي. ولد بالمغرب سنة أربع وستين وخمسمائة.

إمام مبرز في النحو واللغة وعلم اللسان، وأديب شاعر، قدم إلى دمشق فأقام بها زمانا طويلا يقرأ النحو، وماله ما يقوم كفايته حتى حضر مع العلماء عند الملك الكامل الأيوبي، وكان الكامل على ذهنه مسائل من العربية، فسألهم عن: زيد ذهب به، هل يجوز في «زيد» النصب؟ فقالوا: لا، فقال ابن معط: يجوز النصب على أن يكون به لمرتفع يذهب المصدر الذي دل عليه ذهب وهو الذهاب. وعلى هذا فموضع الجار والمجرور الذي هو (به) النصب، فيجيء من باب: زيد مررت به إذ يجوز في زيد النصب وكذلك ها هنا. فاستحسن السلطان جوابه وأمره بالسفر إلى مصر، فسافر إليها وتوطن بها وتصدر بأمر الملك الكامل يُقرأ النحو والأدب بالجامع العتيق بالقاهرة وقرر له على ذلك رزقًا.

شيوخه:[٤]

(١) القاسم ابن عساكر.[٥]

---

(١) ترجم الدكتور محمود محمد الطناحي في مقدمة تحقيقه لكتاب "الفصول الخمسون" لابن معط ترجمة موسعه ذكر فيها حياته وعلمه وشيوخه وتلاميذه وآثاره والعصر الذي عاش فيه، وأيضا الدكتور علي موسى الشوملي في مقدمة تحقيقه لكتاب شرح ألفية ابن معط لابن القواس.

(٢) ينظر معجم الأدباء٦/٢٨٣١، وتاريخ إربل ١/٦٥٤، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٤/٤٤-٤٥، ووفيات الأعيان٦/١٩٧، وتاريخ الإسلام٤٥/٧٤٨، وسير أعلام النبلاء ٢٢/٣٢٤، وانظر في ترجمته: قلائد الجمان ٨/٦١٠٦٦، والعبر في خبر من غبر٣/٢٠١-٢٠٢، وتاريخ ابن الوردي ٢/١٥٤، ومرآة الجنان ٤/٥٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/٨٣، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/٣٤٤، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ٧/٢٢٦-٢٢٧.

(٣) الزواوي: نسبة إلى زواوة-بفتح الزاي- بليد بين إفريقية والمغرب، ينظر معجم البلدان٣/١٥٥، و(معطى) بإثبات الياء جائز فقد ورد إثبات الياء في المنقوص المرفوع والمجرور كثيرا في أسلوب الإمام الشافعي، ينظر مقدمة "الفصول الخمسون" ١٢.

(٤) ينظر العبر في خبر من غبر٣/٢٠١-٢٠٢، وتاريخ الإسلام٤٥/٣٣١-٣٣٢، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان٤/٥٣، والبداية والنهاية١٣/١٥١، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/٣٤٤.

(٥) انظر: تاريخ إربل٢/١٤٨، والذيل على الروضتين ٤٧، ووفيات الأعيان٣/٣١١، والعبر في خبر من غبر ٣/١٣٠.

القاسم بن علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي الشافعي، محدث ثقة كريم النفس، نعت بالحفظ والفهم، وكتب الكثير وصنَّف وخرَّج، توفي سنة ستمائة.

(٢) أبو موسى الجزولي.[١]

عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت الجزولي[٢] المغربي النحوي. من أهل مراكش، حج وأخذ العربية عن ابن بري بمصر، وسمع من أبي محمد بن عبيد الله صحيح البخاري وإليه انتهت الرئاسة في علم النحو، وهو صاحب المقدمة الجزولية في النحو، توفي بالمغرب سنة خمس وستمائة وقيل قبلها أو بعدها.

(٣) التاج الكندي.[٣]

أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد الكندي، مقرئ نحوي أديب، كان أوحد عصره في فنون الآداب وعلو السماع، أخذ عن جلّة من المشائخ، توفي بدمشق سنة ثلاث عشرة وستمائة.

تلاميذه:

لم تذكر كتب التراجم إلا قليلا من تلاميذه فكثيرا ما يشيرون بقولهم (واشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به)[٤] أو (وحمل الناس عنه)[٥] فكأنه قد جلس لتلاميذه جلوسا عاما حين أقرأهم الأدب والنحو في دمشق ومصر ولم يستأثر إلا القليل منهم بدرس أو إملاء[٦] وهم:

---

(١) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/٣٧٨-٣٧٩، وقلائد الجمان ٤/٢٦٨-٢٦٩، والتكملة لكتاب الصلة ٤/١٧-١٨، ووفيات الأعيان ٣/٤٨٨-٤٩١.

(٢) يللبخت: جده وهو رجل بربري، وجزولة: جيمها ممزوجة بالكاف (كزولة) وهي قبيلة من البربر تعرّب فيقال: (جزولة)، جبل منقطع بأرض المغرب من عواصم الجبال لا يملكه غير أهله، معجم البلدان٤/٤٦٢، وتاريخ الإسلام٤٣/٢٦٤.

(٣) ينظر معجم الأدباء ٣/١٣٣٠-١٣٣١، وتاريخ إربل ٢/٢٧٩، والكامل في التاريخ ١٠/٢٩٨، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/١٠-١٢.

(٤) انظر: وفيات الأعيان ٦/١٩٧، ومرآة الجنان ٤/٥٢.

(٥) انظر: تاريخ الإسلام ٤٥/٣٣١، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/٣٤٤.

(٦) مقدمة تحقيق الفصول الخمسون ٢٠.

(**١**) ابن السويد الطبيب.[١]

العلاّمة عز الدين أبو إسحاق إبراهيم ابن محمد بن طرخان الأنصاري الدمشقي، شيخ الأطباء، توفي سنة تسعين وستمائة.

(٢) ابن العطار.[٢]

إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن يوسف، الشيخ الإمام أبو إسحاق الأنصاري الإسكندري الحنفي، توفي سنة تسع وأربعين وستمائة.

(٣) تاج الدين أبو محمد.[٣]

محمود بن عابدين بن حسين التميمي الصرخدي، منحه ابن معط إجازة إقراء، توفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة.

(٤) رضي الدين أبو بكر القسَنْطيني النحوي.[٤]

العلّامة أبو بكر بن عمر بن علي ابن سالم الشّافعي النّحوي، توفي في رابع عشر ذي الحجّة سنة خمس وتسعين وستمائة وله ثمان وثمانون سنة.

وفاته.[٥]

توفي ابن معط بالقاهرة في مستهل ذي الحجة سنة ثمان وعشرين وستمائة، وشهد جنازته الملك الكامل، ودفن بالقرافة في طريق الشافعي عن يسرة المار إليها على حافة الطريق محاذيا لقبر أبي إبراهيم المزني رحمه الله، وله من العمر أربع وستون سنة.

---

(١) انظر: العبر في خبر من غبر٣/٣٧١-٣٧٢، الوافي بالوفيات٦/٨١، والمنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي١/١٤٤.

(٢) انظر: قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان ١/١٥٢-١٥٣، ومجمع الآداب في معجم الألقاب ٢/٦، والمنهل الصافي ١/٨٧-٨٨.

(٣) ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ٤/٤٤، وذيل مرآة الزمان ٣/١٥٤، والعبر في خبر من غبر ٣/٣٢٧، وتاريخ الإسلام ٥٠/١٦٨-١٧٠.

(٤) ينظر تاريخ الإسلام ٤٥/٣٣٢، والوافي بالوفيات ١٠/١٥١، وشذرات الذهب٧/٧٥٧.

(٥) ينظر الذيل على الروضتين ١٦٠، ووفيات الأعيان٦/١٩٧، وتاريخ الإسلام ٤٥/٣٣٢، والبداية والنهاية ١٣/١٥١.

مصنفاته:[١]

(١) الفصول الخمسون في النحو.

(٢) الدرة الألفية في علم العربية.

(٣)حواش على أصول ابن السراج.

(٤) نظم لكتاب الصحاح للجوهري لم يكمله.

(٥) نظم ألفاظ الجمهرة لابن دريد.

(٦) المثلث في اللغة.

(٧) قصيدة في العروض.

(٨) قصيدة في القراءات السبع.

(٩) ديوان شعر.

(١٠) ديوان خطب.

(١١) العقود والقوانين في النحو.

(١٢) كتاب شرح الجمل في النحو.

(١٣)كتاب شرح أبيات سيبويه نظم.

(١٤) نظم كتابا في العروض.

(١٥) البديع في صناعة الشعر.

المبحث الثاني: ابن الخباز حياته وآثاره.[٢]

مولده ونشأته:[٣]

أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن منصور بن علي النحوي، الضرير، عرف بابن الخباز، يكنى بأبي العباس[٤] أو أبي عبد الله.[٥]

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٢٨٣١/٦، ووفيات الأعيان١٩٧/٦، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٣٤٤/٢، والأعلام ١٥٥/٨، وهدية العارفين٥٢٣/٢.

(٢) ترجم أ. د/ فايز زكي محمد دياب لابن الخباز في مقدمة تحقيقه لكتاب توجيه اللّمع تحدث فيها عن عصره ونشأته وشيوخه وتلاميذه.

(٣) ينظر قلائد الجمان ٢٥٣/١-٢٥٤، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٧٢-٧٣، وانظر: العبر في خبر من غبر ٢٣٤/٣، وتاريخ الإسلام ٣٨٩/٤٦-٣٩٠.

(٤) انظر: قلائد الجمان ٢٥٣/١، وهدية العارفين ٩٥/١، والفلاكة والمفلوكون ١٢٢.

(٥) انظر: تاريخ الإسلام ٣٨٩/٤٦، والعبر في خبر من خبر ٢٣٤/٣، ونكث الهميان ٧٢، والبداية والنهاية ١٨٤/١٣.

ولد في اليوم الثاني عشر من جمادى الأولى سنة تسع وثمانين وخمسمائة، في الموصل، وعرف منذ نشأته بانصرافه إلى الاشتغال بالعلم، فلم ير في زمانه أسرع حفظا منه، وأكثر استحضارا للأشعار والنوادر، إذ حفظ أولا الكتاب العزيز، وقرأ التنبيه لأبي إسحق الشيرازي حفظا، وحفظ عدّة من الكتب منها المجمل لابن فارس، والكافي في علم العروض والقوافي لأبي زكريا التبريزي، والإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي، والمفصل للزمخشري، وكتاب الفخري في الحساب.

ثم إنه حفظ من أشعار العرب الجاهلية والإسلام والمولدين والمحدثين ما لا يحصى.

شيوخه:(١)

ذكر ابن الشعار أنه لازم الشيخ أبا حفص الضرير ودرس عليه كتبا كثيرة من علم الأدب والنحو واللغة والعروض والقوافي حتى برز على أقرانه وأنه تصدر للتدريس بعد وفاته، وهذا الشيخ هو ما كان ابن الخباز يشير إليه كثيرا في شرحه للألفية ويسأله عن كثير من المسائل وينقل عنه. أما كتب التراجم الأخرى فلم تذكر شيئا عن شيوخه.

- أبو حفص الضرير.(٢)

عمر بن أحمد أبن أبي بكر بن أحمد بن مهران العراقي النحوي مجد الدين، نشأ بالموصل، وحفظ بها القرآن، وتأدب على مكي بن ريان، برع في علم النحو وأتقن العروض والشعر واللغة، وتصدر للإفادة بعد شيخه، وتخرج به أئمة. وكان مفرط الذكاء إلا أن في لسانه حبسة عظيمة، وعنده ثقل في كلامه لا يكاد يبين، أراد مناظرة محمود بن الأرملة فلم يجبه إلى ذلك خوفا، توفي يوم عيد الفطر سنة ثلاث عشرة وستمائة.

تصدُّره للتدريس وتلاميذه.

تصَدَّر ابن الخباز للتدريس بعد وفاة شيخه لإفادة علم الأدب والعربية والقرآن والفرائض والحساب ومعاني الشعر وغير ذلك، فانثالوا عليه من كل فج، فكان يشغل الناس من بكرة إلى عشاء الآخرة في مسجد بسكّة أبي غنج أنشأه الصاحب أبو الكرم محمد بن علي ابن مهاجر الموصلي. وأقام له جاريا يدر عليه، إلا أنه لم يزل متألما من الزمان، كثير

---

(١) ينظر قلائد الجمان١/٢٥٣.

(٢) ينظر قلائد الجمان٤/٢٠٧-٢٠٨، وتاريخ الإسلام٤٤/١٥٧، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/٢١٦.

التعب من صروفه، متشكيا من أبناء دهره، ثم انتقل إلى المدرسة البدرية، فلم يزل مقيما بها إلى أن توفي، وكان في بدو أمره له بصر يسير، ويعرف الألوان، ثم ذهب بصره بالمرة.[١]

أما تلاميذه الذين أخذوا عنه فهم:

(١) عز الدين أبو محمد الزنجاني.[٢]

عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمد الجرجاني الزنجاني، الخزرجي، أديب عالم بالنحو واللغة والتصريف والمعاني والبيان والعروض، مشارك في غيرها من العلوم النقلية والعقلية.

استوطن تبريز، وأقام بالموصل وتوفي ببغداد سنة ستين وستمائة وقيل خمس وخمسين.

(٢) الإمام مجد الدين الموصلي.[٣]

محمد بن ميكال بن أحمد بن راشد، الفرضي، النحوي، استملى على ابن الخباز كتاب (التوجيه) في العربية، توفي في شوال سنة ثمانين وستمائة عن ثمان وسبعين سنة.

وفاته وأثاره.

توفي في العاشر من رجب بالموصل سنة تسع وثلاثين وستمائة، وله خمسون سنة.[٤]

بعد أن صنف كتبا مفيدة في النحو والعروض هي:[٥]

(١) الجوهرة في مخارج الحروف، وهي قصيدة مزدوجة من الرجز.

(٢) كتابان في شرح اللمع لابن جني هما: الإلماع في شرح لمع ابن جني، وتوجيه اللمع.

(٣) تحرير المقياس في تفسير القسطاس، في العروض.

(٤) كتاب قواعد العربية.

(٥) كفاية الإعراب عن علم الإعراب.

(٦) نظم الفريد في شرح التقييد، شرح للمقدمة الجزولية.

(٧) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، شرح لألفية ابن معط.

---

(١) ينظر قلائد الجمان ١/٢٥٣-٢٥٤.

(٢) انظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب ١/٢٤٦-٢٤٧، وبغية الوعاة ٢/١٢٢، والأعلام ٤/١٧٩، ومعجم المؤلفين ٦/٢١٦.

(٣) ينظر تاريخ الإسلام٥٠/٣٧١، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/٢٥٤.

(٤) انظر: قلائد الجمان١/٢٥٤، وتاريخ الإسلام ٤٦/٣٨٩، ونكث الهميان ٧٢، ومرآة الجنان ٤/٧٩، والبداية والنهاية ١٣/١٨٤، وشذرات الذهب ٧/٣٥٠، والأعلام ١/١١٧.

(٥) ينظر قلائد الجمان ١/٢٥٤-٢٥٥، ومعجم المؤلفين ١/٢٠٠.

(٨) الإفصاح في الجمع بين المفصل والإيضاح، و لم يتمه.

(٩) النهاية في شرح الكفاية، وهو كتاب طويل جدا، حوى العديد من المسائل في النحو.

(١٠) الفريدة في شرح القصيدة، وهي قصيدة سعيد بن المبارك بن الدهان، اشتملت على مسائل من النحو.

(١١) شرح ميزان العربية.

(١٢) كتاب التوحيد.

وترك عددا من الأشعار الجيدة نورد أبيات منها، شعره في ذم أهل زمانه:[١]

أَعْرَاضُهُمْ لَمْ تَزَلْ مُسْوَدَّةً فَإِذَا قَدَحْتَ فِيْهِمْ أَصَابَ الْقَدْحُ حُرَّاقَا
بَلَوْتُهُمْ فَطُعِمْتُ السُّمَّ فِيْ عَسَلٍ فَمَا وَجَدْتُ سِوَى الهِجْرَانِ دِرْيَاقَا

وقوله:

فَحَمِدْتُ رَبَّ العَالَمِينَ عَلَى العَمَى فِيهِ فَقَدْتُ شُخُوصَهَا وَشِيَاتِهَا
وَذَمَمْتُ سَامِعَتَيَّ لَمَّا كَانَتَا سَبَبَاً تُقَرِّبُنِي إِلَى أَصْوَاتِهَا
مَغْنَاكَ جَنَّاتُ النَّعِيْمِ فَلَيْتَنِيْ أَرْعَى ثِمَارَ الأُنْسِ مِنْ رَوْضَاتِهَا

وقال يرثي أبا إسحاق إبراهيم بن عبد الكريم الحنفي البغدادي-رحمه الله-:[٢]

جَادَ الغَمَامُ كَأَدْمُعِ الأَحْدَاقِ قَبْرًا ثَوَى فِيْهِ أَبُو إِسْحَاقِ
فَلَقَدْ ثَوَتْ فِيْهِ الفَضَائِلُ وَالعُلَا بِثَوَائِهِ وَمَكَارِمُ الأَخْلَاقِ
قَبْرٌ بِعَيْنِ الشَّمْسِ فَضْلُ جَمَالِه بَعْدَ الشُّرُوْقِ كَبَهْجَةِ الإِشْرَاقِ
قَبْرٌ مُقِيْمٌ فِيْ الثَّرَى وَعَلَاؤُهُ سَامٍ عَلَى سَبْعٍ رُفِعْنَ طِبَاقِ

ومن قوله في الغزل:

عُلِّقْتُهُ غُصْنَ بَانٍ فِيْهِ جَمِيْعُ المَعَانِيْ
رِيْقٌ كَخَمْرٍ وَثَغْرٍ يَفْتَرُّ كَالأُقْحُوَانِ
تُشْتَقُّ مِنْ وَجْنَتَيْهِ شَقَائِقُ النُّعْمَانِ

---

(١) قلائد الجمان ١/٢٥٦-٢٥٧، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٧٢-٧٣.

(٢) قلائد الجمان ١/٢٥٥-٢٦٥.

بَنَفْسَجِيُّ عِذَارٍ عَيْنَاهُ نَرْجِسَتَانِ

ومن أبياته في مدح شرف الدين أبي البركات المبارك بن أحمد المستوفي لما شاع فضله وعلمه بين الناس فمدحه حبّاً وتقربا و لم يطلب لذلك أجراً:

جَمَعَ الفَضَائِلَ وَالفَوَاضِلَ بَعْدَمَا دَانَ اللِّئَامُ بِتَرْكَهَا وَشَتَاتِهَا
وَبَنَى مِنَ الشَّرَفِ الرَّفِيْعِ مَحَلَّةً جَعَلَ الطِّبَاقَ السَّبْعَ مِنْ شُرُفَاتِهَا
يَا وَالِيَ الشُّعَرَاءِ حِلْمَاً إِنَّمَا يَجْنِيْ رَعَايَا النَّاسِ حِلْمَ وُلاَتِهَا
لَكَ بَيْتُ عِزٍّ لاَ يَقُوْمُ بِوَصْفِهِ أَضْعَافُ مَا حَبَّرْتُ مِنْ أَبْيَاتِهَا

المبحث الثالث: ألفية ابن معط قيمتها وشرّاحها.

وجد النظم في النحو العربي قبل ابن معط إذ نظم عدد من العلماء قصائد وأراجيز في مسائل النحو وأبوابه أو في مسألة واحدة فكان من أشهرها منظومة الحريري المسماة بملحة الإعراب وهي ما أشار إليها ابن الخباز في شرحه لقول ابن معط: (خَلتْ مِنْ حَشْوِ) "يريد أنه ليس في لفظها فضلة كما فعل الحريري في ملحته فإنه قد يذكر نصف بيت أو ثلثه من غير فائدة تتميما للوزن"[(١)]، ولكن ابن معط أول من نظم ألفية في النحو فلم يسبقه أحد من النحاة إلى ذلك ونص على هذه التسمية في ختام ألفيته إذ قال:[(٢)]

نَحْوِيَّةٌ أَشْعَارُهُم المَرْوِيَّهْ هَذَا تَمَامُ الدُّرَّةِ الأَلْفِيَّهْ
نَظَمَهَا يَحْيَ بنُ مُعْطِ المغربي تَذْكِرَةً وَجِيْزَةً للمُغْرِبِ

فانتفع النحاة بعده من تلك التسمية وإن كان أشهرهم ابن مالك، والذي أشار لها في مستهل ألفيته بقوله:[(٣)]

وَتَقْتَضِيْ رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ

كذلك انفرد بنظمه لها من بحرين هما الرجز والسريع مصرح بذلك في بداية الألفية بقوله:[(٤)]

(١) الغرة المخفية ٦٢/١، وينظر مقدمة محقق الفصول الخمسون ٢٩، ٣٣.
(٢) الدرة الألفية ٧٣.
(٣) ألفية ابن مالك ١.
(٤) الدرة الألفية ١٧.

لَاسِيَّمَا مَــشْطُورِ بَحْــرِ الرَّجَــزْ إِذَا بُنِــيْ علــى ازْدِوَاجٍ مُــوْجَزْ
أوْ مــا يُــضاهِيْهِ مِــنْ الــسَّرِيْعِ مُــزْدَوَجَ الــشُّطُورِ كَالتَــصْرِيْعِ

فعادة العلماء نظم القصيدة من بحر واحد فخالفهم بطريقته مما جعل كثير من العلماء يستدرك عليه ذلك والحقيقة أن ذلك يدلُّ على حس موسيقي مرهف، فالبحران متقاربان من حيث الوزن فقد يقع الخلط بينهما أحيانا.(١)

خصائص الألفية:(٢)

(١) العذوبة والسلاسة وإحكام صياغة القواعد النحوية دون حشو وما جاء منها زائدا فهو لإيضاح معنى، وقد أثنى عليه ابن الخباز في شرحه لها بقوله:(٣) "فلقد حاز في هذه الأرجوزة قصب السبق حيث جمع بين اللفظ القليل والمعنى الكثير، وكيف لا يكون كذلك؟ وقد كان في العربية نسيج وحده".

(٢) تضمينه للشواهد النحوية كثيرا في شعره منها آيات قرآنية كقوله في إعمال (ما) عمل (ليس):(٤)

يَشْهَدُ لِلْحِجَــازِ فِــيْ لُغَــاتِهِمْ مقَالــةُ: مَــا هُــنَّ أُمَّهَــاتِهِمْ
وَمَنْ عَدَا أهلِ الحِجَــازِ رَفَعُــوا خَبَرًا مَــا إِلَّــا الَّــذِيْنَ سَــمِعُوا
النَّصْبَ فِيْ القُرآنِ فِيْمَــا ذُكِــرَا ومنه فِيْ يُوسُــفَ: هــذَا بَــشَرَا

فالأبيات اشتملت على آيتين، الأولى: الآية الثانية من سورة المجادلة، والثاني: الآية الواحدة والثلاثون من سورة يوسف.

أو أبيات شعرية كقوله في الحال:(٥)

وحَالُ مَــا نُكِّــرَ قَبْلَــهُ تُحَــلْ كَقَوْلِــهِ: لِمَــيَّ مُوْحِــشًا طَلَــلْ

وهو بيت لكُثَيِّر عزة(٦)، وهذه الظاهرة شائعة كثيرا في ألفيته.

---

(١) ينظر مقدمة الفصول الخمسون ٣٤-٣٦.

(٢) ينظر المرجع السابق ٣٨-٤٢، ومقدمة محقق شرح ألفية ابن معط للرعيني ٦١/١-٦٣.

(٣) الغرة المخفية ٨٠٠/٢.

(٤) الدرة الألفية ٤٦.

(٥) المرجع السابق ٣٢.

(٦) صدر بيت من مجزوء الوافر وعجزه: "يَلوحُ كَأَنَّه خِلَلُ"، لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦، وهو في الكتاب ١٢٣/٢،

(٣) صياغته لرؤوس المسائل نظما وعنون بها أبواب الألفية، منها قوله في المعرب والمبني:[١]

القَولُ فِـــيْ الإِعْـــرَابِ والبِنَـــاء الأصْلُ في الإِعْـــرَابِ للأسْـــماءِ

وفي إعراب المثنى:[٢]

القَـــوْلُ فِـــيْ التَثْنِيَـــةِ اللّفْظِيّـــه الـــوَاوُ لِلْعَطْـــفِ بِهَـــا مَنْوِيّـــهْ

وكذلك فعل في غالب الأبواب.

شروح الألفية.

أقبل على دراسة الألفية وشرحها عدد من العلماء وهم:[٣]

(١) نجم الدين محمد بن أبي بكر بن علي الموصلي الشافعي المعروف بابن الخباز المتوفى سنة إحدى وثلاثين وستمائة.[٤]

(٢) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، لأحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي بن الخباز الإربلي الموصلي النحوي الضرير شمس الدين،[٥] وهي مطبوعة بتحقيق حامد بن محمد العبدلي، وهي موضوع الدراسة، وذكر الرعيني أن له شرحا آخر على الألفية بقوله:[٦] "فأولُ من شَقَّ الصدفَ عن دُرَّتِها، وبرقت له أسارير مسرَّتها، الإمام العلامةُ/ شمس الدين أبو العباس أحمد بن الحسين بن أحمد أحمدَ بن أبي المعالي بن منصور، الموصليُّ، المعروف بابن الخباز –رحمه الله– شرحها شرحين، و لم يقنع بالواحد حتى صيَّره اثنين".

(٣) شرح الدرة الألفية لمحمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، المعروف بابن البراذعي،

والخصائص ٤٩٤/٢وروايته "لعزة. .."، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦٤، ١٨٢٥، وأسرار العربية ١٢١، ولسان العرب ٢٢٠/١١، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٢١١/٣، ٢٠٩، ٤٣/٦.

(١) الدرة الألفية ١٩.

(٢) المرجع السابق ٢٠.

(٣) ينظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١٥٥/١، ومقدمة محقق الفصول الخمسون ٥٠-٥٤، ومقدمة محقق الصفوة الصفية ١٩/١-٢٤، ومآخذ ابن الخباز على ألفية ابن معط ١١-١٣.

(٤) انظر: قلائد الجمان ٢١٠/٥-٢١١، والذيل على الروضتين ١٦٢، وفيات الأعيان ١٠٠/٧، وتاريخ الإسلام ٨٤/٤٦-٨٥.

(٥) انظر: ترجمته فيما سبق.

(٦) شرح ألفية ابن معط ٤/١.

والمتوفى سنة ست وأربعين وستمائة.[١]

(٤) شرح الدرة الألفية، للحسن بن عبد المجيد بن الحسن، ويعرف بسعفص المراغي المتوفى سنة ست وستين وستمائة.[٢]

(٥) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين أبي إسحاق إبراهيم بن الحسن بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي النيلي، من علماء القرن السابع،[٣] وهو مطبوع بتحقيق الدكتور محسن سالم العميري.

(٦) التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية، لجمال الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن سحمان الوائلي البكري الأندلسي الشريشي المتوفى سنة خمس وثمانين وستمائة،[٤] وطبع الجزء الأول منه بتحقيق الدكتور محمد محمد سعيد بكلية اللغة العربية بالأزهر سنة (١٣٩٦هـ).

(٧) الدرة الألفية في شرح الدرة الألفية، لشارح مجهول، والشرح منسوخ بتاريخ ست وثمانين وستمائة.[٥]

(٨) شرح الدرة الألفية في علم العربية، لعز الدين أبي الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس الموصلي، المتوفى سنة ست وتسعين وستمائة،[٦] وهو مطبوع بتحقيق الدكتور علي موسى الشوملي.

(٩) حرز الفوائد وقيد الأوابد، لمحمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي، المعروف بابن النحوية، المتوفى سنة ثمان عشرة وسبعمائة[٧]، وحققها عبدالله بن فهيد البقمي لنيل

---

(١) انظر: التكملة لكتاب الصلة ٢/١٥٠-١٥١، وتاريخ الإسلام ٤٧/٣٣١-٣٣٢، والوافي بالوفيات ٥/١٣٢-١٣٣، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٨٦.

(٢) انظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب ١/١٢٥-١٢٧، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/٥١١.

(٣) انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/٤١٠، ومقدمة تحقيق الصفوة الصفية ٥-١٥.

(٤) انظر: قلائد الجمان ٦/٢٠٠-٢٠١، والعبر في خبر من غبر ٣/٣٦٠، وتاريخ الإسلام ٥١/٢٣١، والوافي بالوفيات ٢/٩٣-٩٤.

(٥) ينظر مقدمة تحقيق الصفوة الصفية ٢١، وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٧٢.

(٦) انظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب ١/٢٢٨-٢٢٩، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/٩٩، وكشف الظنون ١/١٥٥، والأعلام ٤/١٦.

(٧) انظر: الوافي بالوفيات ٥/١٥٤، وأعيان العصر ٥/٣٠٨-٣٠٩، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٦/٤٠.

الدكتوراه في جامعة أم القرى سنة (١٤٢١هـ).

(١٠) أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جبارة المقدسي، المرداوي الصالحي، شهاب الدين المتوفى سنة ثمان وعشرين وسبعمائة.[١]

(١١) ضوء الدرر، لعبد المطلب بن المرتضى الحسيني الشريف الجزري، المتوفى سنة خمس وثلاثين وسبعمائة.[٢]

(١٢) ضوء الدرة، لعمر بن مظفر بن عمر بن محمد، زين الدين بن الوردي الحلبي الشافعي، المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة.[٣]

(١٣) شرح الدرة الألفية، لأحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الألبيري الغرناطي، أبي جعفر الأندلسي، المتوفى سنة تسع وسبعين وسبعمائة،[٤] وحققه عدد من الباحثين وهي رسائل دكتوراه، فالسفر الأول: حسن محمد عبد الرحمن أحمد، جامعة أم القرى، والسفر الثاني: عبد الله المخلافي، جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، والسفر الثالث: إبراهيم بخيت، جامعة أم القرى، والسفر السابع: عبد الله عمر حاج، جامعة أم القرى.

(١٤) محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري المالكي، أبو عبد الله الأعمى النحوي، المتوفى سنة ثمانين وسبعمائة.[٥]

(١٥) الصدفة الملية بالدرة الألفية، لمحمد بن محمود بن أحمد البابرتي الحنفي، أكمل الدين، المتوفى سنة ست وثمانين وسبعمائة.[٦]

(١٦) نعمة المعطي في تصحيح ألفية ابن معط، لزين الدين شعبان بن محمد بن داود بن علي بن أبي المكارم الآثاري، المتوفى سنة ثمان وعشرين وثمانمائة.[٧]

---

(١) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٤/٤٨٨-٤٩٠، وديوان الإسلام ٢/١٠١، والأعلام ١/٢٢٢-٢٢٣.

(٢) انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٣/٢١٨.

(٣) انظر: تاريخ ابن الوردي ٢/١٥٤، وأعيان العصر ٣/٦٧٥-٦٨٣، وشذرات الذهب٨/٢٧٥.

(٤) انظر: الوافي بالوفيات ٨/١٩٩-٢٠٠، وإنباء الغمر بأبناء العمر ١/١٥٩-١٦٠، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة١١/١٨٩، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨/٤٤٩-٤٥٠.

(٥) انظر: إنباء الغمر بأبناء العمر ١/١٨٦، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/٣٥.

(٦) انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٦/١، حسن المحاضرة ١/٤٧١، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/٢٣٩٠٢٤٠.

(٧) انظر: إنباء الغمر بأبناء العمر ٣/٣٥٣-٣٥٥، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١٥/١٢٨-١٢٩، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ٩/٢٦٧.

الفصل الأول
مصادر ابن الخباز في الكتاب

المبحث الأول	الكتب
المبحث الثاني	العلماء

المبحث الأول: الكـــــــــتب.

إن المتأمل في شرح ابن الخباز يلحظ سعة اطلاعه وغزارة علمه لما اشتمل عليه شرحه من مصنفات عدة لأعلام العربية في شتى ميادين المعرفة، سواء أكانت كتباً في النحو والصرف أم الأدب أم اللغة أم علم التجويد، حتى بلغ عدد الكتب التي نص عليها ستة وعشرين مصنفاً، كان لكتب النحو النصيب الأكبر منها. وسنعرض لهذه الكتب مع ذكر مظاهر استدلاله بها، وهي:

أولاً: كتب النحو والصرف.

(١)- الكتاب لسيبويه.

يعدّ كتاب سيبويه من أكثر الكتب التي نقل منها ابن الخباز وتأثر بها يدل على ذلك من أن آراء سيبويه وأقواله وشواهده مبثوثة بكثرة في شرحه، إلا أن اسم الكتاب ارتبط ذكره بالشواهد الواردة عند سيبويه حتى وجدناه كثيراً في شرحه يشير إلى اقتباس الناظم لبيت أو مسألة من الكتاب، كما فعل في مسألة نصب المفعول به بفعل مضمر وجوبا، أشار إلى أن المثال الذي أورده ابن معط في نظمه من أبيات الكتاب فقال:[١] "وقوله: (إيّاكَ إيّاكَ المِراءَ) صدر بيت من أبيات الكتاب، وهو:[٢]

فإيّـــاكَ إيّـــاكَ المـــراءَ فإنـــــهُ إلى الشّرِّ دَعّاءٌ وللـــشرِّ جالِـــبُ"

بل وفي بعض المواضع نجده يستدرك على الناظم ما فاته من مسائل معتمدا فيها على كتاب سيبويه مثل ما فعل في مواضع كسر همزة (إن)، إذ ذكر الناظم أربعة مواضع:[٣] وهي وقوعها بعد القول، ومجيء اللام في خبرها، وأن تكون مبتدأة، وكونها جواب اليمين، وزاد ابن الخباز موضعاً خامساً استدل فيه بشاهد ورد عند سيبويه بقوله:[٤] "الخامس: قد أخلَّ به

---

(١) الغرة المخفية ٢٣٨/١، وانظر: ٣٧٨/١، ٣٨٠، ٣٨١، ٤٠٤.

(٢) من الطويل، اختلف في قائله فهو للفضل بن عبد الرحمن القرشي في معجم الشعراء ٣١٠، وخزانة الأدب٦٣/٣-٦٤، وللعرزمي في حماسة البحتري ٤٩٠ وروايته: "ولِلْغَيِّ جَالِبُ"، وبلا نسبة في الكتاب٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، والأصول ٢٥١/٢ ووردت فيه"ولِلخَيْرِ زَاجِرُ"، وشرح المفصل ٢٥/٢.

(٣) ينظر الغرة المخفية ٤٥٠/٢.

(٤) المرجع السابق ٤٥٠/٢، أيضا ورد كتاب سيبويه في المواضع الآتية: ٤١٣/١، ٣٩٦، ٣٩٢، ٣١٩، ٣١٥، ٣١٤، ٢٨٦، ٢٨٥، ٢٨٣، ٢٤٠، ٢٣٦، ٢/ ٥٤٥.

يحيى: أن تكون صلة الموصول، كمسألة الكتاب، وهي: ((**أعطيته ما إن شره خير من جيد ما معك**))".

وقد صرح ابن الخباز باسم الكتاب في ثلاثة وعشرين موضعاً، جاءت صور الإفادة منها على النحو الآتي:

١/ التمثيل من كتاب سيبويه لمسألة صرفية.

ففي مسألة منع ظرف الزمان (غدوة) من الصرف للعلمية والتأنيث، استدل ابن الخباز بما أورده سيبويه، وهي: (**صيد عليه يوم الجمعة غُدْوَةُ**).(١)

٢/الاستدلال به في مسألة لغوية.

استدل ابن الخباز بكون كلمة (العضد) مؤنثة بالبيت الذي أورده سيبويه في الكتاب وهو:(٢)

أبْنَىْ لُبَيْـــنَى لَسْتُـــم بِـيَـــدٍ إلاَّ يَداً لَيْسَتْ لهـــا عَـــضُـــدُ(٣)

٣/ التمثيل لحكم نحوي.

تمثّل ابن الخباز ببيت الكتاب في جواز قطع الصفة الأولى عن الموصوف بقوله:(٤) "ويجوز قطع الصفة الأولى، فتقول: مررت بزيدٍ الظريفُ أو الظريفَ – ترفع بإضمار هو، وتنصب بإضمار أعني، ومن أبيات الكتاب:(٥)

ولقد خَبَطْنَ بيوتَ يشكُرَ خَبْطـــةً أخوالُنـــا وَهُـــمُ بنـــو الأعمـــامِ

أراد: هم أخوالنا، والنكرة في ذلك كالمعرفة".

---

(١) الكتاب ٢٢٣/١، وانظر: الغرة المخفية٢٦٠/١.

(٢) من الكامل، اختلف في قائله فهو لأوس بن حجر في ديوانه ٢١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٦٤/٢، ولطرفة بن العبد في ديوانه٣٣، والمفصل في صنعة الإعراب ١٠٠، وشرح المفصل ٩٠/٢، وبلا نسبة في الكتاب ٣١٧/٢، ووردت (يا بني. . . لستما)، ومعاني القرآن ٣١٧/١، ١٠١/٢، ٤١٦، والمقتضب ٤٢١/٤.

(٣) انظر: الغرة المخفية٦٤٩/٢.

(٤) المرجع السابق ٣٧٨/١، ٣٧٧، أيضا ورد كتاب سيبويه في المواضع التالية: ٤١٣/١، ٣٩٦، ٣٩٢، ٣١٩، ٣١٥، ٣١٤، ٢٨٦، ٢٨٥، ٢٨٣، ٢٤٠، ٢٣٦، ٤١٤، ٢/ ٥٤٥.

(٥) من الكامل، للمهلهل بن ربيعة في ديوانه ٧٧، وهو في الجمل في النحو ٩٢، والكتاب ١٦/٢، ٦٣، وشرح أبيات سيبويه٣٤/٢.

(٢)- الجمل في النحو للزجاجي.

أشار ابن الخباز لكتاب الجمل في موضع واحد، ذاكراً أن المسألة التي أوردها الناظم في ألفيته للفعل المتعدي لمفعولين، هي مسألة الزجاجي بالمعنى لا اللفظ.(١)

(٣)- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي.

ورد ذكره في موضع واحد، في مسألة نحوية وهي جعل النون معتقب الإعراب في الجمع مع بقاء الواو، فقال:(٢) "وفي شرح سيبويه: المَاطَرون- بالميم وطاء مفتوحة- وهو مشكل؛ لأنهم جعلوا النون معتقب الإعراب مع الواو، وهو قليل".

(٤)- كتب أبي علي الفارسي.

نص ابن الخباز على ثلاثة من كتب الفارسي وهي: **الإيضاح والتكملة والشعر** في عشرة مواضع، جاءت مظاهر الاستدلال فيها على النحو الآتي:

١/ تعليل الفارسي للمسائل النحوية والصرفية.

نقل ابن الخباز تعليله لمسألتين:

أولاً: علة جمع (أرضون) بالواو والنون مع كونها مذكر آخره تاء التأنيث، فقال:(٣) "(أرضون) الواحد أرض، وإنما جمع هذا الجمع؛ لأن أصله: أن يقال: أرضة من حيث إنه مؤنث فنزلوا حذف التاء -حيث حصلت معنى الكلمة- منزلة حذف اللام. هذا معنى كلام الفارسي في التكملة".

ثانيا: تعليله منع (حمراء) من الصرف للوصف والتأنيث، حيث أبدى ابن الخباز غرابة ما ذهب إليه من مخالفة لمنهجه وسيره على مذهب الكوفيين في قولهم.(٤)

٢/أفاد منه في حكم إعرابي وهو قوله بأن ناصب المصدر المبين للنوع إذا قرن بفعل دال على الجنس هو الفعل نفسه.(٥)

٣/إظهار مخالفة الناظم للفارسي في مسائل نحوية منها إعماله لاسم الفاعل المضاف إليه

---

(١) انظر: الجمل ٢٨، ٢٧، والغرة المخفية ٣٠٤/١.

(٢) الغرة المخفية ٦٨٣/٢، وانظر: شرح كتاب سيبويه ٩٢/٢-٩٣.

(٣) المرجع السابق ١٤٤/١-١٤٥.

(٤) انظر: الإيضاح ٢٢٩، والغرة المخفية ٢١٤/١.

(٥) انظر: المرجع السابق ١٥١، والغرة المخفية ٢٥٢/١.

الألف واللام في الحال والاستقبال، قال ابن الخباز:[١]" وقال الفارسي في كتاب الشعر: لا يعمل إلا في الماضي".

٤/الإشارة إلى سير الناظم على نهج الفارسي في ذكره للمواضع التي يجب فيها فتح همزة (إن) وكسرها.[٢]

٥/ الاستشهاد بما مثَّل به الفارسي لتوضيح مسألة نحوية، أو حكم نحوي.

ففي مسألة المنادى النكرة المشابه للمضاف، تمثل بما ذكره الفارسي وهو قول الأعمى:

(يا رجلاً خذ بيدي، ويا غلاماً أجِرْني).[٣]

(٥)- كتب ابن جني.

نص ابن الخباز على كتب ابن جني **الخصائص واللّمع في العربية وسر صناعة الإعراب** في ستة مواضع، منتقداً له في اثنين منها وهي: ترتيبه لأبواب النحو في كتابه اللّمع بجعله لباب الوقف في أول الكتاب مخالفا في ذلك النحويين وسير الناظم على نهجه، فقال:[٤]" عادة النحويين ذكر الوقف في أواخر الكتب؛ لأنه ليس من الأحكام الإعرابية. فهتك أبو الفتح هذا الحجاب في اللّمع، وتقيله يحيى في قصيدته"، والثاني: فضَّل قول الناظم (مِنْ أَنَيْتُ فِيْهِ) في زيادة حروف المضارعة بالفعل على قول ابن جني (مِنْ أَوَّلِه).[٥]

وبالمقابل نجده أثنى على حدِّه للنحو حيث فضَّل قوله على غيره من العلماء لرؤيته بكمال المعنى الذي ذكره للنحو، فقال:[٦] "أكمل ما قيل في تعريفه ما ذكره أبو الفتح في الخصائص- وهو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير والنسب والإضافة والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فيتكلم بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها، رد به إليها".

أمّا المواضع الأخرى فهي شواهد شعرية وردت عند ابن جني واستشهد فيها ابن الخباز

---

(١) الغرة المخفية ٤٨٢/٢.

(٢) انظر: الإيضاح ١٢٨، ١٢٧، والغرة المخفية ٤٤٩/٢.

(٣) الإيضاح ١٨٧، وانظر: الغرة المخفية ٥١٥/٢، كذلك وردت في كتب الفارسي: ٣٨٦/١، ٤٩٩/٢، ٥٧٣.

(٤) الغرة المخفية ١١٤/١، ١١٣.

(٥) انظر: اللّمع ٩، ١٢٣، والغرة المخفية ١٥١/١.

(٦) انظر: الغرة المخفية ٦١/١.

وواحد منها أورده الناظم في ألفيته.[١]

(٦)- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري.

أورد الشارح رأي الأنباري في مسألتين خلافيتين من كتابه الإنصاف جاءت ترجيحًا للكوفيين، الأولى: في منعهم تقديم خبر (ليس) عليها، بقوله:[٢] "وأما ((ليس)) فالكوفيون لا يقدمون خبرها عليها، وصوَّبه الأنباري في الإنصاف".

والثانية: موافقته لهم في إجازة منع صرف المنصرف في ضرورة الشعر.[٣]

(٧)- الكفاية لابن الخباز.

ورد ذكره في مسألتين كلتاهما إشارة إلى تناوله هذه المسائل في كتابه الكفاية بصورة أشمل، فالمسألة الأولى: كانت في معرفة المهموز والمقصور والممدود والحذف والزيادة والبدل والوصل والفصل والنقط والشكل، قال ابن الخباز:[٤] "وقد ذكرت هذه الأبواب مسرودة المسائل في كتاب الكفاية".

والثانية: في حروف الإبدال أشار إلى تفصيله لمسائلها في كتابه.[٥]

- **الكتب التي ورد ذكرها مرة واحدة.**

(١) حواشي اللّمع لابن بَرْهان العكبري، ذكره منتقدا له في تمثيله لتغير علامة الإعراب بأسماء مختلفة، والصحيح تمثيله باسم واحد؛ لأن علامة الإعراب تتغير بحسب العوامل الداخلة على الاسم، وقد سار الناظم على نهجه.[٦]

(٢) المقدمة لابن بابشاذ، ذكره عند انتقاده لحدِّ الاسم الذي أورده الناظم آخذا عنه

---

(١) انظر: الغرة المخفية ٢/ ٤٢٦، ٥٠٨-٥٠٩، ٧٩٨.

(٢) المرجع السابق٢/٤٢٣.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤١٩-٤٢٣، والغرة المخفية ٢/٧٩١.

(٤) الغرة المخفية ٢/٦٩٩.

(٥) انظر: المرجع السابق ٢/٧٥٢، ٧٥١.

(٦) انظر: شرح اللّمع ٧/١٠، والغرة المخفية ٩٢/١. **وابن برهان هو:** عبد الواحد بن علي بن برهان، أبو القاسم النحوي، كان مجودا في النحو، وله اختيار في الفقه، وعالما بالنسب واللغة وأيام العرب، وله أنس بعلم الحديث، كان يميل إلى مذهب المرجئة المعتزلة، توفي سنة ست وخمسين وأربعمائة وقد جاوز ثمانين سنة. انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٥٩-٢٦٠، والمنتظم في تاريخ الأمم والملوك ٨٩/١٦، والكامل في التاريخ٨/ ١٩٨-١٩٩، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/٢١٣-٢١٤.

وهو كونه غير موضح للمحدود.[١]

(٣) **شرح اللّمع للفارقي**، أشار إلى استدلال الناظم بشطر بيت ورد في شرح اللّمع في مسألة عودة الضمير على المبتدأ.[٢]

(٤) **ملحة الإعراب للحريري**، فضَّل ألفية ابن معط عليه في خلوها من الحشو.[٣]

(٥) **المفصل في علم اللغة للزمخشري**، أورد ترجيحه للكوفيين في كون (كي) ناصبة فقط.[٤]

(٦) **الغرة لابن الدهان**، استند عليه في تركه وضع حد للحرف رغم استقصائه لمسائلها وأحكامها وذلك في انتقاده لحد الناظم.[٥]

(٧) **المقدمة الجزولية لعيسى الجزولي**، أورد رأيه في الحرف العامل.[٦]

(٨) **اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري**، بيَّن اقتباس الناظم لحدِّ الحرف عنده بالمعنى.[٧]

(٩) **شرح الإيضاح لابن الخباز**، أحال إلى كتابه في أوجه فتح الفعل الماضي، إذ أورد

---

(١) انظر: شرح المقدمة ٩٤/١، والغرة المخفية ٧١/١، ٧٠.

(٢) انظر: الغرة المخفية ٤٠٦/١. **الفارقي** هو: الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي أبو نصر، شاعر رقيق الحواشي مليح النظم، متمكن من القافية، كان إماما في النحو واللغة، من تصانيفه: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة، مات صلباً سنة سبع وثمانين وأربعمائة. انظر: معجم الأدباء ٨٤١/٢-٨٤٧، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٣٣٠/١-٣٣٣، الوافي بالوفيات ٣٠٨/١١-٣٠٩، وبغية الوعاة ٥٠٠/١.

(٣) الغرة المخفية ١/ ٦٢، ٦١. **والحريري** هو: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، كان إماماً في النحو واللغة والأدب، روى الحديث عن أبي تمام محمد بن الحسين وغيره، توفي سنة خمس أو ست عشرة وخمسمائة، من مصنفاته: كتاب المقامات المشهورة، ودرَّة الغواص في أوهام الخواص، وشرح الملحة. ينظر تاريخ إربل١٤٠/٢-١٤١، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٤/٣-٢٥، ووفيات الأعيان٦٢/٤-٦٣، والمختصر في أخبار البشر٢٣٥/٢.

(٤) انظر: المفصل ٣٨٧، والإنصاف ٤٦٥/٢-٤٦٨، والغرة المخفية ١٧٦/١.

(٥) انظر: الغرة المخفية ٨١/١.

(٦) انظر: المقدمة الجزولية ١٠٩، والغرة المخفية ٨٣/١، قال ابن الخباز: "قال: عيسى الجزولي في حواشيه. . "نظرا لكونها حواش على جمل الزجاجي.

(٧) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٥٠/١، والغرة المخفية ٧٣/١.

في شرحه للألفية وجهين، ثم ذكر بسطه لها في هذا الكتاب.[١]

ثانياً: كتب الأدب.

أفاد منها في موضعين جاءت توضيحًا لأبيات من الرجز استدل بها الناظم في ألفيته، وقد نصَّ على كتابين للمرزوقي[٢] هما: **شرح الحماسة وشرح شعر الهذليين**[٣]، ففي مسألة جواز تقديم المنصوب على (دونك)، أورد رواية البيت المُستَدَلِّ به بقوله:[٤] "وروى المرزوقي في شرح الحماسة: أن إنساناً مر بإنسانٍ على شفير بئر فرماه فيها، وقال:[٥]

يا أيّهُا المـَائحُ دلْـوي دُونَكَـا إني رأيتُ النّـاسَ يَحْمدُوْنَكَـا
يُثْنـونَ خـيراً ويُمَجِـدُونَكَا"

وأيضا ما استدل به الناظم في كون (تراك) اسم فعل.[٦]

ثالثاً: كتب اللغة.

(١)- الصحاح للجوهري.

نص ابن الخباز على كتاب الصحاح في أربعة مواضع، جاءت استدلالاً في الجانب اللغوي، كتأنيث"الحَمّامِ" استدل ببيت للجوهري يدل على تأنيثه.[٧]

---

(١) انظر: الغرة المخفية ١/١٤٩.

(٢) **المرزوقي** هو: أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي أبو علي، عالما بالنحو والأدب، غاية في الذكاء والفطنة وحسن التصنيف وإقامة الحجج، توفي سنة إحدى وعشرين وأربعمائة. انظر: معجم الأدباء ٢/٥٠٦، إنباه الرواة على أنباه النحاة ١/١٤١، وبغية الوعاة ١/٣٦٥.

(٣) شرح أشعار الهذليين، هذا الشرح لم أقف عليه، وقد وثّقه الحاج خليفة للمرزوقي باسم (شرح شعر هذيل) في كشف الظنون ٢/١٠٤٢، والبغدادي في خزانة الأدب بقوله: " وأشعار الهذليين للسكري وشرحها له وللإمام المرزوقي"١/٢١ ونقل منه كقوله: "هذا لخصته من شرح أشعار الهذليين للإمام المرزوقي" ٥/٥٠٣، وقال الإمام المرزوقي في شرح أشعار الهذليين: قوله: لعمري. . "٥/٤٨٩.

(٤) الغرة المخفية ٢/٥٠٩.

(٥) من الرجز، لجارية من بني مازن في شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٩١، ، وبلا نسبة في تهذيب اللغة٥/١٨٠، ، والصحاح ١/٤٠٨، وشرح ديوان الحماسة ١/٥٣٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٨٤، ١٨٩، ، وشرح المفصل ١/١١٧، وخزانة الأدب ٦/٢٠٠-٢٠٥، ٢٠٧.

(٦) انظر: الغرة المخفية ٢/٥٠٥.

(٧) انظر: الصحاح: ٥/١٧٧٨، والغرة المخفية ١/١٤٣.

أو إيراده في مسألة خلافية، كاختلافهم في لفظ (هات) في كونها فعل أو اسم فعل، فأورد قوله بكونها فعل.(١)

كذلك أحال لكتاب الصحاح في مسألة المقصور والممدود نظرا لبسط الجوهري لمسائلها لمن أراد الإلمام بها، فقال:(٢)"إذا أردت كمال معرفته، فعليك بباب الواو والياء من كتاب الصحاح".

(٢)- المجمل لابن فارس.

انفرد ذكره في المعرف باللام، ففي أقسام الألف واللام، ذكر منها الحرف الزائد غير اللازم ومثّل له ببيت ذكره ابن فارس.(٣)

رابعاً: كتب الأمثال.

أورد كتاب مجمع الأمثال للميداني في موضع واحد، لمَثَلٍ استدل به على دخول (قَدْ) الفعل المضارع وإفادتها التقليل وهو: ((**إنَّ الكذوبَ قَدْ يَصْدُقْ، وإنَّ الجوادَ قَدْ يَعْثُر**)).(٤)

خامساً: كتب علم التجويد.

ورد كتاب الرعاية وتجويد القراءة لمكي بن أبي طالب في موضع واحد في صفات الحروف، إذ أشار إلى بحث مكي فيها وحصره لها بأربع وأربعين صفة.(٥)

المبحث الثاني: العلماء.

عرض ابن الخباز في شرحه جملة من أقوال العلماء وآرائهم، سواءً كانوا من أعلام المدرسة البصرية، كالخليل، وسيبويه، والمبرد، أم المدرسة الكوفية، كالكسائي، والفراء، وثعلب، أو غيرهم من أعلام اللغة والفقه، وقد سلك في الأخذ عن العلماء طريقتين:

الأولى: مصادر مباشرة: وهي التي أخذ آراء أصحابها مشافهة، ويدل على ذلك قوله:

---

(١) انظر: الصحاح ٦/٢٥٣٢-٢٥٣٣، والغرة المخفية ٢/٥٠٤، والرجز الذي أورده ابن الخباز لا يوجد في الصحاح.

(٢) الغرة المخفية ٢/٦٩٠.

(٣) انظر: مجمل اللغة ١/٨٤، والغرة المخفية ١/٣٥٤، ٣٥٣.

(٤) مجمع الأمثال ١/١٢، ١٧، وانظر: الغرة المخفية ٢/٥٨٠. "يُضْرب المثل الأول: بالرجل تكون الإساءة الغالبة عليه، ثم تكون منه الهنة من الإحسان، والثاني: لمن يكون الغالب عليه فعل الجميل، ثم تكون منه الزلة".

(٥) انظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ١١٥، والغرة المخفية ٢/٧٨٢.

قال لي، سألت، حدثني.

الثانية: مصادر وسيطة: ذكر آراء أصحابها إما من كتبهم، وإما من كتب علماء أوردوا آراءهم.

أ / مصادر مباشرة.

التزم ابن الخباز في ذكره لمن أخذ عنهم مشافهة، عدم التصريح بأسمائهم، والاكتفاء بقوله: قال لي الشيخ، أو أخبرني بعض تلامذته، ويعتبر شيخه من أكثر من روى عنه.

– شيخـــــــه.

أشار ابن الخباز في مواضع عدة من كتابه إلى أخذه برأي شيخه مكتفياً بالقول: قال لي الشيخ، أو سألت الشيخ، أو ذكره لي الشيخ، وقد سبقت الترجمة لشيخه هذا وهو مجد الدين أبو حفص عمر، وجاء ذكره لشيخه في واحد وعشرين موضعا، كان نصيب الرواية الشفوية منها عشرة مواضع، وقد نهج ابن الخباز في عرضه لآراء شيخه منهجين:

(١)– عرض رأي شيخه مباشرة.

من ذلك قوله في مجيء (قد) للتكثير عند دخولها على الفعل المضارع، قال:[١] " وقال لي شيخنا – رحمه الله –: وتجيء للتكثير فيه، وأنشدني قول ذي الرمة:[٢]

قَدْ أعْسِفُ النازحَ المجهولَ مَعْسِفُهُ في ظِلِّ أغضَفَ يدعُو هامَهُ البـــومُ

وقال: إنما يتمدح الإنسان بما يكثر".

أو يعرض مخالفة شيخه للناظم كما في مسألة منع جواز حذف (ما) من جملة القسم الفعلية المنفية وفعلها مضارع، قال:[٣] "وقال لي شيخنا – رحمه الله –: لا يجوز؛ لأن التصرف في (لا) أكثر من التصرف في (ما)".

---

(١) الغرة المخفية ١/٧٩.

(٢) من البسيط، لذي الرمة في ديوانه ٢٥٦، وهو في العين ١/٣٣٩، ٤/٣٦٨، والصحاح ٥/١٧٥٥ (ظلل) ٥/٢٠٦٣(هيم)، ومقاييس اللغة ١/٣٢٢، ٣/٤٦١، ٤/٣١١، ٤٢٦، أساس البلاغة ١/٦٥٢(ع س ف)، ولسان العرب ٤/٢٤٩، ٩/٢٤٥، ١١/٤١٦، ١٢/٦٢٥، وتاج العروس ١١/١٩٣(خضر)، ٢٤/١٥٧ (ع س ف)، ٢٤/٢١٤(غضف)، ٢٩/٤٠٤ (ظ ل ل)، ٣٤/١٣١(ه ي م)، و(أعسف): العَسْفُ: السّيُر على غير هُدى،و (النازح): الخرق البعيد، و(المجهول): الذي لا يهتدي لطيقه، و(في ظل أغضف): تحت الليل.

(٣) الغرة المخفية ١/ ٢٠٣، وانظر: ١/١٤٧.

(٢)- عرض رأي شيخه بالسؤال والجواب.

فنجد ابن الخباز يعرض في شرحه سؤاله للشيخ وإجابة الشيخ عنه، كسؤاله عن عدم تأنيث الفاعل، قال ابن الخباز:[١] " وسألت شيخنا – رحمه الله -: لِمَ لَمْ يقنعوا بتأنيث الفاعل؟

فقال: لما كانوا يسمون المذكر بالمؤنث والمؤنث بالمذكر، انعكس الاستدلال".

وسؤاله للشيخ في حدِّ الاستثناء،[٢] أو إعراب بيت للناظم[٣].

● وهناك بعض المواضع التي نقل منها ابن الخباز من شيخه دون أن يكون ذلك مشافهة فربما سمعه من أحد تلامذة الشيخ جاءت رأيا له في بعض أقوال النحاة أو تعليل له في مسألة لغوية ومن أمثلة هذا النقل:

في جواز الجمع بين (كل) و(أجمع)، في قوله تعالى:[٤] ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾، قال:[٥] "ونقل شيخنا –رحمه الله- عن الزجاج: أنه لو اقتصر على (كلهم)، لم يكن السجود قد حصل منهم دفعة واحدة، فلما قال: (أجمعون)، آذن بذلك".

وتخطئة شيخه لأبي البقاء في زعمه أن (هَاتْ) فعل لا اسم فعل[٦].

ومن مواطن المشافهة عند ابن الخباز أنه قد يذكر بعض الروايات مبهمة دون نسبة لأحد بعينه مكتفيًا بألقاب أصحابها الكلية.

كروايته عن بعض المصريين في انتقادهم للناظم في قول: (ابن معط) في أول بيت من أبيات الألفية، فدافع ابن الخباز عنه، بقوله:[٧] "وقال لي بعض المصريين: المعروف التسمية بـــ(عبد المعطي) والتسمية بـــ(معط) غريبة. فقلت له: غير متهم في اسم أبيه".

---

(١) الغرة المخفية ١/٢٣١.

(٢) انظر: المرجع السابق ١/٢٨٧.

(٣) انظر: المرجع السابق ١/ ٣٠٧.

(٤) سورة الحجر، آية: ٣٠.

(٥) الغرة المخفية ١/ ٣٧٢، كما أورد ذكر شيخه في المواضع الآتية: ١/١٢٧، ٢٣٩، ٣٠٥، ٣١٥، ٣٤١، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٩، ٤١١، ٢/٤٦٠-٤٦١، ٥١٢، ٥١٧.

(٦) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ٩١، والغرة المخفية ٢/٥٠٤-٥٠٥.

(٧) الغرة المخفية ١/٥٣.

أو روايته عن بعض تلامذة ابن معط للإبانة عن غزارة علم الناظم وقدرته على استقصاء المسائل وبسطها، كقوله:[١] "وأخبرني بعض تلامذته: أن الملك الكامل –رحمه الله– سأله عن قولنا: أزيداً رأيتَ غلاَمهُ، فأملى في الجواب إحدى عشرة ورقة".

ومن مواطن المشافهة عنده بعض الروايات المجهولة التي اختصت بنظم الألفية، كقوله:[٢] "وقال لي بعض من عد هذه القصيدة: إن الخطبة وأربعة أبيات من آخرها ليست من الألف".

وقوله:[٣] "وحدثني من أثق به: أنه أخبره بأني أُشْغِل الناس في أرجوزته، فقال: سوف أنفذ إليه ما هو خير منها. فقيل لي: أنه صنع واحدة مبلغها عشرة آلاف بيت".

ب/ مصادر وسيطة.

ومن أبرز العلماء الذين نقل عنهم من كتبهم أو من كتب علماء نقلوا عنهم ما يلي:

(١)– عيسى بن عمر الثقفي.

نص عليه في موضعين، منها استدلاله بقول عيسى في إثبات الألف واللام لصيغة الجمع (أَفْعَالاً) عند تحقيره، فقال:[٤] "وقال عيسى بن عمر: (إن كانَتْ إلاّ أُثَيّاباً في أُسَيْفاطٍ أخذَهَا عَشّارُوْكَ)".

(٢)– يونس.

ورد ذكره في ستة مواضع، يشير فيها إلى رأي له في مسألة نحوية أو في خلاف نحوي، منها نفيه كون (لكنْ) من حروف العطف "وقال يونس: هي مخففة من الثقيلة وليست عاطفة"[٥].

ومن الخلاف رأيه في الوقف على (ياء) الاسم المنقوص المنون إذا كان مرفوعا أو مجرورا، قال ابن الخباز:[٦] " الثاني: وهو اختيار يونس أن تثبتها، فتقول: هذا قاضي ومررت

---

(١) الغرة المخفية ٢/٨٠٠.

(٢) المرجع السابق ١/٦١.

(٣) المرجع السابق ٢/٨٠٠.

(٤)المرجع السابق ٢/٦٣١. كما ورد عيسى بن عمر في ٢/٥٢٧

(٥) المرجع السابق ١/ ٣٨٨.

(٦) المرجع السابق ١/١١٥. ورد رأي يونس في المواضع الآتية: ١/ ٢٧٣، ٢/٥٢٧، ٤٦٥، ٤٤٣.

بقاضي؛ لأنها حذفت لملاقاة التنوين، وقد أزاله الوقف".

(٣)- أبو عمرو بن العلاء.

جاء ذكره في سبعة مواضع، وردت في النحو والصرف والقراءات، منها تعويضه لألف التأنيث المحذوفة في (حُبارَى) عند تصغيره بالتاء، قال ابن الخباز:[١] " وكان أبو عمرو يقول: حُبَيْرَةٌ، فيعوض من ألف التأنيث التاء".

وفي القراءات قال ابن الخباز:[٢] "إذا انضمت الواو ضما لازما وكانت أصلا، جاز همزها فاء كانت أو عينا: فالفاء نحو: أقتَتْ، أصله وُقِّتَتْ؛ لأنه من الوقتِ، ولم يقرأه بالواو إلا أبو عمرو".

(٤)- الخليل بن أحمد الفراهيدي.

ورد ذكره في ستة عشر موضعا، جاءت في مسائل وأحكام نحوية، من بينها مسألة دخول (قد) على الفعل الماضي وتقريبه من الحال، قال ابن الخباز:[٣] "قال الخليل: إن قول القائل: قد فعل، كلام لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة؛ لأن الجماعة منتظرون".

وجعله لما بعد (إيّا) في موضع جر[٤]، ونقل عنه بعض المسائل المتعلقة بالخط والكتابة كزيادة الألف بعد واو الجماعة في (فَعَلُوا).[٥]

(٥)_ سيبويه.

عرض ابن الخباز جملة من أقوال سيبويه وآرائه، حتى ورد ذكره في ستة وسبعين موضعا، تنوعت فيها طرق نقله منه فتارة ينقل منه بالنص كما فعل في علة الحذف من الاسم الخماسي عند جمعه حيث قال:[٦] "وأما الخماسي، فلا يمكن أن يكسر على لفظه؛

---

(١) الغرة المخفية ٦٣٧/٢.

(٢) المرجع السابق ٧٦٥/٢، كما ورد رأي أبي عمر في المواضع التالية: ٣٥٨/١، ٢/ ٥٢٧، ٧٤٨، ٧٧١، ٧٨٧

(٣) المرجع السابق ٧٨/١.

(٤) انظر: الكتاب ٢٧٩/١، والغرة المخفية ٣٣٣/١.

(٥) انظر: المرجع السابق ١٧٦/٤، والغرة المخفية ٧٠٢/٢، كذلك ورد رأي الخليل في المواضع الآتية: ٣٥١/١، ١٩١، ١٦١، ٦١، ٧١٩/٢، ٧٠٣، ٦٦٥، ٦٢٨، ٥٨٠، ٥٧٣، ٥٢٧، ٥٢٤، ٧٨٠.

(٦) الغرة المخفية ٦٠٥/٢.

لأنه لو كان كذلك لقلت في سفرجل: سفارجل، وهذا لا يجوز،. . . قال سيبويه: (لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس فيرتدع، فإنما يحذف الذي ارتدع عنده)"، وفي بعض المواضع يذكره ببعض التصرف أو قد يورده بالمعنى كما ورد في ضرورات الشعر إذ قال:[١] "وكل ضرورة استعملوها، فإنهم يراجعون بها أصلاً من الأصول كذا قال سيبويه ــرحمه اللهــ "وعبارة سيبويه في الكتاب:[٢] "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها".

وفي بعضها يكتفي بالإشارة إلى رأي سيبويه دون تفصيل لقوله كحكم صرف لفظ (نُوْحٍ) من عدمه.[٣]

ونجده كثيرا ما يختار قوله في المسألة عند إهمال الناظم لذكرها إذ يقدِّمه على غيره من النحاة كما فعل في حروف اللِّين حيث اكتفى برأي سيبويه بقوله:[٤] "ولكنهم اختلفوا في حروف اللين، وجملة أقوالهم فيها: ثمانية. . . ، فنذكر قول سيبويه؛ لأن المصنف لم ينصص على قول".

(٦)- الكسائي.

ورد ذكره في عشرة مواضع، لمسائل نحوية وخلافية، منها عامل رفع الفعل المضارع، إذ أفسد رأيه، بقوله:[٥] "واختلفوا في عامل الرفع، فقال الكسائي: يرتفع بالزائد، فإذا قلت: يضرب، فرفعه بالياء، وهذا فاسد؛ لأن العوامل تدخل عليه مع وجود الزائد".

ومن المسائل ذكر قوله في مجيء (إن) المكسورة الهمزة بمعنى (قد).[٦]

---

(١) الغرة المخفية ٢/ ٧٩٩.

(٢) الكتاب ٣٢/١.

(٣) انظر: الكتاب ٢٣٥/٣، والغرة المخفية ٢١٩/١. "وقد أجاز سيبويه صرفه لخفته".

(٤) الغرة المخفية ١١٠/١. كما ورد سيبويه في المواضع التالية: ١١٠/١، ١١٦، ١١٧، ١٢٢، ١٣٣، ١٣٩، ١٥٣، ١٦١، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٨، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢١، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٧٤، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٠٨، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٨٤، ٣٩٩، ٤١٦، ٢/ ٤٣٢، ٤٣٨، ٤٥٥، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٧٠، ٤٨٥، ٤٨٦، ٥٠٠، ٥٢٧، ٥٥٢، ٥٧٣، ٥٨٧، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٦٢١، ٦٥٩، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٧١، ٦٦٨، ٦٧٨، ٧١٩، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٣٨، ٧٤٣، ٧٥٥، ٧٩٣، ٧٩٧.

(٥) المرجع السابق ١٥٣/١-١٥٢.

(٦) انظر: الغرة المخفية ٥٨٣/٢، والجنى الداني ٢١٤-٢١٥، ومنهم من نسب القول لقطرب، انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٣٩، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٤٥٥/١، كذلك ورد الكسائي في المواضع الآتية: ١/ ١٧٩، ٢٩٥، ٣٢٤، ٤٦٣/٢، ٤١٨، ٦٩٢، ٦٩٧، ٦٩٨.

(٧)- الشافعي.

أورد رأيه في موضعين منها ما يفيده حرف الجر (إلى)، قال ابن الخباز:[١] "وأجازوا دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وخروجه، فمن الأول: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[٢] في رأي الشافعي –رحمه الله".

(٨)- الفراء.

جاء ذكره في أحد عشر موضعا، معظمها عرض لآرائه في مسائل نحوية وصرفية، منها قوله في عامل رفع الفعل المضارع إذ وسم مذهبه بالقوة بقوله:[٣] "وقال الفراء: يرتفع بخلوه من الناصب والجازم. وهو مذهب قوي".

وقوله في أصل حرف النصب (لن)، "وقال الفراء: لم ولا ولن شيء واحد، وأصلها: (لا) فغيرت"[٤]

وفي رفع المعطوف على اسم (إن) قبل استكمال الخبر، أورد الفراء شرط لذلك، نقله ابن الخباز بقوله:[٥] "وأما الفراء، فلا يجيز الرفع إلا بعد ما لم يظهر إعرابه، كقولك: إنك وعمرو قائمان".

وأظهر غرابة قوله في (حاشا) وهو جعله لها فعلاً بغير فاعل.[٦]

(٩)- أبو الحسن الأخفش.

أورد ابن الخباز أقوال الأخفش وآرائه في ستة وعشرين موضعا، مابين مسألة نحوية وصرفية أو خلاف نحوي، فمن مسائله النحوية، قوله بأن (بَلْهَ) من حروف الجر إذا عملت فيما بعدها الجر، "وحكى عن أبي الحسن: أنه قال: (بَلْهَ) إذا جرَّت حرفُ جرٍّ"[٧].

---

(١) الغرة المخفية ١/١٨٢، وانظر: ١/٣٨٣.

(٢) سورة المائدة، آية: ٦.

(٣) الغرة المخفية ١/١٥٣.

(٤) المرجع السابق ١/١٦١.

(٥) المرجع السابق ٢/٤٦٤.

(٦) انظر: المرجع السابق ١/٢٩٥، وشرح المفصل ٢/٨٥، والجنى الداني ٥٦٠، وكذلك ذكر الفراء في المواضع التالية: ١/ ١٦١، ٢٤٠، ٢٧١، ٣٢٤، ٣٨٣، ٢/ ٤٦٤، ٥٣١، ٥٣٩، ٧٩٧.

(٧) الغرة المخفية ١/١٧٥.

وفي الخلاف النحوي أشار ابن الخباز إلى إبطال النحويين لقوله في عامل نصب المفعول معه وهو نصبه انتصاب الظرف نظراً لوقوع (الواو) موقع (مع)، وسير الناظم على نهجه.(١)

ومن المسائل الصرفية ذكر إثباته لوزن (فُعِلْ) من أبنية الأسماء مخالفا بذلك سيبويه(٢) في قوله بأنها من الأفعال، فقال:(٣) "وأثبته أبو الحسن وذكر الدُئِلْ: وهي دويبة".

(١٠)- أبو زيد.(٤)

ورد ذكره في ستة مواضع، جاءت استدلالا بشواهد أنشدها أبو زيد، أو جاءت عرضا لرأيه في مسألة نحوية أو صرفية منها غرابة ما نقل عنه من كون (أَفْعَلاَء) جمع قله، فقال:(٥) "ونقل أبو زكريا التبريزي عن أبي زيد الأنصاري أن (أَفْعَلَاء)، كأصدقاءَ جمع قِلَّةٍ، وهو غريبٌ و لم يذكره غيرُهُ ". وأيضا الرواية عنه في كون (حتى) حرف عطف(٦).

(١١)- الأصمعي.

ورد الأصمعي عند ابن الخباز في ستة مواضع، منها إنكاره مجيء (إيه) غير منونة كما في شعر ذي الرمّة.(٧) وهو قوله:(٨)

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إيْــهِ عَــنْ أمَّ ســالِمٍ وَمَا بالُ تكليمِ الــديارِ البَلاقِــعِ

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٠٠-٢٠٢، والغرة المخفية ١/٢٨٤، وارتشاف الضرب ٣/١٤٨٤.

(٢) انظر: الكتاب ٤/٢٤٤.

(٣) الغرة المخفية ٢/٥٩٤، كما ورد ذكر الأخفش في المواضع التالية: ١/٨٩، ١٣٩، ١٨٧، ٢٢١، ٢٧٠، ٢٩٦، ٣٤٦، ٣٤٧، ٢/ ٤٥٥، ٥٠٤، ٥٢٠، ٥٣٠، ٥٩٥، ٦٣٠، ٦٥٩، ٦٦٤، ٦٧٨، ٧٢٩، ٧٣٩، ٧٤٣، ٧٥٥، ٧٥٦.

(٤) **أبو زيد**، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة شيئاً من علم العرب، كان ثقة من أهل البصرة، توفي سنة أربع عشرة ومائتين وقيل خمس عشرة، من مصنفاته: النوادر، وكتاب الهمزة. انظر: أخبار النحويين البصريين ٤٢-٤٦، وتاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين ٢٢٤-٢٢٥، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء١٠١-١٠٤.

(٥) الغرة المخفية ٢/٥٦٢.

(٦) انظر: المرجع السابق ١/٣٨٤، والإيضاح ٢٢٧. وذكر أبا زيد في المواضع الآتية:١/١٢٧،٢/٦٧٥،٦٥٠،٤٨٣.

(٧) انظر: المرجع السابق ١/١٠٠، ٢/٥٩٠.

(٨) من الطويل، لذي الرمة في ديوانه ١٦٥، وهو في العين ٤/١٠٣-١٠٤، إصلاح المنطق ٢٠٩، ومجالس ثعلب ٢٢٨، وسر صناعة الإعراب ٢/٢٦، ١٥٦، وشرح المفصل ٤/٣١، وخزانة الأدب ٦/٢٠٨، ٢٠٩، ١٠/١١٣، ١١٤.

وأورد رأيه في حكم نحوي وهو نعت المنادى، بقوله:[١] "ولم يجز الأصمعيّ نعت المنادى".

(١٢)- أبو عمر الجرمي.[٢]

ورد ذكر الجرمي في أربعة مواضع، منها منعه مجيء المفعول له معرفة، قال:[٣] "ويجوز عند النحويين إلا أبا عمر الجرمي أن يكون معرفة ونكرة".

ومنعه البناء في العربية فقال:[٤] "وقال أبو عمر الجرمي: ليس لك أن تبني من شيء مثل شيء؛ لأنه اختراع ألفاظ غير حالة على معنى ولا تستعمل بوجه ما"، وتعقبه ابن الخباز في ذلك بقوله:[٥] "فضاع في قول أبي عمر تعب التصريفيين".

(١٣)- ابن السّكيت.[٦]

ورد ذكره في موضعين، استدل في الأول بما أنشده ابن السكيت في إيضاح معنى لغوي.[٧]

والثاني: أشار إلى تأليفه كتابا في المقصور والممدود[٨].

---

(١) الغرة المخفية ٥٢٤/٢. كما ورد الأصمعي في المواضع التالية: ٦٢٠/٢، ٤٢٩، ٦٩٠.

(٢) **أبو عمر**، صالح بن إسحاق الجرمي النحوي، صاحب الكتاب المختصر في النحو، وقيل له: الجرمي لأنه كان مولى لجرم بن ربان، وجرم من قبائل اليمن، وهو ممن اجتمع له مع العلم صحة المذهب وحسن الاعتقاد، لقب بالنباج لكثرة مناظرته في النحو ورفع صوته فيها توفي سنة خمس وعشرين ومائتين. انظر: أخبار النحويين البصريين ٥٦، وتاريخ بغداد ٤٢٦/١، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ١١٤-١١٧.

(٣) الغرة المخفية ٢٨٢/١، وافق الجرمي كلا من الرياشي والمبرد في اشتراطه مجيء المفعول له نكرة وما جاء فيه (أل) فهي زائدة وإضافته غير محضة، ينظر ارتشاف الضرب١٣٨٧/٣-١٣٨٨.

(٤) المرجع السابق ٧٤٣/٢.

(٥) المرجع السابق ٧٤٣/٢، كما ذكر الجرمي في المواضع الآتية ٧٦٦/٢، ٥٢٧.

(٦) **ابن السكيت**، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت، النحوي اللغوي، من أهل الفضل والدين، عالما بنحو الكوفيين، وعلم القرآن، واللّغة، والشعر، موثوقا بروايته، كان يؤدب ولد جعفر المتوكل على الله. توفي سنة أربع وأربعين ومائتين، وقيل ثلاث أو ست، خلّف جملة من الكتب منها: إصلاح المنطق، والأمثال والقلب والإبدال. انظر: الفهرست ٩٨-٩٩، وتاريخ بغداد ٣٩٧/١٦، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٣٨-١٤٠، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم ٣١١/١١-٣١٢.

(٧) انظر: إصلاح المنطق١٠٨، والغرة المخفية ٩٠/١.

(٨) انظر: الفهرست ٩٩، والغرة المخفية ٦٩٠/٢.

(١٤)- أبو عثمان المازني.

جاء ذكره في ثمانية مواضع، أغلبها في الخلاف النحوي منها إجازته تقديم المميز على عامله.[١] كما أورد له رأيًا في مسألة نحوية وهي إلزامه لـــ(عمر) الإفراد عند التثنية والجمع، بقوله:[٢] "ومن غريب حال عمر: أن المازني تجنب تثنيته وجمعه، وقال أقول: جاءني رجلان كلاهما عمر، ورجال كلهم عمر".

(١٥)- ابن الوراق.[٣]

أورد ابن الخباز رأيه في ثلاثة مواضع، وجميعها تعليلات نحوية، منها علة تقديم اسم (إن) المنصوب، على خبرها المرفوع، "قال أبو الحسن الوراق: لأنها على عدد الأفعال وصيغها، فلو قدم مرفوعها لأوهمت الفعلية"[٤].

(١٦)- أبو العباس المبرد.

جاء ذكر المبرد في أحد عشر موضعا، منها إجازته في (حاشا) مجيئها فعلا وحرفا، قال ابن الخباز:[٥] "القول الثاني: قول المبرد: وهو أنه أجاز فيها النصب والجر، فتكون فعلا وحرفا، تقول: قام القوم حاشا زيداً، والفاعل مضمر فيها: أي حاشا بعضهم: أي جانب".

وذكر مخالفته لسيبويه في بعض المسائل كقول سيبويه بأن (الكاف) و(الياء) في لولاك ولولاي في موضع جر، إذ وصف المبرد قوله باللحن[٦]، فأورد ابن الخباز رد النحاة عليه، بقوله:[٧] "وردوا عليه بأن سيبويه عدل ثقة، وما روى إلا ما سمع".

---

(١) انظر: المقتضب ٣٦/٣، والغرة المخفية ٢٧٨/١.

(٢) الغرة المخفية ٢٠٩، ٢٠٨، كما ذكر المازني في المواضع الآتية: ٣٩١/١، ٦٢٩/٢، ٥٢٧، ٥٢٠، ٧٢٥، ٧٦٦.

(٣) **ابن الوراق**، محمد بن عبد الله أبو الحسن الورّاق النحويّ، عالم بالنحو وعلله. وكان بغداديا، من مصنفاته: علل النحو، وكتاب الهداية في شرح مختصر الجرمي، توفي سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة. انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٤٧، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١٦٥/٣، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٦٨، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١٢٩/١-١٣٠.

(٤) الغرة المخفية ٤٤١/٢، كما ورد ذكر الوراق في ٥٠٨/٢، ٥٦٢.

(٥) المرجع السابق ٢٩٥/١.

(٦) انظر: الكتاب ٣٧٣/٢-٣٧٤، والكامل في اللغة والأدب ٢٤٧/٣. "وهو رأي الخليل ويونس كما أشار بذلك سيبويه في الكتاب".

(٧) الغرة المخفية١٧٨/١، كما ذكر المبرد في المواضع الآتية:٣٨١/١، ٢٧٨، ٧٩٣/٢، ٧٢٥، ٦٧١، ٥٢٧، ٤٦٢.

(١٧)- أبو العباس ثعلب.

ورد ذكره في أربعة مواضع، منها استدلاله ببيت أنشده ثعلب لمسألة جواز حذف حرف النداء مع (أي).[١]

وإشارته لرأيه في حكم نحوي وهو إجازته إعمال اسم الفاعل المشتق من العدد المضاف إلى ما يوافقه بقوله: (ثالثٌ ثلاثةً) بالتنوين والنصب- وعارضه لمخالفته السماع والقياس.[٢]

(١٨)- أبو إسحاق الزجاج.

عرض ابن الخباز آراء الزجاج في تسعة مواضع، جاءت في مسائل نحوية وصرفية ولغوية، منها أنه حكم بالفساد على قوله بأن المثنى مبني لا معرب، قال:[٣] "وقال أبو إسحاق الزجاج: هي مبنية، لتضمنها معنى واو العطف؛ لأن أصل (زيدان): زيد وزيد، وهذا فاسد؛ لأن المتضمن: ما صح ظهوره، كالألف واللام في (أمس)، والواو لا يصح إظهارها في التثنية".

كذلك تفسيره للمعنى اللغوي للفظ (كلاَّ)، وهو: الردع والتنبيه[٤]، ومن المسائل الصرفية قوله بأن (فَعْل) جمع تكسير.[٥]

(١٩)- أبو بكر ابن السراج.

نص عليه في تسعة مواضع، أورد فيها آراءه لمسائل نحوية وصرفية منها رأيه بالحروف الزائدة في العربية، قال ابن الخباز:[٦] "وذهب ابن السراج إلى أنه لا زائد في كلام العرب، وقال: إن الذي حكم عليه بالزيادة يفيد التوكيد".

ومن الصرف زيادته بناء من أبنية الأسماء الخماسية وهو (فُعْلَلِلا) حيث مثَّل له

---

(١) انظر: مجالس ثعلب ٤٢، والغرة المخفية ٥١٦/٢.

(٢) انظر: الغرة المخفية ٥٦٨/٢، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٣٣-٢٣٤، ونُقِل هذا القول عن الأخفش وقطرب من البصريين، والكسائي من الكوفيين، انظر: شرح التسهيل ٤١٢/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٣١/٣، كما ورد ثعلب في المواضع الآتية: ٣٨٣/١، ٨٥.

(٣) الغرة المخفية ١٢١/١.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٤٥/٣، ٢٢/٤، ٢٥٤، ٢٢١/٥، ٢٥٤، ٢٩٨، ٣٥٧، والغرة المخفية ٥٨٠/٢.

(٥) انظر: الغرة المخفية ٦٢١/٢، وهو مذهب الأخفش، وشرح المفصل ٧٧/٥، كما ورد الزجاج في المواضع الآتية: ١/ ١١٧، ٢١٩، ٣٩٣، ٤٥٦/٢، ٤٦٧، ٥٨٥.

(٦) الغرة المخفية ٨٢/١.

بـــ(هُنْدَلِع).[١]

كذلك استدل بترتيبه لأبواب النحو بوضعه باب المنصوبات قبل المجرورات عند انتقاده للناظم بتقديمه لباب المجرورات.[٢]

(٢٠)- الزجاجي.

أورد آراءه في خمسة مواضع، منها قوله بأن (كان) وأخواتها حروف لا أفعال[٣]، وقوله بأن (عُنق) تذكر وتؤنث.[٤]

(٢١)- ابن درستويه.[٥]

نص عليه في موضعين، منها بناؤه للصدر في (اثنا عشر)، بقوله:[٦] "تقول في المذكر: اثنا عشر وفي المؤنث اثنتا عشرة، فتعرب الصدر؛ لأنه ليس في كلامهم مثنى ركب مع غيره، وقال ابن درستويه: هو مبني".

(٢٢)- أبو سعيد السيرافي.

أورد ابن الخباز أقوال السيرافي وآراءه في ستة وعشرين موضعا، منها تعليله تسمية الاسم المعرب المتمكن بالأمكن، بقوله:[٧] "قال أبو سعيد: وبعض النحويين يسميه بالأمكن؛ لأنه استوفى أنواع الإعراب والتنوين".

---

(١) انظر: الأصول في النحو٣/١٨٦، والمنصف ١/٣١، والغرة المخفية ٢/٥٩٦، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/١٥٢٤-١٥٢٥. "هُنْدَلِع: اسم بقلةٌ".

(٢) انظر: الأصول في النحو ١/٥٧، والغرة المخفية ١/١٧٤، ، كذلك ورد السراج في المواضع التالية: ١/٣٥٧، ٢٧٥، ٢/٤٦٠، ٤٩٥، ٥٠٠، ٥٩٨.

(٣) انظر: الجمل ٤١، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٥٧، والغرة المخفية ٢/٤٢٠، كما ورد الزجاجي في المواضع التالية: ١/ ١٥١، ٢/ ٤٢٠، ٤٦٣، ٤٨٤.

(٤) انظر: الجمل ٢٩٥، والغرة المخفية ٢/ ٦٤٦.

(٥) **ابن درستويه،** عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان، أبو محمد الفارسي النحوي، كان شديد الانتصار لمذهب البصريين في اللغة والنحو، توفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة، وصنَّف كتبا عدَّة في غاية الجودة والإتقان منها: تفسير كتاب الجرمي، والإرشاد في النحو، وكتابًا في الهجاء وهو من أحسن كتبه، انظر: طبقات النحويين واللغويين ١١٦، وتاريخ بغداد ١١/٨٥، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢١٣-٢١٤، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/١١٣-١١٤.

(٦) انظر: الغرة المخفية ٢/٥٦٥. كما ورد ابن درستويه في الموضع الآتي: ٢/٥٧٠.

(٧) المرجع السابق ١/٢٠٥.

وفي معنى (زعمت) قدَّم رأيه على النحاة بقوله إنها قول مقرون باعتقاد[١]، بالمقابل نجده ضعَّف رأيه في باب التعجب نظرا لتصويبه قول سيبويه بجواز صياغة الفعل الزائد عن ثلاثة أحرف من وزن (أَفْعَلْ) نحو: (أَكْرَمْ) على التعجب بتقديره طرح الهمزة.[٢]

(٢٣)- أبو علي الفارسي.

أورد ابن الخباز جملة من أقوال الفارسي وآراءه وشواهده النحوية، فجاء اسمه في ستة وخمسين موضعا، منها قوله في ناصب الحال عند مجيئها مصدرا قال:[٣] "وقال أبو علي – وهو حسن جدا-: إن هذه المصادر منصوبة بأفعال مضمرة نابت عن أسماء الفاعلين التي هي أحوال. . .".

وفي عدد من المواضع نجده يشير إلى منهجه في ترتيب أبواب النحو ومسائله، ويستدل بتقسيمه للمسائل منها تقسيمه لظرف الزمان إلى معرفة ونكرة ومُبهم وموقَّت.[٤]

(٢٤)- أبو الفتح عثمان ابن جني.

جاء ذكره في عشرين موضعا منها اشتراطه كون المفعول له من غير لفظ الفعل ووافقه ابن معط، وذهب ابن الخباز إلى أن الأصل أن يقال من غير معنى الفعل؛ لأنه قد يختلف اللفظان ويتفقان في المعنى.[٥]

كذلك استدل بحسن ترتيبه لأبواب النحو ونقل عنه أقسام التصريف بقوله:[٦] "قال ابن

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه ٤٥٣/١، والغرة المخفية ٢٤٨/١، وارتشاف الضرب ٢٠٩٩/٤.

(٢) انظر: الكتاب ٩٩/٤، وشرح كتاب سيبويه ٤٧٤/٤، والغرة المخفية ٤٧١/٢، كما ورد السيرافي في المواضع الآتية: ٧٣/١، ١٥٠، ١٥٣، ٢١١، ٢٥٩، ٢٩٢، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٦٥، ٣٨٢، ٣٨٤، ٤٢٥/٢، ٤٥٦، ٥٤٩، ٦٤٠، ٧١٨، ٧٥١، ٧٥٧، ٧٦٨، ٧٨٧، ٧٩٣، ٧٩٧.

(٣) الغرة المخفية ٢٧٣/١.

(٤) انظر: الإيضاح ١٥٧، والغرة المخفية ٢٥٨/١-٢٥٩، كما ورد الفارسي في المواضع التالية: ١/ ٦٧، ٧٢، ٨٤، ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١٢٣، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٥١، ١٦٣، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٣، ١٨٩، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢١٤، ٢٣١، ٢٦٥، ٣٣٢، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٦، ٣٨٧، ٣٩١، ٢/ ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٣٩، ٤٦٣، ٤٧٥، ٤٨٢، ٤٩٨، ٥٠٤، ٥٤٣، ٥٦١، ٥٦٩، ٦٠٢، ٦٠٨، ٦١١، ٦١٥، ٦٢١، ٦٢٥، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٥٥، ٦٥٨، ٦٦٦، ٦٧٥، ٦٩٠، ٧٠٨، ٧٨٩.

(٥) انظر: اللّمع ٥٨، والغرة المخفية ٢٨١/١.

(٦) الغرة المخفية ٧٢٢/٢، كما ورد ابن جني في المواضع التالية: ٨٠/١، ، ٢٧٥، ٢٠٧، ١٧٤، ١٥١، ١١٢ ٣٨٤، ٣٣٢، ٢٩٥، ٢٨١. ٢/ ٧٩٤، ٧٦٨، ٧٣٤، ٥٧٨، ٥٢٨، ٤٦٧.

جني: أقسام التصريف خمسة: الزيادة والبدل والحذف والتغير بالحركة والسكون والإدغام".

(٢٥)- الجوهري.

ورد ذكره في اثني عشر موضعا، جاءت استدلالاً بشواهد أنشدها الفارسي أو أقوالٍ له في مسائل صرفية ولغوية وصوتيه منها ما ذكره من لغات (قط)، قال:[١] "وفيه أربع لغات - عن الجوهري- قط- القاف مفتوحة أو مضمومة، والطاء مشددة أو مخففة".

وفي أبنية الأسماء ذكر غرابة جمعه لـــ(غَزَال) على (غِزْلَة) في جمع القلة، إذ القياس جمع (فَعَالٌ) على (أَفْعِلةٌ).[٢]

وفي صفات الحروف، أورد جمعه للحروف المجهورة مفضلاً له على الناظم، وهو: (ظِلُّ قَوٍّ رَبَض إذ غزا جند مطيع).[٣]

(١) الغرة المخفية ٥٨٦/٢.

(٢) انظر: الصحاح ١٧٨١/٥(غزل)، والغرة المخفية ٦١٠/٢.

(٣) الصحاح ٦١٩/٢ (جير)، وانظر: الغرة المخفية ٧٨٢/٢، كذلك ذكر الجوهري في المواضع الآتية: ٢٧٤/١، ١٠٧، ٥٤٦/٢، ٥٤٢، ٥٩٦، ٧٧٥، ٧٧٢، ٧٥٥، ٦٤٦.

(٢٦)- ابن فارس.

نص ابن الخباز عليه في ثلاثة مواضع، منها قوله في أصل كلمة تاريخ، "قال ابن فارس:[١] تأريخ الكتاب: كلمة معربة معروفة"[٢].

كذلك استدل ببيت أنشده في باب النسب[٣]، ورواية له في زيادة (الهاء).[٤]

(٢٧)- العبدي.[٥]

جاء ذكره في موضعين، منها قوله في علة مخالفة الأعداد من ثلاثة إلى عشرة للمعدود في التذكير والتأنيث، فقال:[٦] "القول الثاني: قول العبدي، وهو: أن التاء دخلت في عدد المذكر مخلوعا عنها معنى التأنيث و لم يقصد إلا مجرد التمييز".

(٢٨)- ابن بابشاذ.[٧]

ورد ذكره في عشرة مواضع، منها تقسيمه لمفسر المضمر بقوله:[٨] "ذكر ابن بابشاذ أن مفسر المضمر ثلاثة أقسام:

الأول: ما يفسره ما قبله، والثاني: ما يفسره ما بعده، والثالث: ما يفسره الحال. . ."

---

(١) مجمل اللغة ٩٤.

(٢) الغرة المخفية ٥٧٠/٢.

(٣) انظر: مجمل اللغة ٧٩/١، ومقاييس اللغة ١٣/١، والغرة المخفية ٦٨٧/٢.

(٤) انظر: مجمل اللغة ٨١/١، والغرة المخفية ٧٣٩/٢.

(٥) **العبدي**، أبو طالب أحمد بن بكر بن بقية العبدي النحوي؛ كان نحويا لغويا قيما بالقياس، قرأ النحو على أبي سعيد السيرافي، وأبي الحسن الرماني، وأبي علي الفارسي، وتوفي سنة ست وأربعمائة، من مصنفاته: شرح الإيضاح للفارسي، وشرح كتاب الجرمي. انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٤٦-٢٤٧، ووفيات الأعيان١٠١/١، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٧١، وبغية الوعاة ٢٩٨/١.

(٦) الغرة المخفية ٥٦١/٢، كما ورد العبدي في الموضع التالي: ١٨٦/١.

(٧) **ابن بابشاذ**، أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم المصري، وبابشاذ: كلمة أعجمية تتضمن الفرح والسرور، إمام عصره في علم النحو، من مصنفاته: المقدمة في النحو وشرحها، وكتاب شرح الجمل للزجاجي، توفي سنة تسع وستين وأربعمائة. انظر: معجم الأدباء١٤٥٥/٤-١٤٥٦، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٩٥/٢-٩٧، ووفيات الأعيان ٥١٥/٢-٥١٧.

(٨) الغرة المخفية ٣٢٥/٢، كما ورد ابن بابشاذ في المواضع التالية: ٢٧٠/١، ٢١٩، ١٠٨، ٥١١/٢، ٤٧٧، ٥٢٦، ٥٨٤، ٦٥٧، ٥٨٧.

(٢٩)- عبد القاهر الجرجاني.

ورد ذكره في أحد عشر موضعا، منها قوله في معنى (رب)، قال ابن الخباز:[١] "في معناها المشهور: التقليل، وقال عبد القاهر: تجيء للتكثير. ."

(٣٠)- الصيمري.[٢]

ورد في موضعين، كلاهما في مسائل صرفية منها جمعه لصيغة (فُعَال) على (فُعَل)، "وحكى الصيمري: غُرَاب وغُرَب".[٣]

(٣١)- الزمخشري.

عرض ابن الخباز أقوال الزمخشري وآراءه في سبعة وعشرين موضعا، منها قوله في حد التمييز، "التمييز والتفسير بمعنى واحد، وحقيقته عندهم ما قاله جار الله: وهو رفع الإبهام من جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته"[٤].

وتسميته لمواضع (اللام) وهي الاستحقاق، والملك والتعليل باسم واحد، وهو الاختصاص[٥].

---

(١) الغرة المخفية ١٨٨/١، كذلك ورد الجرجاني في المواضع التالية: ٨٢/١، ٧٢، ١١٢، ١٠٨، ٢١٩، ٢٩١، ٢٢٢، ٣٩٧، ٧٧٦/٢، ٥٢٥.

(٢) **الصيمري**، عبد الله بن على بن إسحاق الصّيمرىّ النحوىّ، أبو محمد، له كتاب (التبصرة) في النحو، أحسن فيه التعليل على قول البصريين، أكثر من اشتغل به أهل المغرب، من علماء القرن الرابع، لم تذكر كتب التراجم تاريخ وفاته. انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ١٢٣/٢، والوافي بالوفيات١٨١/١٧، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٧٢، وبغية الوعاة ٤٩/٢.

(٣) الغرة المخفية ٦١١/٢. ، كما ورد الصيمري في الموضع التالي: ٧٣٠/٢.

(٤) المرجع السابق ٢٧٤/١.

(٥) انظر: المفصل ٢٨٢، والغرة المخفية ١٨٥/١، ١٨٤، كذلك ورد الزمخشري في المواضع التالية: ١٤٥/١، ٢١٩، ٢١٧، ٢٠٨، ١٧٩، ١٥٦، ١٣٧، ٢٤٠، ٣٣٧، ٣٧٩، ٣٩٢، ٣٦٢، ٣٥٤، ٧٨٦/٢، ٧٥١، ٧٣٩، ٦٢٥، ٥٥٧، ٥٥٣، ٥١٣، ٥١٢، ٥٠٤، ٤٦٠، ٤٤٥، ٤٣٩.

(٣٢)- ابن الدهـــان.[١]

ورد عنده في أربعة مواضع، منها قوله في نداء ما فيه (أل) "قال ابن الدهان: إذا أردت نداءه، جئنَ بـــ(من) الموصولة، فقلت: يا من هو الحارث، وإن كان نكرة، كالرجل والغلام، جئت بـــ(أي) وشفعتها بحرف التنبيه الذي هو (ها) وجئت بالنكرة، فقلت: يأيها الرجل يا أيتها المرأة".[٢]

(٣٣)- أبو البركات الأنباري.

ورد ذكره في موضعين، أولهما: قوله بضرورة وجود حرف يربط بين جملة القسم والجواب، قال ابن الخباز:[٣] "قال الأنباري: لابد في جواب القسم من حرف يربط إحدى الجملتين بالأخرى". والثاني: كانت إشارة إلى اللغات التي ذكرها للاسم الموصول (التي)[٤].

(٣٤)- عيسى الجزولي.

أورد رأيه في موضعين، منها إجازته إقامة المفعول الثاني أو الثالث مكان الفاعل في الفعل المبني للمجهول الناصب لثلاثة مفاعيل عند زوال اللبس.[٥]

(٣٥)- أبو البقاء العكبري.

جاء ذكره في ستة مواضع، منها قوله في علة إعمال المصدر، قال:[٦] " قال أبو البقاء: هو أولى من الفعل بالعمل؛ لأنه أصله".

---

(١) **ابن الدهان،** سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن سعيد، أبو محمد المعروف بابن الدهان النحوي، من أعيان النحاة وأفاضل اللغويين، كثير التصنيف جيد الشعر، توفي سنة تسع وخمسين وخمسمائة، من مصنفاته: شرح الإيضاح للفارسي، والنهاية في العروض، والفصول في النحو. انظر: معجم الأدباء ٣/١٣٦٩-١٣٧٢، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/٤٧-٥١، ووفيات الأعيان ٢/٣٨٢-٣٨٥، ونكث الهميان في نكت العميان ١٣٧-١٣٨.

(٢) الغرة المخفية ٢/٥٢٠، كما ورد ابن الدهان في المواضع الآتية: ١/، ٢/٥٩٨١٨٠، ١٦٧.

(٣) المرجع السابق ١/٢٠٠.

(٤) انظر: أسرار العربية ٢٦٣، والغرة المخفية ١/٣٣٨.

(٥) انظر: المقدمة الجزولية في النحو ١٤٣، والغرة المخفية ١/٣٠١، وورد الجزولي في ١/٣٩٥.

(٦) الغرة المخفية ٢/٤٩٦، كما ورد أبو البقاء في المواضع التالية: ١/٣٧٢، ٢٣٤، ٢/٥٠٤، ٤٢٠، ٦٣٠.

● **أما العلماء الذين ذكرهم في موضع واحد فهم:**

ابن قتيبة[١]، والأشناداني[٢]، وابن كيسان[٣]، وابن خالويه[٤]، والرُمَّاني[٥]، وأبو هلال

---

(١) انظر: الغرة المخفية ١٨٣/١، **ابن قتيبة**، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد الكاتب المروزي وقيل: الدينوري، سكن بغداد، وحدَّث بها عن إسحاق بن راهويه، وأبي حاتم وغيرهما، عالم كوفي، ثقة، فاضلاً في اللغة والنحو والشعر وله تصانيف مشهورة، منها: مشكل القرآن والمعارف وأدب الكاتب، توفي سنة ست وسبعين ومائتين وقيل سبعين، انظر: تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ٢٠٩-٢١٠، وتاريخ بغداد ٤١١/١١، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٥٩-١٦٠، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم٢٧٦/١٢، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١٤٣/٢-١٤٦.

(٢) انظر: الغرة المخفية ٤٣٩/٢، **الأشناداني**، سعيد بن هارون، أبو عثمان الأشناداني، والأشنانداني: نسبة إلى أشنان محلة ببغداد وزادوا الدال فيها، مولى عبد الله بن معمر التيمي، من أئمة اللغة، واسع الرواية، من مصنفاته: كتاب معاني الشعر رواية أبي بكر بن دريد، وكتاب الأبيات الفريدة، توفي سنة ثمان وثمانين ومائتين. انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٥٥، ومعجم الأدباء ١٣٧٦/٣-١٣٧٧، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١٥١/٤-١٥٢.

(٣) انظر: الغرة المخفية ٤٢٢/٢. **ابن كيسان**، محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي، اتصف بالعلم والفهم، حفظ مذهب البصريين والكوفيين معا في النحو، لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، فمزج بين النحويين وأخذ من غلب على ظنه صحته، واطرد له قياسه، ولم يتعصب لأحد الفريقين، توفي سنة تسع وتسعين ومائتين، له مصنفات كثيرة منها: المهذب في النحو، وشرح الطوال، والكافي في النحو. انظر: تاريخ بغداد١٨٧/٢، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٧٨، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٥٧/٣-٥٩، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١٨/١-١٩.

(٤) انظر: الغرة المخفية ٧٣٥، **ابن خالويه**، الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان، أبو عبد الله اللغوي النحوي، أصله من همذان، عالما بالعربية حافظا للغة بصيرا بالقراءة ثقة مشهورا، توفي بحلب سنة سبعين وثلاثمائة، وخلَّف مصنفات عدَّه منها: كتاب الاشتقاق، والجمل في النحو، وكتاب ليس. انظر: معجم الأدباء ١٠٣٠/٣-١٠٣٧، وإنباه الرواة على أنباه النحاة٣٥٩/١-٣٦٢، ووفيات الأعيان١٧٨/٢-١٧٩، والوافي بالوفيات٢٠٠/١٢-٢٠١.

(٥) انظر: الغرة المخفية ٦٦/١، انتقد ابن الخباز الرُمَّاني في حدِّه للفظ بقوله: "اللفظ: ما خرج من الفم، وليس بجيد، لأنه قد يخرج من الفَمِّ ما ليس بمسموع" والحقيقة أن ابن الخباز جانبه الصواب في ذلك لأن الرُمَّاني قد خص الكلام في تعريفه فقال في الحدود "اللَّفظ: كلام يخرج من الفم" الحدود٧٤، **والرُمَّاني**، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن النحوي، إمام في علم العربية وعلّامة في الأدب، صنَّف في علوم كثيرة كالفقه والقرآن والنحو واللغة والكلام على مذهب المعتزلة منها: تفسير القرآن المجيد، وكتاب الحدود، والمسائل المفردات من كتاب سيبويه، وشرح الكتاب، وهو في أكثر ما يصنفه يؤخذ عنه إملاء، توفي سنة أربع وثمانين وثلاث مائة، انظر: تاريخ بغداد ٤٦٢/١٣، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٣٣-٢٣٥، ومعجم الأدباء ١٨٢٦/٤-١٨٢٨، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٤٩/٢-٢٩٦.

العسكري[١]، والكرجي[٢]، والربعي[٣]، والثعالبي[٤]، والخفاجي[٥]، وأبو اسحاق الشيرازي[٦]، وأبو زكريا التبريزي[٧]، والحريري[١]، وابن الخشـــاب[٢]، والشـــاطبي[٣].

---

(١) انظر: الغرة المخفية ٥٩١/٢، **أبو هلال العسكري**، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، غلب عليه الأدب والشعر، وله معرفة بالفقه، من مصنفاته: صناعتي النظم والنثر، وجمهرة الأمثال، ومعاني الأدب، ولم تذكر كتب التراجم تاريخ وفاته وإنما نقلوا عن ياقوت قوله بأنه فرغ من تأليف كتابه الأوائل سنة خمس وتسعين وثلاثمائة فيكون وفاته بعد هذا التاريخ، انظر: معجم الأدباء ٩١٨/٢-٩٢٢، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١٨٩/٤، والوافي بالوفيات ١٢/ ٥٠-٥٢، وبغية الوعاة ٥٠٦/١-٥٠٧.

(٢) انظر: الغرة المخفية ٥٥٩/٢، **الكرجي**، محمد بن الحسن الكرخي أو الكرجي، أبو بكر، رياضي مهندس، عاش ببغداد واتصل بفخر الملك وزير الدولة البويهي وصنف له كتاب الفخري في الجبر والمقابلة، و الكافي في الحساب، وإنباط المياه الخفية والبديع في الحساب، توفي في حدود سنة عشر وأربعمائة وقيل خمسمائة. ينظر وفيات الأعيان ١٢٥/٥، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢٣٧/١، والأعلام٨٣/٦، ومعجم المؤلفين٢١١/٩.

(٣) انظر: الغرة المخفية ٢٩٦/١، **الربعي**، علي بن عيسى بن الفرج بن صالح، أبو الحسن الربعي النحوي، من أئمة النحويين وحذّاقهم الجيدي النظر الدقيقي الفهم والقياس، درس ببغداد الأدب على أبي سعيد السيرافي، وخرج إلى شيراز فدرس بها على أبي علي الفارسي، توفي سنة عشرين وأربعمائة، من مصنفاته: شرح الإيضاح لأبي علي، وشرح المختصر للجرمي. انظر: تاريخ بغداد ٤٦٣/١٣، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٤٩-٢٥٠، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم ٢٠٣/١٥، ومعجم الأدباء ١٨٢٨/٤-١٨٣٢.

(٤) انظر: الغرة المخفية ٢/ ٦٥٢. **الثعالبي**، أبو إسحاق الشيخ أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي ويقال الثعالبي، حافظ للغة، وبارع في العربية، وهو أوحد زمانه في علم التفسير، صحيح النقل موثوق به، توفي سنة سبع وعشرين وأربعمائة وقيل سبع وثلاثين، من مصنفاته: التفسير الكبير، وكتاب العرائس في قصص الأنبياء عليهم السلام. انظر: معجم الأدباء ٥٠٧/٢، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١٥٤-١٥٥، والمختصر في أخبار البشر ١٦٠/٢، العبر في خبر من خبر ٢٥٥/٢-٢٥٦.

(٥) انظر: الغرة المخفية ٦٢/١. **الخفاجي**، عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان، أبو محمد الحلبي، شاعر معروف، أخذ الأدب عن أبي العلاء المعري وأبي نصر المنازي، كان يرى رأي الشيعة الإمامية في ذم السلف، توفي سنة ست وستين وأربع مائة، من مصنفاته: ديوان شعر، وسر الفصاحة. انظر: تاريخ دمشق ١٨٩/٣٢-١٩٣، والوافي بالوفيات ٢٧١/١٧، والأعلام ١٢٢/٤.

(٦) انظر: الغرة المخفية ٣٨٣/١. **أبو إسحق الشيرازي**، إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق، لقبه جمال الدين، تفقه بشيراز ثم قدم بغداد كان أنظر أهل زمانه، وأفصحهم وأورعهم، وأكثرهم تواضعاً وبشرا، درَّس بالنظامية، وله شعر حسن، توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة، وخلّف عدد من المصنفات منها: المهذب في المذهب، والتنبيه في الفقه، والنكت في الخلاف، والتبصرة. انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ٢٢٨/١٦-٢٣١، ووفيات الأعيان٢٩/١-٣١، والعبر في خبر من غبر٣٣٤/٢، وسير أعلام النبلاء ٤٥٢/١٨-٤٦٤.

(٧) انظر: الغرة المخفية ٥٦٢/٢. **أبو زكريا التبريزي**، يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي، من أئمة اللغة والنحو

وبعد حصر أسماء الكتب والعلماء الذين ذكرهم ابن الخباز يتبين ما يأتي:

(١) يعد سيبويه وأبو علي الفارسي أكثر من أفاد ونقل منهم يدل على ذلك رؤيتنا لعدد المواضع التي ورد فيها أسماء العالِمَين، وإن كان سيبويه أكثر من الفارسي في نقله لشواهده وأقواله وتقديمه لقوله فيما استدركه على الناظم من مسائل كالموضع الخامس من مواضع كسر همزة (إن)[٤]، وقوله في حروف اللِّين[٥]، إلا أنه رغم موافقته لسيبويه في معظم نقله عنه نجده يخالفه في بعض منها مقدما آراء غيره كتقديمه قول الأخفش في علامات التأنيث على سيبويه[٦]، وموافقته النحويين في خلافهم له عند صياغته للرباعي على وزن (أَفْعَل) على التعجب.[٧]

(٢) يكثر ابن الخباز في شرحه للألفية الحديث عن مناهج النحويين الأوائل في ترتيبهم لأبواب النحو وللمسائل النحوية داخل الباب وبخاصة أبي بكر السراج وأبي علي الفارسي وابن جني فكثيرا ما يستدل بحسن ترتيبهم لأبواب النحو عند انتقاده للناظم في ترتيبه من

والأدب، حجة صدوقا ثبتا، قرأ على أبي العلاء وغيره، وُلِيَ تدريس الأدب بالنظامية وخزانة الكتب بها، وانتهت إليه الرياسة في اللغة والأدب، توفي سنة اثنتين وخمسمائة، من مصنفاته: شرح الحماسة الكبير والصغير والأوسط، وشرح المفضّليات وتهذيب إصلاح المنطق، وشرح اللمع. انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم١٧/١١٤-١١٥، ومعجم الأدباء ٦/٢٨٢٣-٢٨٢٤، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٤/٢٨-٣٠، وبغية الوعاة٢/٣٣٨.

(١) انظر: الغرة المخفية ٢/٥٧٨.

(٢) انظر: الغرة المخفية ١/١١١. **ابن الخشاب**، عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر ابن الخشاب، أبو محمد النحوي، أعلم أهل زمانه بالنحو، حتى قيل أنه في درجة الفارسي، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة، حافظا لكتاب الله، توفي سنة سبع وستين وخمسمائة وقيل ثمان وستين، من تصانيفه: كتاب شرح اللمع إلى باب النداء، وشرح المقدمة التي ألفها الوزير ابن هبيرة، وكتاب هادية الهادية في الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل، واتسمت تصانيفه بعدم إكماله لها. انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١٨/١٩٨، ومعجم الأدباء ٤/١٤٩٤-١٥٠٦، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/٩٩-١٠٢، ووفيات الأعيان ٣/١٠٢-١٠٤.

(٣) انظر: الغرة المخفية ٢/٧٨٤.

(٤) انظر: المرجع السابق ٢/٤٥٠.

(٥) انظر: المرجع السابق ١/١١٠.

(٦) انظر: المرجع السابق١/١٣٩.

(٧) انظر: المرجع السابق٢/٤٧٠-٤٧١.

ذلك فصله بين أبيات الاسم الصحيح المنصرف وغير المنصرف بأبيات المعتل فقال عند شرحه لغير المنصرف:[١]"كان حق هذا البيت أن يذكره قبل قوله: (**وَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَلا**)؛ لأنَّ غير المنصرف قسيم المنصرف، كذلك فعل أبو علي وأبو الفتح. وهذا سوء ترتيب"، وكذلك في باب المجرورات قال:[٢] "والذين رتبوا النحو كابن السراج وأبي علي وابن جني يذكرون المجرورات بعد المنصوبات". كذلك استدل بترتيب الفارسي وابن جني لحروف المضارعة[٣]، ولعلل الصرف[٤]، وإن كان خالف ابن جني في تقديمه لباب الوقف في اللّمع ومتابعة ابن معط له[٥].

(٣) بالرغم من حرص ابن الخباز في معظم الأقوال والآراء التي ذكرها أن ينسبها لأصحابها حتى حوى كتابه جملة من الأعلام. إلا أنه لم يتخذ منهجًا ثابتًا في نسبتها إليهم إذ نجده تارة ينبسها لألقابهم كقوله قال: (الجرمي) و(المازني) و(ابن السراج) و(السيرافي) و(الفارسي) وفي مواضع أخرى يكتفي بالكُنى فيقول قال: (أبو عمر) و(أبو عثمان) و(أبو بكر) و (أبو سعيد) و(أبو علي) وتارة يربط بين الكنية واللقب.

(١) الغرة المخفية ١/١١٢.

(٢) المرجع السابق ١/١٧٤.

(٣) انظر: المرجع السابق ١/١٥١.

(٤) انظر: المرجع السابق ١/٢٠٧.

(٥) انظر: المرجع السابق ١/١١٣-١١٤.

الفصل الثاني منهج ابن الخباز في الكتاب	
المبحث الأول	طريقته في شرح متن الألفية
المبحث الثاني	عنايته بالحدود والمصطلحات
المبحث الثالث	عنايته بالعلة النحوية

المبحث الأول: طريقته في شرح متن الألفية.

أوَّلاً: منهج ابن الخباز بصورة عامة.

أفصح ابن الخباز في كتابه عن منهجه الذي اتبعه في شرحه. وهو وضعه إملاءً موجزاً للألفية يكشف غامضها ويُبِيْنُ عن مكنونها ويحقق بُغية الطالبين لفهمها. بقوله: [١] "وقد سئلت غير مرَّة أن أملي له شرحا مختصرا تهدي كواكبه في ظلماته".

و لم يكتف ابن الخباز بتصريحه لمنهجه في موضع واحد بل وجدناه مكررا ذلك في عدة مواضع من شرحه، في إشارة منه إلى وجود تفريعات للمسألة وعدم قدرته على بسطها تحقيقاً لمنهجه المعتمد على الإيجاز كما فعل في باب الإخبار بالذي وبالألف واللام بقوله:[٢] "وقد أوسع العلماء باب القول في الأخبار.

ولا يليق بهذا المختصر بسط القول، بل نذكر ما يكشِفُ كلامه".

ويتضح حرصه في تحقيق الإيجاز بإحالته لكتبه لمن أراد الاستزادة في المسألة، كما فعل في بيان أبواب الخط العربي إذ أحال إلى كتابه الكفاية[٣].

وقد بيّن ابن الخباز مقصده من الاختصار، وهو كونه شرحاً تعليمياً لدارسي الألفية يروي عطشهم لتعلمها وفهمها وهو ما أشار إليه بقوله:[٤] "أن أملي شرحاً مختصرًا. . . . يروي ظمأ الطلبة بارد مائه"، مما جعله يبتعد عن تناول المسائل المُشْكِلة ويجمل القول فيها دون تفصيل كما فعل في مسائل الأبنية إذ علل سبب ذكره لها وهو إعطاء المتعلم سابق معرفة بهذا الباب فقال:[٥] "فإذا بنيت من بعضه مثل بعض، كثر العمل وأشكلت المسائل، وقد ذكرت هذه الجملة غير مفصلة، لتصير نفس المتعلم آنسة، فإذا سمع شيئًا من ذلك لا يستوحش".

ثانيًا: طريقته في عرض أبيات الألفية:

التزم ابن الخباز منهجًا ثابتًا في إيراده لمتن الألفية وهو ذكر البيت كاملا ثم الشروع في

---

(١) الغرة المخفية ١/٥١.

(٢) المرجع السابق ١/٣٤١.

(٣) انظر: المرجع السابق ٢/٦٩٩.

(٤) المرجع السابق ١/٥١.

(٥) المرجع السابق ٢/ ٧٤٤.

شرحه مع الحرص على ربط أجزاء كل مسألة نحوية على حدة، من خلال الربط بين الأبيات المتناولة لمسألة نحوية واحدة مع العنونة لها، عند ترك الناظم تسميتها. ومن أمثلة ذلك علامات الاسم قال:[١]

فَالاسْمُ عَرِّفْهُ وأَخْبِرْ عَنْهُ وثَنِّهِ وَاجْمَعْهُ أو نوِّنْهُ
ونَادِهِ واجرُرْهُ أو صَغِّرْه وانْعَتْهُ أو أنِّثْهُ أو أضْمِرْهُ

قال ابن الخباز:[٢] "هذه إحدى عشرة علامة للاسم".

وفي أفعال المقاربة قال:[٣]

وَألْحقُوا بكَانَ كَادَ وعَسَى "دَليلهُ (عَسَى الغُوير أَبْؤسَا)
وَعَنْهمُ (ماكِدْتُ آئِبًا) سُمِعْ والخَبَرُ انصِبْهُ وَالاسمُ يرتفِعْ
وفيهما بالفِعْلِ حَسْبُ تُخبِرُ تقولُ كَادَ سِرُ زيدٍ يظهَر
وفي عَسَى تأتي بأنْ في الخَبَرِ نحوَ عَسَى مُحَمَدٌ أن يشْتري
وإنْ تَصِلْ عَسَى بأنْ سَدّتْ مسد اسمٍ لها وَخَبَرٍ وقدْ وَرَدْ
أَنْ مَعَ كَادَ في شُذُوذٍ وَضَحَا قَدْ كادَ منْ طُوْلِ البلى أَنْ يمْصَحَا
وَتَرْكُ أنْ أولى بذاكَ وَرَدَا (كادُوا يكونونَ علَيْهِ لبَدا)
واستعمَلُوا طفِقَ أيضا وكَرَبْ بغَيْرِ أن ككَادَ في الذي اقتَرَبْ

هذه الكلم تسمى أفعال المقاربة، وهي من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر".

كما نجده ربط بين كثير من الأبيات المتناولة لمسألة نحويه واحده مكتفيا بتسمية الناظم لها منها: إعراب الاسم المفرد[٤]، وجمع المذكر السالم[٥]، والأسماء الممنوعة من الصرف[٦]، وغيرها من الأبواب؛ لأن الغالب على الناظم تصديره للأبواب النحوية بأسمائها.

وقد يضيف اسمًا آخر للباب النحوي ذكره النحاة غير الذي صدَّر به الناظم الباب كما

---

(١) الغرة المخفية ١/٧٥.

(٢) المرجع السابق ١/٧٥.

(٣) المرجع السابق ١/٤٣٦.

(٤) انظر: المرجع السابق ١/١٠٢.

(٥) انظر: المرجع السابق ١/١٣١.

(٦) انظر: المرجع السابق ١/٢٠٥.

في باب التنازع ففي قوله:[١]

وذاكَ في عطْـفِ عَوامـلٍ علـى عوَاملٍ تُنـازِعُ اسْـمًا انْجَلـى

كمِثْـلِ زَارَنِي وزُرْتُ عَمْـرا ومِنْـهُ آتـونِي أُفْـرِغْ قِطْـرا

قال ابن الخباز:[٢] "وهذا الباب الذي ذكره يُسمى: بابَ إعمالِ الفعلين وبابَ عطْفِ الفعْلِ على الفعلْ".

أو يذكر التسمية منسوبة للنحاة كتسمية سيبويه لباب النسب بالإضافة.[٣]

أما من ناحية إيراده لمتن الألفية داخل الشرح:

فمن الملاحظ على ابن الخباز في غالب شرحه لأبيات الألفية، هو شرحها دون اقتطاع أجزاء من المتن، أما ما جاء مقتطعاً في ثنايا شرحه كان لأغراض معينه، وهي:

أ – الانتقاد للناظم في ترتيبه للبيت كقوله في بيت الناظم:[٤]

الحَمْـدُ للهِ الـذي هَـدَانَا بِأحْمَـدٍ دِينًـا لَـهُ ارْتَـضَانَا

قال ابن الخباز:[٥] "وقوله (ارتضانا)، الجيد أن يكون مقلوباً، المعنى: ارتضاه لنا كما جاء في التنزيل:[٦] ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾.

أوفي التمثيل لمسألة نحوية، أو نقله لمسألة محرفة عن أصلها، إلى غير ذلك من الانتقادات مما سنذكره لاحقاً في مبحث اعتراضات ابن الخباز على ابن معط.[٧]

ب – الاقتطاع من المتن لتفسير بعض مفردات النظم من الناحية اللغوية كقول الناظم:

فَابْدَأْ بِمَا هُـوَ الأهَـمُ فَـالأهَم فَالحازِمُ البادِىءُ فِيْمَـا يُـسْتَتَمْ

---

(١) الغرة المخفية ٣٢١/١.

(٢) المرجع السابق ٣٢١/١.

(٣) انظر: الكتاب ٣٣٥/٣، والغرة المخفية ٦٦٨/٢.

(٤) الغرة المخفية ٧٥/١.

(٥) المرجع السابق ٥٤/١.

(٦) سورة المائدة، آية: ٣.

(٧) ينظر: الفصل الخامس من البحث ١٧٣– ١٨٢.

قال ابن الخباز:[١] "وقوله (يستتم) أي: يطلب تمامه".

ج – بيان كلام الناظم عند احتماله لأكثر من معنى، كقوله في بداية الألفية:

أُرْجُــوزَةً وَجِيــزَةً فِي النّحْــوِ عِدَّتُها أَلفٌ خَلَتْ مِــنْ حَــشْوِ

قال ابن الخباز:[٢] " وقوله: (خلت من حشو) يحتمل معنيين:

أحدهما: أن لا يذكر من النحو إلا ما يحتاج إليه.

والثاني: أنه يريد أنه ليس في لفظها فضلة كما فعل الحريري في ملحته فإنه قد يذكر نصف بيت أو ثلثه من غير فائدة تتميماً للوزن".

وكذلك فعل في الفعل المبني للمجهول.[٣]

د– وقد يكون اللفظ في البيت يحتمل معنيين أحدهما صواب والآخر خطأ، فيعمد إلى تبيينه كما في قول الناظم:

وَاجْرُرْ بِحَتَّى نَحْوَ " حَتَّى مَطْلَعِ " وَبَعْدَ مُذْ ومُنْذُ إنْ شِئْتَ ارفَعْ

تقولُ ما أكلتُ مُذْ يومانِ ومنذُ يومانِ هُمَا ظَرْفانِ

قال ابن الخباز:[٤] "وقوله: (هما ظرفان) إن قصد أنّهما اسما زمانين، فهو صواب، وإن قصد أنهما مفعول فيهما، فهو خطأ".

ه– حسن اختياره لمفردات النظم بمنعه التباس المعنى بغيره كما جاء في باب المثنى، من قول الناظم:

القَــوْلُ فِي التَّثْنِيَــةِ اللفْظِيّــةْ الواوُ لِلعَطْفِ بِها مَنْوِيهْ

قال ابن الخباز:[٥] " وقوله: (في التَّثْنِيَةِ اللفْظِيّةْ) احتراز من المعنوية".

كذلك قوله:

وَفِي بِــهِ تُقَــدَّرُ الظُّــروفُ فهوَ إذا نَصَبْتَها مَحْذُوْفُ

قال ابن الخباز:[١] "وقوله: (فهوَ إذا نَصَبْتَها مَحْذُوْفُ) يحترز به من المنقول عن الظرفية،

---

(١) الغرة المخفية ٥٩/١، وانظر: ٩٣/١.

(٢) الغرة المخفية ٦١/١-٦٢.

(٣) انظر: المرجع السابق ٢٩٧/١.

(٤) المرجع السابق ١٨٠/١.

(٥) المرجع السابق ١٢١/١.

كقولك: مضى اليومُ، فإنَّك لا تنوي معه (في)؛ لأنه فاعل".

و ــ أو يورد جزءًا من المتن ليبين اقتباس الناظم لبيت شعري أو مسألة نحويه، أو يكون مثالاً للناظم فيشرحه، أو إعراب لبعض كلمات الألفية،[٢] والغالب عليه الاكتفاء بذكر المتن في بداية الشرح.

ثالثًا: ترتيب المسائل النحوية داخل الباب:

حرص ابن الخباز في شرحه لأبيات الألفية على تنظيم القضايا والمسائل النحوية داخل الباب، فنجده ينظم شرحه تارة على فصول مع إحصاء لما تحتاجه المسألة النحوية من فصول فنجده يشير إلى ذلك بالقول: (شرح هذا بفصلين)[٣] أو (يحتاج هذا إلى فصلين)[٤]، أو (الكلام مرتب على ثلاثة فصول)[٥]، أو يذكره مطلقا مكتفيا بقوله: (الكلام مرتب على فصول)[٦]، ومن أمثلة ذلك باب جزم الفعل المضارع، إذ يقول:[٧] "المجزوم تعمل فيه حروف وأسماء، فالحروف خمسة: (إن) في الشرط و(لم) و(لما) و(لا) في النهي و (لام الأمر) وفيها فصلان:

الفصل الأول في معانيها: (لم) و(لما) معناهما: النفي. . . . . ، الفصل الثاني في علة العمل: جزمت (إنْ)؛ لأنها اقتضت فعلين فطال مقتضاها، فخفِّفت بالجزم، وحملت عليها (لمْ)؛ لأنها شريكتها في القلب. . . . "[٨]، وقد يدخل على الفصول تقسيم آخر بأن يفرع منها أقسام كما فعل في الحكاية بأن قسمها إلى خمسة فصول مقسمًا الفصل الثاني وهو الحكاية بـــ(مِنْ) ثلاثة أقسام.[٩]

---

(١)المرجع السابق ٢٦٤/١.

(٢) انظر: الغرة المخفية ١/ ٢٣٨- ٢٧٢، ٤٠٦/٢- ٤٢٦- ٥٢٦- ٦٢٩.

(٣) انظر: المرجع السابق ١٧٨/١، ١٥٤، ١٧٨، ٣٣٧،

(٤) انظر: المرجع السابق ١٥١/١

(٥) انظر: المرجع السابق ٣٤٨/١، ٣٥١.

(٦) انظر: المرجع السابق ٤٣٦/٢، ٤٧٥، ٤٨٩، ٤٩٦.

(٧) المرجع السابق ١٥٤/١.

(٨) المرجع السابق ١٥٤/١. وانظر: ١٥١/١، ١٧٨، ١٨٧، ٦٩٤، ٣٣٧، ٣٤٨، ٢/ ٤٣٦، ٤٧٢، ٤٧٥، ٤٨٩، ٤٩٦.

(٩) انظر: المرجع السابق ٥٥٣/٢-٥٥٧.

أو يرتبه على مسائل مثال ذلك باب المثنى إذ جعله في ثمان مسائل، فقال:[١] "يشتمل هذا الفصل على مسائل يسهل بها سبيله: المسألة الأولى: في حد التثنية واشتقاقها: أما حدَّها فهو ضم مفرد إلى مثله من جهة المعنى بإلحاق الاسم ألفا أو ياء قبلها فتحة. . . . المسألة الثانية: في أقسامها: وهي ثلاثة: الأولى: تثنية لفظ ومعنى، كـــ(زيدان).

الثانية: تثنية لفظ كقولهم: لبيك وسعديك.

الثالثة: تثنية معنى، كقوله:[٢] ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾. . المسألة الثالثة: التثنية معربة؛ لأنها تتغير بتغير العوامل. . . . "، إلى أن يسرد جميع مسائلها، كذلك جمع المذكر السالم رتبه في سبع مسائل وغيرها.[٣]

وفي باب واحد وهو باب التصريف قسمه إلى خمسة أقسام أطلق عليها مقدّمات بقوله: المقدّمة الأولى: في معاني التصريف، والمقدّمة الثانية: في أقسام التصريف وهكذا، وأسماها بذلك لكونها مقدّمة تعين على معرفة هذا الفن قبل الشروع في شرح أقسامه.[٤]

أما منهجه عند البدء في شرح الباب النحوي فالغالب عليه ذكر الحدِّ النحوي له لرؤيته أن معرفة حقيقة الشيء مرتبطة بمعرفة حدِّه لذا وجب تقديمه على غيره وهو ما أشار إليه في حدِّ الاسم والفعل والحرف بقوله:[٥] "والبداءةُ بالحدِّ؛ لأن معرفة الحقيقة مقدَّمةٌ"، فوجدناه يبدأ شرحه بالحدِّ النحوي عند العلماء إذا لم يذكر الناظم حدًّا كما فعل في جمع التكسير فبعد قول الناظم:

وَأَعْرَبُوا كَالفَرْدِ جَمْعَ التَكْسِيرْ وسَالِمَ التَّأنِيثِ مِثْــلُ التــذكيرْ

كــ{خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ} العُلَى وَفِي الــسّموات لِجَــرٍّ مُــثِّلا

قال ابن الخباز:[٦] "حَدُّ جمع التكسير: ما تغيَّر فيه نظم الواحد وبناؤه".

---

(١) الغرة المخفية ١/ ١٢٠-١٢٣.

(٢) سورة التحريم، آية: ٤.

(٣) انظر: الغرة المخفية ١/١٣١-١٣٣. وانظر: ١/٢٢٩، ٢٤٤، ٢٥١، ٣٤١، ٣٧٢، ٣٧٩.

(٤) ينظر المرجع السابق ٢/٧٢٢-٧٢٣.

(٥) المرجع السابق ١/٧٠.

(٦) المرجع السابق ١/١٣٥.

وكذلك فعل في الظرف[١]، والمفعول له[٢]، والعلم[٣]، والإضافة[٤]، والبدل[٥]، والنداء[٦]، وغيرها.[٧]

أو يورد حدَّ الناظم الذي ذكره بالألفية كما فعل في التوكيد[٨]، والمبتدأ.[٩]

والحقيقة أن ابن الخباز لم يلتزم بذلك في جميع أبواب الألفية إذ نجده يبدأ أحيانا بانتقاد الناظم قبل ذكره للحدّ كما فعل في الفاعل[١٠]، والاستثناء[١١]، أو يسبقه بذكر مرادفات للمصطلح النحوي كما فعل في التمييز[١٢]، والنعت[١٣]، أو اشتقاقاته وتسميته عند أحد النحاة كما فعل في النّسب[١٤].

رابعًا: مدى التزامه في ترتيب أبيات الألفية:

سار ابن الخباز على نهج الناظم في ترتيبه لأبيات الألفية، فشرحها وفق ما وردت عنده دون تقديم أو تأخير للأبيات ملتزمًا ترتيبه لأبواب النحو ومسائله، على الرغم من اعتراضه على هذا الترتيب، ففي الاسم المفرد قسَّمه الناظم إلى صحيح ومعتل، ثم بدأ بالحديث عن الصحيح المنصرف وكان من المفترض أن يتبعه بالحديث عن غير المنصرف، إلا أنه فصل بينهما بأبيات عن المعتل، مما جعل ابن الخباز ينتقده بسوء ترتيبه، بقوله عند شرحه لأبيات

(١) انظر: الغرة المخفية ٢٥٨/١.
(٢) انظر: المرجع السابق ٢٨٠/١.
(٣) انظر: المرجع السابق ٣١٠/١.
(٤) انظر: المرجع السابق ٣٥٥/١.
(٥) انظر: المرجع السابق ٣٩٢/١.
(٦) انظر: المرجع السابق ٥٠٢/٢.
(٧) انظر: المرجع السابق ٣١٦/١، ٣٢٩، ٤٧٩/٢، ٥٣٥، ٥٥٩، ٧١٧.
(٨) انظر: المرجع السابق ٣٦٩/١.
(٩) انظر: المرجع السابق ٣٩٧/١.
(١٠) انظر: المرجع السابق ٢٢٩/١.
(١١) انظر: المرجع السابق ٢٨٧/١.
(١٢) انظر: المرجع السابق ٢٧٤/١.
(١٣) انظر: المرجع السابق ٣٦٣/١.
(١٤) انظر: المرجع السابق ٦٦٨/٢.

المعتل:[١] "هذا ترتيب سيء منه؛ لأنه شفع الصحيح المنصرف بالمعتل، وذكر قسيمه الذي هو غير المنصرف بعده"، وعندما أورد أبيات الاسم المفرد الصحيح غير المنصرف كرر الانتقاد؛ لأنه بهذا الترتيب خالف النحاة.[٢]

أيضا خالفه في حديثه عن باب الوقف في بداية الألفية، معترضاً عليه مخالفته منهج النحاة في ذكرهم لباب الوقف في نهاية كتبهم[٣].

وكذلك فعل في تقديم الناظم لباب المجرورات قبل باب المنصوبات، انتقده بأنه لم يسلك منهج النحاة الأوائل الذي يعتد بهم في ترتيب أبواب النحو.[٤]

أما من جهة ذكره لأبيات الألفية، فلم يهمل ابن الخباز ذكر بيت منها إذ أوردها جميعا، ماعدا بيت واحد في أفعل التفضيل وهو قوله:[٥]

في: ما رأيت رجــلاً أحــسن في عينيه الكحلُ منه في عين الصفي

وهو مثال أورده الناظم عن العرب في رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر اضطرارًا وهو: (الكحلُ) إذ الأصل رفعه للاسم المضمر، وبالرغم من عدم ذكر ابن الخباز لهذا البيت إلا أنه شرحه[٦]، فربما كان السقط من الناسخ.

خامسًا: طرح الأسئلة والإجابة عنها:

أورد ابن الخباز مجموعة من الأسئلة كان الغرض منها تعليل الأحكام والقضايا النحوية، أو دفع اعتراض يرد على الناظم والاعتذار عنه، وربما كان الغرض التعليمي الذي يقصده في كتابه هو ما دفعه لطرح التساؤلات التي قد ترد في ذهن المتعلم والإجابة عن تلك الإشكالات، أو إثارة انتباهه لمسألة نحوية، ومن أمثلة ذلك قوله في باب الكلام والكلم:[٧] "فإن قلت: فلم قدم تعريف الكلام على الكلم؟ قلت: كان العكس متعيناً؛ لأن الكلم

(١) الغرة المخفية ١/١٠٤.
(٢) انظر: المرجع السابق ١/١١٢.
(٣) انظر: المرجع السابق ١/١١٣.
(٤) انظر: المرجع السابق ١/ ١٧٤.
(٥) الدرة الألفية ٥١.
(٦) انظر: الغرة المخفية ٢/٤٩٤.
(٧) المرجع السابق ١/ ٦٨-٦٧.

مفردة، والكلام مركب. وعذرته أن المقصود في الحقيقة الكلام، لحصول التفاهم به بين الناس".

وفي باب التمييز قال في نصب المميز المفرد:[١] فإن قلت: فما ناصبه؟ قلت: الاسم التام قبله؛ لأنه أشبه الأسماء المشبهة بالفعل شبهاً لفظياً، فرطل كـ(ضارب)، ومنوان كـ (ضاربان)، وعشرون كـ (ضاربون)، وملء الإناء كـ (ضرب زيدٍ) ".

وكذلك فعل في نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) المضمرة بعد (لام الجحود)[٢]، وغيرها من المواضع.[٣]

سادسًا: عنايته بالجانب اللغوي.

تتضح عناية ابن الخباز بالناحية اللغوية بكثرة تفسيره لمفردات الألفية وفي تقديمه لبعض حدوده بالمعنى اللغوي، وإيراده الاشتقاق اللفظي للكلمات فمن تفسيره للألفاظ قوله:[٤] "النَّفاذُ: الفَناءُ. . . ، الحازِمُ: الثابت الرأي. . .، يُسْتَتَمُّ: يُطلبُ تمامه"، وغيرها مما يصعب حصره.

ومن الحدود تقديمه لحدِّ التصريف بمعناه اللغوي[٥]، وكذلك الإدغام[٦]، وغيرها.

ومن الاشتقاق ذكره للاشتقاقات كلمة (وَصَحْبِه) التي ذكرها الناظم فقال:[٧] "ويقال: صَحْبٌ، وصُحْبَةٌ، وصِحَابٌ، وَأَصْحَابٌ، وصُحْبَانٌ، وصَحَابَةٌ، وصِحَابَةٌ، وأصَاحِيبُ".

---

(١) الغرة المخفية ٢٧٦/١.

(٢) انظر: المرجع السابق ١٦٧/١.

(٣) انظر: المرجع السابق ١٢٥/١، ١٦٤، ١٦٥، ٢٩١، ٤٧٤/٢، ٤٨٤، ٥١٤، ٥٦١، ٥٧٦.

(٤) المرجع السابق ٥٩/١.

(٥) انظر: المرجع السابق ٧٢٢/٢.

(٦) انظر: المرجع السابق ٧٧٣/٢.

(٧) المرجع السابق ٥٨/١.

المبحث الثاني: عنايته بالحدود والمصطلحات.

المطلب الأول: عنايته بالحـــــدود.

أولاً: مفهوم الحدّ لغة، واصطلاحًا:

الحدُّ لغة:[١] "المنع، يقال: حدّني كذا وكذا إذا منعني عنه، فهو الفصل بين الشيئيين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود، وفصل كل مابين شيئين: حدٌّ بينهما".

وفي الاصطلاح: هو"ما يميز الشيء عما عداه"[٢].

ثانيًا: موقفه من الحدود:

من خلال تتبع الحدّ عند ابن الخباز في شرحه للألفية نجده أشار إلى الضوابط التي نصَّ العلماء على وجوب توافرها في الحدّ من ذلك:

(١) أن يكون الحدّ كاشفاً لحقيقة المحدود، وموضحاً له، وغير مفض إلى الدور الذي "هو توقف كل وَاحِد من الشَّيْئَيْنِ على الآخر"[٣]، ففي حدِّ الاسم والفعل والحرف بين ضرورة كونه كاشفا للمحدود بقوله:[٤] "لكل واحد من هذه الأقسام الثلاثة حدٌّ يكشف حقيقته"، أما كونه غير مفضٍ للدَّور فهو ما ردَّ به حدَّ الناظم الذي أخذه من طاهر بن أحمد للاسم لعدم تحقق هذا الشرط فيه بقوله:" والحدّ الذي ذكره يحي ذكره طاهر بن أحمد في مقدمته، وليس بجيد؛ لأنه أدخل في الحدّ مالا يعرف إلا بعد معرفة المحدود. . . فأفضى إلى الدَّوْرِ، وهو محال"[٥].

(٢) أن يقبل الطرد والانعكاس "ومعنى الاطراد متى وجد الحدّ وجد المحدود ومعنى الانعكاس أنه إذا عدم الحدّ عدم المحدود"[٦]، وقد ذكر هذا الضابط في خلاف العلماء في

---

(١) جمهرة اللغة (حدد) ١/٩٥، لسان العرب ٣/١٤٠.

(٢) شرح كتاب الحدود في النحو ٤٩.

(٣) الكليات ٤٤٧.

(٤) الغرة المخفية ١/٧٠.

(٥) المرجع السابق ١/ ٧١، ٧٠.

(٦) الكليات ٣٩١.

عامل رفع الفعل، بترجيحه رأي الفراء في أن الرافع له خلوه من الناصب والجازم قال:[١] "وقال الفراء: يرتفع بخلوه من الناصب والجازم. وهو عندي مذهب قوي؛ لأن علته تقبل الطرد والعكس، وهذا مذهب الحدّ".

ومن عناية ابن الخباز بالحدود وحرصه على أن تكون واضحة في الذهن بالتمثيل لها عند عدم تمثيل الناظم، كما في الحدّ الذي أورده للنعت، قال:[٢] "وحدّه: الاسم الدال على الذات والمعنى القائم بها الذي ثبت الاسم لها بقيامه، وذلك نحو: قائم وقاعد ومأكول ومشروب".

وقد يذكر الخلافات في الحدود مع اختلاف منهجه في عرضها فنجده تارة يورد حججهم ويرجح الحدّ الذي يرتضيه. بإبطاله غيره معللاً ذلك بما ذكره النحاة كما في حدّ المنصرف أورد حدَّين وافق المذهب الأول في اختصاص دخول التنوين عليه واعترض على الحدّ الثاني بإضافتهم الجر فقال:[٣] "وقال قوم: المنصرف: ما دخله الجرُّ والتنوين، وحجته: أن الجرّ من خصائص الأسماء كالتنوين. وهذا باطل باللام والإضافة إذ هما خصيصتان، وليستا من الصرف".

أو يورد الخلاف في الحدَّ دون ترجيح منه لأحدها كما في حدّ ظرف المكان، قال:[٤] "واختلف الحكماء في حدِّه، فقيل: ما لاقى جرم المحوي من الحاوي، وقيل: ما أحاط بالجسم كله".

وقد يشير إلى وجود خلاف في الحدّ دون إيراده له بل يعمد إلى انتقاء الحدِّ الذي يرى صوابه، كما في حدِّ الاستثناء إذ اعتمد على حدِّ شيخه بقوله:[٥] "واختلفت العبارات في تحديده. وسألت شيخنا –رحمه الله– عن حدِّه، فقال: هو إخراج الشيء من حكم غيره بـــــ(إلاّ) أو ما قام مقامها"، وكذلك فعل في عطف البيان إذ اختار حدَّ الزمخشري له.[٦]

---

(١) الغرة المخفية ١/ ١٥٣.

(٢) المرجع السابق ١/٣٦٣.

(٣) المرجع السابق ١/١٠٣، ١٠٢.

(٤) المرجع السابق ١/٣٦١-٣٦٢.

(٥) المرجع السابق ١/٣٨٧.

(٦) انظر: المرجع السابق ١/ ٣٧٩.

ومن مظاهر عنايته بالحدّ أنه يوضح معناه اللغوي قبل الاصطلاحي، ليُبَين الرابط بين المعنيين وهو ما صرَّح به في حدِّ الإدغام بقوله:[١] "ومعنى نقله من اللغة إلى الصناعة ظاهر"، ومن أمثلة تقديمه للمعنى اللغوي على الحدّ ما ورد في جمع المذكر السالم حيث قال:[٢] "معنى الجمع في اللغة: الضم، وعند النحويين: هو ضم مفرد إلى ما هو أكثر منه من جهة المعنى بإلحاق آخر المفرد واوا أو ياء، أو ألفا وتاء، أو تغيير يلحق الواحد".

وكذلك فعل في حدِّ الإعراب[٣]، والبناء[٤]، والترخيم[٥].

أما الحدود التي أفاد منها ابن الخباز في شرحه فلم يلتزم منهجًا ثابتًا في نسبتها فنجدها تارة منسوبة إلى أصحابها كنسبته لابن جني حدَّ النحو[٦]، ولشيخه حدِّ الاستثناء[٧] مما سبق ذكره، ونسبته للجزولي حدِّ الحرف العامل بقوله:[٨] "وقال عيسى الجزولي في حواشيه: كل حرف اختص بشيء ولم يَتَنزَّل منزلة الجزء منه، فإنه يعمل"[٩]، وللزمخشري حدَّ التمييز، والموصول، وعطف البيان، والحكاية[١٠]، ففي حدِّ الموصول قال:[١١] "قال الزمخشري في حدِّ الموصول: ما لا بد له في تمامه اسماً من جملة تردِفه من الجمل التي تقع صفات"، أو يذكر الحدَّ غير منسوب لأصحابه كما فعل في حدِّ الكلام، والمثنى، وجمع التكسير، والظرف، والمضمر، وغيرها.[١٢]

أما الحدود التي أوردها الناظم فتباين موقفه منها إذ نجده تارة مثنيًا على اختياره للحدِّ

---

(١) الغرة المخفية ٧٧٣/٢.

(٢) المرجع السابق ١٣١/١.

(٣) انظر: المرجع السابق ٩٠/١.

(٤) انظر: المرجع السابق ١/ ٩٦-٩٥.

(٥) انظر: المرجع السابق ٥٣٥/٢.

(٦) انظر: المرجع السابق٦١/١.

(٧) انظر: المرجع السابق ٣٨٧/١.

(٨) المرجع السابق ٨٣/١.

(٩) المرجع السابق ٨٣/١.

(١٠) انظر: المرجع السابق ٢٧٤/١، ٣٧٩، ٥٥٣.

(١١) المرجع السابق ٣٣٧/١.

(١٢) انظر: المرجع السابق ١/ ٦٦-٦٧، ١٢٠، ١٣٥، ١٤٧، ٢٥٨، ٢٨٠، ٢٨٤، ٣١٠.

كما فعل في حدِّ الفعل وهو قول الناظم:

وَالفِعْــلُ مَــادَلَّ علــى زَمّــانِ ومصْدرٍ دِلالةَ اقترانِ

فحكم ابن الخباز بعد ذلك بالجودة لاشتماله على محترزات منعت دخول غيره فيه قال:[١] "هذا حد جيد للفعل، ويريد بقوله: (دِلالَةَ اقْترانِ) اقتران المصدر بأحد الأزمنة الثلاثة.

وفائدة قوله: (دِلالَةَ اقْترانِ) الاحتراز من دلالة المشترك، فإنه يدل على معنيين دلالة تعاقب، لا دلالة اقتران ".

وقد يذكر الحدّ مضيفًا له بعض الشروط التي نصَّ عليها النحاة كما في حدِّ المبتدأ إذ أضاف إليه (إسناد الخبر له أو ما يسدُّ مسدَّه)[٢]، وقد ينقله كما ورد عند الناظم مشيرًا إلى أنَّ الحدّ هو ما ذكره مما يدل على ارتضائه له وهو ما فعله في حدِّ التوكيد[٣]، أو يورده منتقدا أو مخالفًا له كما فعل في حدِّ الاسم والحرف والإعراب.[٤]

(١) الغرة المخفية ١/٧١-٧٢.

(٢) انظر: المرجع السابق ١/٣٩٧.

(٣) انظر: المرجع السابق ١/٣٦٩.

(٤) انظر: المرجع السابق ١/٧٠-٧١، ٨٠، ٩٠.

المطلب الثاني: عنايتـــه بالمصطلحـــات

أولاً: مفهوم المصطلح:

الاصطلاح لغةً: من "(اصْطلحَ) القَوم أي زال ما بَينهم من خلاف وعلى الأَمر تعارفوا عليه واتَّفَقوا"[١].

وفي الاصطلاح: "اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى".[٢]

ويشير الدكتور عوض القوزي إلى أن الاصطلاح عند النحاة يعني الاتفاق بينهم على استعمال ألفاظ فنية معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية، هو ما يعبر عنه بالمصطلح النحوي.[٣]

وهذا الاتفاق لا يكون لدى النحاة جميعًا وإنما بين طائفة معينة تورد لها مصطلحات خاصة تعبر بها عن الأبواب والقضايا النحوية، ولا أدل على ذلك من اختلاف المصطلحات بين مدرستي البصرة والكوفة، الأمر الذي نتج عنه ظهور مصطلحات خاصة بكل مدرسة منهما.

ثانيًا: موقف ابن الخباز من المصطلح النحوي:

يظهر أن ابن الخباز لا يُشْكِل عنده اختلاف تسمية المصطلح بين البصريين والكوفيين مادام معبراً عن المعنى المقصود بصورة دقيقة، قال في حروف الجر:[٤] "والكوفيون يسمونه خفضًا، ولا مشاحة في الاصطلاح".

ولذلك نجده ينسب لكل مدرسة المصطلح الخاص بها دون تعليل أو شرح، ففي حروف الجر بدأ شرحه لأبيات الناظم بقوله:[٥] "الجر من عبارات البصريين، والخفض من عبارات الكوفيين"، وكذلك في باب الظرف ذكر تسمية الكوفيين له بالمحلِّ والوعاء.[٦]

---

(١) المعجم الوسيط٥٢٠.

(٢) التعريفات ٢٨.

(٣) ينظر المصطلح النحوي ٢٢-٢٣.

(٤) الغرة المخفية ٩٣/١.

(٥) المرجع السابق ١٧٤/١.

(٦) ينظر المرجع السابق ٢٥٨/١/١.

وقد يعلل لذلك كما فعل في ضمير الشأن قال:[١] "اعلم أنهم يقدمون قبل الجملة ضميراً مفرداً غائباً، كقولهم: هو زيدٌ منطلق – يسميه الكوفيون مجهولاً؛ لأنه لم يعد على مذكور، ويسميه البصريون ضمير الشأن وضمير القصة وضمير الحديث وضمير الأمر؛ لأن الجملة التي بعده تفسره، وهي شأن وقصة وحديث وأمر".

ومما يدل على تسامحه في تسمية المصطلح أنه يورد له مرادفات كما فعل في باب القسم بقوله:[٢] "والمُقْسَمُ والقَسَمُ والحَلِفُ والإيلاء: بمعنى واحد"، وفي باب التمييز حيث قال:[٣] "التمييز والتفسير: بمعنى واحد "، وكذلك في مصطلح النعت[٤]، والتصغير.[٥]

وقد يعلل تسمية بعض المصطلحات النحوية بأسمائها فمن ذلك مصطلح (الإعراب) أورد مجموعة من علل النحاة في تسميته بقوله:[٦] "وسمي إعراباً؛ لأنه يبين المعاني، وقيل: لأنه يزيل عرب الكلام أي: فساده، وقيل: لأن المتكلم متحبِّبٌ إلى السامع به".

وفي مصطلح (المقصور) قال:[٧] "وسمي مقصوراً لعلتين: أحدهما أن إعرابه مقدر في الألف، فهو كالمحبوس، وهو معنى المقصور. والثانية: أنَّ بنائه أقل من بناء الممدود، فشبه بالصلاة المقصورة التي منعت التمام ".

كذلك في (جمع التكسير)[٨]، والمفعول المطلق[٩]، ومصطلحات الإعراب الرفع والنصب والجر والجزم[١٠]، ومصطلح المصدر والمضمر والمبتدأ وغيرها.[١١]

كما أورد الخلاف الذي ذكره الناظم في علة تسمية مصطلح الاسم اسمًا، والذي كان

---

(١) الغرة المخفية ٣١٨/١.

(٢) المرجع السابق ١٩٤/١.

(٣) المرجع السابق ١/ ٢٧٤.

(٤) انظر: المرجع السابق ٣٦٣/١.

(٥) انظر: المرجع السابق ٦٢٧/٢.

(٦) المرجع السابق ٩١/١.

(٧) المرجع السابق ١٠٥/١.

(٨) انظر: المرجع السابق ١٣٥/١.

(٩) انظر: المرجع السابق ٢٥٢/١.

(١٠) انظر: المرجع السابق ٩٣/١.

(١١) انظر: المرجع السابق ٢٥١/١-٣١٦ -٣١٨ -٣٩٧، ٥٩٧/٢-٧٨٣-٧٨٤.

بين مدرستي البصرة والكوفة[١].

وبالرغم من تسامح ابن الخباز في قضية المصطلح النحوي بين المدرستين إلا أننا نجده اعتمد في شرحه للألفية على المصطلح البصري كالعلامات الإعرابية الرفع والنصب والجر واستخدامه لمصطلح التمييز، والمفعول له، والمفعول معه، والظرف، وضمير الشأن، والمنصرف وغير المنصرف، والتوكيد، والأسماء الستة، والفصل، وغيرها.

(١) انظر: الغرة المخفية ١/٨٤-٨٥-٨٦.

المبحث الثالث: عنايته بالعلة النحوية.

مفهوم العلّة.

العلّة لغة: هي "عبارة عن معنى يحلّ بالمحلّ فيتغير به حال المحلّ".[١]

واصطلاحًا: "الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم".[٢]

العلّة النحوية عند ابن الخباز.

تنوعت العلة لدى ابن الخباز ما بين تعليل لحكم نحوي أو صرفي أو ظاهرة لغوية مما جعل شرحه يزخر بالعديد منها ولم يكتفِ بالتعليل الواحد للحكم بل وجدنا له أكثر من علة في محاولة منه للإجابة عن كل ما خرج عن أصله بالقدر الذي يحتاجه من العلل ففي مجيء الأسماء مبنية على السكون يرى أن السؤال فيه عن علة واحدة وهي بناؤه إذ يقول:[٣] "وكلُّ اسم ساكن، ففيه سؤال عن البناء"، أما إذا جاء الفعل أو الحرف متحركا فيعلل بعلتين "ففيه سؤالان: سؤال عن جنس الحركة، وسؤال عن الخصوصية".[٤]

أما في حالة بناء الاسم وتحريكه ففيه ثلاث علل: الأولى: علة بنائه، والثانية: نوع الحركة التي اختص بها، والثالثة: علة اختصاصه بهذه الحركة دون غيرها، حيث قال:[٥] "وكلُّ اسم متحرك، ففيه ثلاثة أسئلة: سؤال عن البناء، وسؤال عن جنس الحركة، وسؤال عن الخصوصية".

ومن أمثلة استخدامه لهذه العلل ما ذكره في بناء (أيْنَ) إذ قال:[٦] "وأمَّا (أَيْنَ) فبنيت؛ لأنها استفهامية أو شرطية، وقد تضمنت معنى الحرف في كلتا حالتيها، وحرِّكت لالتقاء الساكنين، وفتحت طلبا للخفة. "

أما بالنسبة لمدى استخدامه لمستويات العلة الثلاث في شرحه وهي التعليمية والقياسية والجدلية النظرية، فنجده اعتمد على التعليل بالمستويين الأول والثاني أكثر من الثالث، ولعل

---

(١) التعريفات ١٥٤.

(٢) النحو العربي. العلة النحوية: نشأتها وتطورها ٩٠.

(٣) الغرة المخفية ٩٨/١.

(٤) المرجع السابق ٩٨/١.

(٥) المرجع السابق ٩٨/١.

(٦) المرجع السابق ٩٧/١.

ذلك يعود إلى المقصد التعليمي الذي سلكه في شرحه إذ إن رغبته في كشف المسائل مع تعليل أحكامها لإفهام المتعلمين هو ما دعاه إلى ذلك.

لذا يمكن تقسيم العلة الواردة عند ابن الخباز إلى قسمين أولا: من حيث مستوياتها وهي التي سبق ذكرها، والثاني: من حيث فروع العلة ومضامينها الواردة في شرحه كعلة الأصل، والشبه، والاستثقال، وغيرها.

أولاً: مستويات العلَّة.

(أ) العلّة التعليمية.

وهي التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب[١]، ومن أمثلتها عند ابن الخباز قوله في علّة نصب الأسماء الجازمة إذا جاءت ظرفا:[٢] "ما كان منها ظرفا فهو منصوب بفعل الشرط"، وكذلك علّة نصب المبتدأ والخبر وهو دخول (ظَنَّ) وأخواتها عليها[٣]، ورافع المبتدأ وناصب الخبر وهي (كان) وأخواتها[٤]، وغير ذلك من أمثلتها.[٥]

(ب) العلّة القياسية.

وهي التي تظهر حكمة العرب في وضعهم للأصول[٦]، ومن أمثلتها علّة بناء (كَمْ) من الأسماء قال:[٧] "لأنها إذا كانت استفهامية تضمنت معنى الهمزة، وإذا كانت خبرية أخذت طرفي العدد، فشبِّهت بـــ(رُبَّ)، وسكونها. " وفي إعراب الأسماء الستة بالحروف ذكر علّة ذلك بقوله:[٨] " أُعربت بالحروف؛ لأنها أشبهت المثنى والمجموع"، وكذلك علة إعمال (أنْ) المصدرية في الفعل[٩]، وعمل (إنَّ) وأخواتها في المبتدأ والخبر.[١٠]

---

(١) ينظر الإيضاح في علل النحو ٦٤.

(٢) الغرة المخفية ١/١٥٧.

(٣) انظر: المرجع السابق ٢/٤١٩.

(٤) انظر: المرجع السابق ٢/٤٢٠.

(٥) انظر: المرجع السابق ٢/٤٤١، ٤٣٦، ٥٨٤.

(٦) ينظر الأصول في النحو ١/٣٥.

(٧) الغرة المخفية ١/٩٧-٩٨.

(٨) المرجع السابق ١/١٠٩.

(٩) انظر: المرجع السابق ١/١٦٠.

(١٠) انظر: المرجع السابق ٢/٤٤١.

(ج) العلة الجدلية النظرية.

وهي كلُّ شيء أُعتل به بعد العلة التعليمية والقياسية فهو داخل في الجدل والنظر[١]، ومن أمثلتها عند ابن الخباز دخول (أنَّ) وأخواتها على المبتدأ والخبر وعملها فيهما لمشابهتها الأفعال فأورد ابن الخباز أوجه مشابهة هذه الحروف للأفعال، وعلة تقديم المنصوب بهذه الحروف على المرفوع بها بقوله:[٢] "(إنَّ) وأخواتها من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، وهي تنصب الأسماء وترفع الخبر؛ لأنها أشبهت الأفعال فنصبت ورفعت.

والشبه من أوجه:

أولها: الاختصاص بالأسماء. وثانيها: دخولها على المبتدأ والخبر. وثالثها: بناؤها على الفتح. ورابعها: أنَّ فيها الثلاثي والرباعي والخماسي كعدد الأفعال.

ويلزم تقديم المنصوب. .. ؛ لأنها على عدد الأفعال وصيغها، فلو قدم مرفوعها لأوهمت الفعلية".

وأيضا في إعراب الفعل المضارع ذكر علة إعرابه وهي حمله على الاسم ثم بين أوجه مشابهته للاسم وعلة إعرابه بحركتين[٣]، وكذلك إعراب المثنى[٤].

ثانيا: فروع العلَّة الواردة في شرحه.

(أ) علة أصل.

من ذلك تعليله عدم جزم الأسماء بقوله:[٥] "وقيل: إنما لم تجزم؛ لأن الأصل فيها الإعراب، والأصل في الإعراب الحركة، وعلامة الجزم السكون فتدافعا".

وكذلك بناء (جَيْر) عند مجيئها اسم فعل؛ لأن أصلها حرف والحروف مبنية، وغيرها.[٦]

(ب) التعليل بالأَوْلى.

---

(١) ينظر الإيضاح في علل النحو ٦٥.

(٢) الغرة المخفية ٤٤١/١.

(٣) انظر: المرجع السابق ١٠١/١-١٠٢.

(٤) انظر: المرجع السابق ١٢٢/١.

(٥) المرجع السابق ٩٤/١.

(٦) المرجع السابق ٩٨/١. ٥٧٨/٢، وانظر: ١/ ١٠٢، ٥٢١/٢، ٧٢١.

عند تنوين الاسم المقصور والمنقوص ذكر علة حذف حرف العلة منهما في الرفع والجر بالنسبة للمنقوص، وحذفها من المقصور في جميع أحواله بقوله:[١] "وكان حذف (الألف) و(الياء) أولى من حذف التنوين؛ لأن الألف والياء ثابتتان، والتنوين طارئ، والطارئ يزيل حكم الثابت".

وكذلك علَّة زيادة الياء وهي من حروف اللين في الاسم المصغر[٢]، وغيرها من مواضع التعليل بالأولى.[٣]

(ج) علة العوض.

علل عدم جر الأفعال بقوله:[٤] "أن جزمها عوض من الجر، فلو جرّت لكان جمعًا بين العوض والمعوض عنه ".

وفي الأسماء المبهمة مثل (ذا) ذكر أنها عند تصغيرها تكون ياء التصغير ثانية، وتلحق الألف آخره فنقول: (ذيّا) وعلل إلحاق الألف عوضا عن الضمة[٥]، وعدم حذف (الميم) في آخر لفظ الجلالة لكونه عوضًا عن حذف حرف النداء، وغيرها.[٦]

(د) علة الشبه.

علل بناء (كم) الخبرية بقوله:[٧] "أخذت أحد طرفي العدد، فشبهت بـــ(ربَّ) وسكونها".

أيضًا علل حذف حروف العلة من الفعل المعتل الآخر عند جزمها، بقوله:[٨] "لأن هذه الحروف لم تدخلها الضمة فأشبهت الحركات، إذ الحركة لا تحِلُّ الحركة، فحذفت في الجزم تشبيهًا بالحركات".

---

(١) الغرة المخفية ١/١٠٦.

(٢) المرجع السابق ٢/٦٢٨.

(٣) انظر: المرجع السابق ١/١١٣، ١١٦، ١٧٣، ٢/٥٤١، ٦٦٨.

(٤) المرجع السابق ١/٩٤.

(٥) المرجع السابق ٢/٦٤١.

(٦) المرجع السابق ٢/٥١٨، وانظر: ٢/٥٧٤، ٦٢٦، ٧١٨.

(٧)المرجع السابق ١/٩٨، ٩٧.

(٨) المرجع السابق ١/٩٨. ١/١٦٩.

كذلك في إعمال (حتى) الجر فيما بعدها تشبيهًا بـــ(إلى)[١]، ونصب المميز تشبيها له بالمفعول وغيرها من مواضع التعليل بالشبه.[٢]

(هـــ) علة تخفيف.

علل ابن الخباز مجيء الإدغام بقوله:[٣] "وإنما جيء به في الكلام؛ لأنه ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم، فعمدوا لضرب من التخفيف".

وكذلك اختيار (الألف) علامة لرفع المثنى دون غيرها من حروف العلة لخفتها[٤]، وغير ذلك[٥].

(و) علة أمن الالتباس.

في جمع المذكر السالم، علل ابن الخباز ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء عند جمعه، بقوله:[٦] "لأنك لو فتحت ما قبل الواو لالتبس بجمع المقصور،. . . ولو فتحت ما قبل الياء لالتبس بالتثنية".

وكذلك زيادة (الياء) في الاسم المصغر منعًا لالتباسه بالمكبَّر[٧]، وامتناع إدغام الحرفين المتقاربين لالتباسه بالمضاعف، وغيرها.[٨]

(ز) علة فرق.

ذكر علة فتح ما قبل الياء في التثنية فقال:[٩] "قصد الفرق بين التثنية والجمع".

وكذلك جمع المؤنث السالم، علل فتح العين عند الجمع لما كان من باب (جَفْنَة) للفرق بين الاسم والصفة، وغير ذلك.[١٠]

---

(١) انظر: المرجع السابق ١/١٧٨.
(٢) انظر: الغرة المخفية ١/٢٧٥، وانظر: ١/٩٦، ١٣٦، ١٦٠، ١٧١، ٢٦٦، ٢٧٦، ٢٨٨، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٧٤، ٣٩٧، ٢/ ٤٢٩، ٤٤١، ٤٨٩، ٥٨٦.
(٣) المرجع السابق ٢/٧٧٣.
(٤) المرجع السابق ١/١٢٢.
(٥) انظر: المرجع السابق ١/٩٧، ١٠٦، ١٢٩، ٢٧٥، ٢/٤٦٧، ٥٣٥، ٦١٠.
(٦) المرجع السابق ١/١٣٢.
(٧) المرجع السابق ٢/٦٢٨.
(٨) انظر: المرجع السابق ٢/٧٧٦، وانظر: ١/١١٣، ١٢٥، ١٢٦، ٢٣٥، ٣٢٧، ٣٨٤.
(٩)المرجع السابق ١/١٢٢.
(١٠) انظر: المرجع السابق ١/١٤٠، وانظر: ١/١٤٢، ٢/ ٧٠٢.

(ح) علة استثقال.

في بناء الفعل المعتل العين للمجهول أورد كيفية بنائه معللاً بناءه على هذا النحو، فقال:[١] "إذا كان الفعل معتلَّ العين ك(قال) و(باع)، فبنيته للمفعول، كسرت أوله وأسكنت ثانيه، تقول: قِيْل وبِيْع، وأصله: قُولَ وبُيعَ، فنقلت كسرة الواو والياء إلى القاف والباء فانقلبت الواو ياءً، لسكونها وانكسار ما قبلها، وسلمت الياء. وإنما فعل ذلك للاستثقال".

وكذلك في رفع الفعل المضارع المعتل الآخر بيَّن بقاء حروف العلة مع تسكينها لما في ضمها من الثقل، إلى غير ذلك من علّة الاستثقال[٢].

(ط) علة التقاء الساكنين.

في ضمائر الرفع المنفصلة، ذكر بناء ضمير الرفع (نحنُ) على الضم، وعلل تحريكه بالضم بقوله:[٣] "(نحن) وهو للمتكلم ومن معه مذكرين أو مؤنثين، أو ذكورًا أو إناثًا، وحرِّك لالتقاء الساكنين ".

وكذلك تحريك (كَيْفَ) الاستفهامية لالتقاء الساكنين، وغيرها.[٤]

(ي) علة حمل على المعنى.

في باب الصرف، ذكر أن أسماء البلاد المعرفة الخالية من (اللام) تختلف في علة جواز الصرف ومنعه بقوله:[٥] "والثاني: ما فيه التعريف، وتذكيره وتأنيثه موقوفان على التأويل.

فما ذكِّر حملاً على معنى الموضع صرف كـــ(بَدْرٍ) و(حَنِيْنٍ). . . . . وما أنث حملاً على معنى البقعة لم يصرف".

كذلك في التصغير علَّل عدم لحاق (التاء) في الثلاثي المؤنث الخالي من العلامة عند تصغيره وهو قولهم في: (عَرَب) (عُرَيْب)، لحملهم له على معنى القبيلة وهو مذكر، إلى غير ذلك من علّة الحمل على المعنى.[٦]

---

(١) الغرة المخفية ٢٩٩/١-٣٠٠.

(٢) انظر: المرجع السابق ١٦٩/١، وانظر: ١٠٦/١، ١١٥، ١٤١، ١٤٢، ٣٠٠، ٧٢١/٢، ٧٤٧، ٧٥٨. .

(٣) المرجع السابق ٣٢٧/١.

(٤) انظر: المرجع السابق ٢/ ٥٨٧، وانظر: ٩٧/١، ٥٠١/٢، ٥٥٢، ٥٨٦، ٦٧٦، ٦٧٧.

(٥) المرجع السابق ٢٢٣/١-٢٢٤-٢٢٥.

(٦) انظر: المرجع السابق ٦٥٨/٢، وانظر: ٥٢٨/٢، ٥٢٩.

الفصل الثالث الأصول النحوية في الكتاب	
المبحث الأول	السماع
المبحث الثاني	القياس
المبحث الثالث	الاستصحاب
المبحث الرابع	الإجماع

المبحث الأول: السَّمـــــــــاع.

أ- مفهوم السَّماع.

السَّماع هو الأصل الأول من الأصول النحوية الذي استدل به النحاة، واحتجوا به لإثبات أحكامهم، وبنوا عليه قواعدهم، فالسماع لغةً: "من سمعت الشيء سمعا، والسمع: الذكر الجميل"[١] واصطلاحا: هو "الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى الكثرة".[٢]

ب- موقف ابن الخباز من السماع.

احتفى ابن الخباز بالسماع في شتى صوره سواء كان قرآنًا وقراءات قرآنية أم حديثًا شريفًا، أم كلامًا للعرب شعرا ونثرا، ومن أبرز ملامح ومظاهر السماع عنده ما يلي:

(١) الاحتجاج بكلام الرواة الثقات، وعدم ردِّهم.

يوافق ابن الخباز العلماء في أن راوي المسموع العدل الثقة تقبل روايته، ويحتج بكلامه، ويُضَعّفُ من يردُّ روايته، وهو بهذا يتماشى مع الضوابط التي وضعها علماء اللغة في الرواة، قال ابن فارس في فقه اللغة:[٣] "تؤخذ اللغة سماعًا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويُتَّقَى المظنون".

فنجده يتهم من يرد سماعا رواه الثقاة بأنه ضعيف بالعربية، ففي مجيء الضمير بعد (لولا)، ذكر قول سيبويه بأنه يأتي متصلا[٤]، فنقول: (لولاك) و(لولاي) مستدلا بقول يزيد ابن الحكم الثقفي:[٥]

وكمْ مَوْطنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيــقِ مُنْهَــوي

---

(١) مجمل اللغة ٤٧٤/١.

(٢) لمع الأدلة ٨١.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها ٣٤.

(٤) انظر: الكتاب ٣٧٣/٢-٣٧٤.

(٥) من الطويل، ليزيد بن الحكم الثقفي، في الكتاب ٣٧٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٤٣/٢، وسر صناعة الإعراب ٧٢/٢، والمفصل ١٧٤، وشرح المفصل ١١٨/٣، وخزانة الأدب ٣٣٧/٥، هَوَى: سقط، وأَجْرامِهِ: جمع جِرْم: وهو البَدَن، والنِّيق: أعلى الجبل.

واعتبر المبرد مجيء الضمير متصلا لحناً لا يجوز قوله لرؤيته بمجيئه منفصلا[١]، فذكر ابن الخباز وصف النحاة لسيبويه بالثقة والعدالة مع تَعَقُبه للمبرد بقوله:[٢] "وأبلغ ما في الأمر أن عربية هذا القائل ضعيفة، فلا ترد شعرا قد رواه النحويون".

(٢) ترك المسموع كما ورد دون تغيير في روايته.

يرى ابن الخباز أن المسموع ينبغي نقله دون تحريف فيه، لذا نجده انتقد الناظم في تحريفه للفظ البيت الذي أورده مستدلا فيه على مجيء (كان) زائدة، فقال:[٣] "وقوله: (على كان المسومات) من بيت اللمع، وهو:[٤]

سَــرَاةُ بــني أبي بَكْــرٍ تــسامَى على كــان المــسوِّمَةِ العِــرابِ

أنشده على الزيادة، وقوله: (المسومات) عجيب الأمر؛ لأنه مفرد اللفظ في البيت المأخوذ منه، فحرف لفظه بالجمع وقد خالف طريقته؛ لأن من شأنه تبقية ما يأخذ من البيت على لفظه".

(٣) رد الرأي الذي لم يعضده سماع.

يظهر تعظيم ابن الخباز للسماع في ردِّه لكثير من آراء النحاة الفردية أو الجماعية عند عدم ورود المسموع فيها، فمن ذلك قول الكوفيين[٥] في جواز جمع الاسم المختوم بـــ(التاء) جمع مذكر سالم بالواو والنون، ردَّ عليهم قائلاً:[٦] "وإجازة الكوفيين إياه غير معتمدة على نص".

وكذلك ردِّه لرأي البصريين في إجازتهم تقديم خبر (ليس) عليها لعدم ورود نص يجيز التقديم، وعدم سماع ذلك في الكلام العربي.[٧]

ومن الآراء الفردية ما ذكره من صور جملة جواب القسم وهو مجيؤها فعلاً مضارعاً

---

(١) انظر: الكامل في اللغة والأدب ٢٤٧/٣.

(٢) الغرة المخفية ١٧٨/١.

(٣) المرجع السابق ٤٢٦/٢.

(٤) من الوافر، لم ينسب لقائل، وهو في اللّمع ٣٩، و الأزهية في علم الحروف ١٨٧، وأسرار العربية ١١٤، وشرح المفصل ٧/ ٩٨وروايته: (جِيَادُ بني. .)، واللمحة في شرح الملحة٥٨٠/٢، وخزانة الأدب ٢٠٧/٩، والمسومة: المعلمة بعلامة، ويقال وسم الشيء: كواه فأثر فيه بعلامة، والعراب: خالص العروبة.

(٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٧٢/٣.

(٦) الغرة المخفية ١٤٤/١.

(٧) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣١/١-١٣٣، والغرة المخفية ٤٢٤/٢، وشرح المفصل ١١٤/٧.

مسبوقا بـــ(اللام) على رأي الفارسي[١] فردَّ عليه ابن الخباز بقوله:[٢] "ولا أعرف فيه شعرا ولا نثرا".

وكذلك منعه جواز الجر بـــ(خلا) و(عدا) إذا دخلت عليها (ما) المصدرية لعدم ورود السماع فيه[٣]، إلى غير ذلك من المواضع.[٤]

(٤) – ترجيح ما يعضده السماع.

رجَّح ابن الخباز عددًا من المسائل الخلافية معتمدًا فيها على السماع فمن ذلك موافقته للبصريين[٥] في أنَّ الفعل المضارع بعد (لام كي) منصوب بـــ(أنَّ) مضمرة مدعِّمًا قوله بالسماع، فقال:[٦] "وقد جاءت (أن) بعدها صريحة في قوله:[٧] ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ﴾، وهذا يدل على أنها غير ناصبة كما قال الكوفيون".

ورجَّح جواز مجيء المفعول له معرفة ونكرة لما يعضده من السماع، قال:[٨] "وينصر قول العامة، قوله تعالى:[٩] ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾، والرجز الذي أنشده للعجاج وهو من أبيات الكتاب وقد جاء فيه المعرفة والنكرة"، وغيرها من المواضع.[١٠]

(٥) تخريج السماع المخالف لرأيه.

إذا أتى السماع عند ابن الخباز على خلاف رأيه، فإنه يوافق البصريين في مذهبهم القائم على إبطال حجية الدليل وإضعافه بتخريجه على نحو يسقط الاستدلال به، ومن أمثلة ذلك

---

(١) انظر: الإيضاح ٢٥٣.

(٢) الغرة المخفية ٢٠١/١.

(٣) انظر: المرجع السابق ٢٩٦/١.

(٤) انظر: المرجع السابق ٤٢٤/٢، ٥٢٠، ٥٦٨.

(٥) انظر: اللامات ٦٦-٦٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٩/٢، وشرح المفصل ١٩/٧.

(٦) الغرة المخفية ١٦٧/١.

(٧) سورة الزمر، آية: ١٢.

(٨) الغرة المخفية ٢٨٢/١.

(٩) سورة البقرة، آية: ٢٦٥.

(١٠) انظر: الغرة المخفية ٣٨٢/١.

عنده:

مخالفته للكوفيين في إجازتهم مجيء التمييز معرفة[١]، واحتجاجهم بقوله تعالى:[٢] ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾، وبقول الشاعر:[٣]

رأيْتُكَ لَمَّا أنْ عَرفْتَ جِلادَنا رَضِيْتَ وَطِبْتَ النّفْسَ يا بَكْرُ عَنْ عَمْرو

فعارضهم وأوَّل أدلتهم معتمدًا على البصريين في ذلك بقوله:[٤] "والآية محمولة على حذف (في) أي في نفسه، والبيت محمول على زيادة (الألف واللام). . . ، فإن قلت: هم الحسان العَبْدَ، فهو مشبه بالمفعول لا تمييز".

وكذلك موافقته لسيبويه في منعه تقديم المميز على عامله وردِّه على المازني والمبرد والكوفيين بتخريج ما استدلوا به[٥]، إلى غير ذلك من المواضع.[٦]

(٦) قبول السماع المخالف للقياس مع إيقافه كما ورد.

يقول ابن جني في باب في تعارض السماع والقياس:[٧] "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه و لم تقسه في غيره".

وسلك ابن الخباز هذا المنهج والذي يوافق فيه البصريين فنراه يوقف المسموع كما ورد دون أن يتجاوزه إلى القياس، ومن أمثلة ذلك:

في حذف حرف الجر من المفعول الثاني للأفعال الثلاثة (اخترت، أمرت، استغفرت)، ذكر أن هذه الأفعال تتعدى بنفسها إلى المفعول الأول، أما الثاني فبحرف الجر، فتقول:

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٧٩/١، وارتشاف الضرب من لسان العرب ١٦٣٣/٤.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٣٠.

(٣) من الطويل، لرشيد بن شهاب، في شرح اختيارات المفضل ١٣٢٥/٣، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٤١٥/٢، وشرح التصريح على التوضيح ١٨٤/١، ٦١٦، والدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١٣٨/١، وبلا نسبة في الجنى الداني١٩٨، وشرح ابن عقيل ١٨٢/١، وروايته فيها جميعًا: (. . . عَرَفْتَ وُجُوهَنا/ صَدَدْتَ. . .).

(٤) الغرة المخفية ٢٨٠/١، ٢٧٩.

(٥) انظر: الكتاب ٢٠٣/١-٢٠٤، والمقتضب ٣٧/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨٢/٢، والغرة المخفية ٢٧٨/١.

(٦) انظر: الغرة المخفية ١/ ١٨٧، ٤٨١/٢.

(٧) الخصائص١٢٩/١.

اخترت زيدا من الرجال، ووردت هذه الأفعال في كلامهم محذوفا منها حرف الجر، لكثرة استعمالهم لها، ومثّل لذلك بقول الشاعر:(١)

ومِنَّا الَّذِي اخْتِيْرَ الرِّجالَ سَماحَةً وَجُوْداً إِذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعــازعُ

وأيضا:(٢)

أمرتُكَ الخيرَ فافعَلْ ما أُمِرْتَ بــهِ فقَدْ تركتَكَ ذا مــالٍ وذا نَــشَبِ

وقوله:(٣)

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَــسْتُ مُحْــصِيَهُ رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْــهُ والعَمَــلُ

قال ابن الخباز بعد عرضه لهذه الأبيات:(٤) "وأنت مخير بين حذف حرف الجر وإثباته كما ورد في البيت الثاني المنشد ولا تقيس عليهن، فلا تقول: أجلست زيدا عمرًا، تريد إلى عمرو".

(٦) تفاوت درجات السماع.

وافق ابن الخباز النحاة في تصنيف المسموع إلى مطرد وهو الذي يكون عليه القياس، وإلى الشاذ وهو المكتفى به على السماع دون تجاوز منه للقياس، ومن أمثلتها عنده ما يلي:

---

(١) من الطويل، للفرزدق في ديوانه ٣٦٠ وروايته: (. . وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ)، وفي الكتاب ٣٩/١، والأصول في النحو ١٨٠/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٩/١، ولسان العرب ٢٦٥/٤، والأشباه والنظائر ٣٣١/٢، وخزانة الأدب ١١٣/٩، ١٢٤، الزعازع: الرِّيح الشَّدِيدَة.

(٢) من البسيط، اختلف في قائله: فلعمرو بن معدي كرب في ديوانه٦٣، والكتاب ٣٧/١، والأصول في النحو١٧٨/١، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤١٥، وخزانة الأدب ١٢٤/٩، وللخفاف بن ندبة في ديوانه ضمن كتاب شعراء إسلاميون: ٥٢٩، وللعباس بن مرداس في ديوانه ٤٦ وروايته: (أَمَرْتُكَ الرُّشْدَ. .)، ونسب لأعشى طرود في المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء ١٩، وفرحة الأديب ٦١-٦٢، وللخفاف بن ندبة أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه ٢٨٠/١، ولأحد الشعراء الأربعة السابقين أو لزرعة بن السائب في خزانة الأدب ٣٤٣/١، والنَّشْب: ما نشب من العقارات.

(٣) من البسيط، لم ينسب لقائل، وهو في الكتاب١/ ٣٧، وأدب الكاتب ٥٢٤، والمقتضب ٣٢١/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٧/١، وشرح المفصل ٧، ٦٣، ٥١/٨، وخزانة الأدب ١١١/٣، ١٢٤/٩.

(٤) الغرة المخفية ٢٤٢/١،

(أ) المطرد.

ذكر أن زيادة حرف الجر (الباء) قد اطرد مع فاعل (كفى)، فقال:[١] " أن تزاد مع المرفوع وقد أطرد ذلك مع فاعل (كفى)، كقوله تعالى:[٢] ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾.

(ب) الشاذ.

في دخول (أن) في خبر كاد، قال:[٣] "ولا تدخل (أن) في خبرها؛ لأنها ليست بطمع، وقد شذَّ قول رؤبة:[٤]

قَدْ كَادَ مِن طُولِ البِلىَ أنْ يَمْصَحَا"

وفي زيادة (أصبح) و(أمسى) بين (ما) التعجب وفعله، تشبيها بـــ(كان)، قال:[٥] "وقد شذَّ قول بعض العرب: (**ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها**)"، إلى غير ذلك من المواضع.[٦]

---

(١) الغرة المخفية ١٨٦/١.

(٢) سورة النساء، آية: ٤٥.

(٣) الغرة المخفية ٤٣٨/٢.

(٤) من الرجز، لرؤبة بن العجاج وقبله (رَسْمٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ ما قَدْ امَّحَى) في ديوانه ١٧٢، وفي الكتاب ١٦٠/٣، وشرح المفصل ١٢١/٧، ولسان العرب ٣٨٣/٣، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٣٤/٢-٣٥، وتاج العروس (كهد) ١٢١/٩، والدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٦٧/١، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٤٧/٩-٣٤٨، والبِلى: الدُّروس والاندثار، و أَمْصَحَ: أَخلق.

(٥) الغرة المخفية ٤٦٩/٢، ٤٦٨.

(٦) المرجع السابق ١/ ١١٢، وانظر: ١٢١/١، ٥٦٠/٢.

المصادر السماعية عند ابن الخباز.

القرآن الكريم.

أولا: موقف ابن الخباز من الاستشهاد بالقرآن الكريم.

عوَّل ابن الخباز على القرآن الكريم في إثباته لكثير من الأحكام النحوية والصرفية وفي ترجيحه للخلاف النحوي فهو يرى أن القرآن الكريم مُقَدَّم على غيره من الأدلة السماعية عند تعارض الأدلة وهو ما صرَّح به في باب إعمال الفعلين حيث ذكر الخلاف بين الكوفيين والبصريين في المختار إعماله منهما[١]، وعرض أدلتهم السماعية والقياسية، ورجح رأي البصرة معللا لذلك بقوله:[٢] "أن مسموعنا أكثر، وقد ورد في القرآن".

وتتضح عنايته في القرآن بترجيحه للغة العرب الموافقة له على غيرها كما فعل في الاستثناء المنقطع رجَّح لغة أهل الحجاز في نصبهم للمستثنى بقوله:[٣] "وهي لغة التنزيل، قال الله تعالى:[٤] ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ فنصب".

وقد تأتي اللغة الموافقة للقرآن مخالفة للقياس فنجده لا يردها بل ينعتها بالقلة كما في إعمال (ما) بلغة أهل الحجاز.[٥]

كذلك اعتمد على القرآن في تدعيم رأيه عند انتقاده للناظم كما فعل في بداية الألفية عند قول الناظم:

الحَمْـــدُ للهِ الـــذي هَـــدَانَا بِأَحْمَـــدٍ دِيْنًـــا لَـــهُ ارْتَـــضَانَا

حيث يرى أنه قدم لفظة على أخرى هي أحق بالتقديم وهي كلمة (ارْتَضَانَا) فالجيد أن يقول: (ارْتَضَاهُ لَنَا) مستدلا بأسلوب القرآن وحسن ترتيبه في قوله تعالى:[٦] ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾.

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١/١، وشرح المفصل ٧٨/١، وشرح الكافية الشافية٦٤٤/٢.

(٢) الغرة المخفية ٣٢٤/١.

(٣) المرجع السابق ٢٩١/١.

(٤) سورة النساء، آية: ١٥٧.

(٥) انظر: الغرة المخفية ٤٢٩/٢.

(٦) سورة المائدة، آية: ٣، وانظر: الغرة المخفية ٥٤/١.

ونجده في بعض المواضع يعتمد على القرآن وحده في إثباته للأحكام فمن ذلك إعراب الأسماء الستة بالحركات عند إفرادها استدل بقوله تعالى:[١] ﴿ٱئْتُونِى بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ﴾، وإضمار (أن) بعد حرف العطف الفاء استدل بقوله تعالى:[٢] ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ وغيرها من المواضع.[٣]

وقد لا يكتفي في المسألة بالشاهد الواحد بل يستدل بعدد منها كما فعل في جمع الاسم المنقوص، حيث ذكر حذف يائه واستدل على ذلك بقوله:[٤] "وفي التنزيل:[٥] ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ﴾ و﴿إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ و﴿وَكَانُوا۟ قَوْمًا عَالِينَ﴾".

وكذلك فعل في دخول (إنْ) المخففة على الجملة الفعلية، واشتراط كونها من باب (كان) أو باب (ظننت).[٦]

ثانيا: منهجه في الاستدلال بالقرآن الكريم.

(أ) **لم يتخذ ابن الخباز لفظا موحدا في تقديمه لشواهده القرآنية**، بل تنوعت ألفاظه فنجده يقدّم لها بقوله: (وفي التنزيل) أو(قوله تعالى) أو (قال الله تعالى) أو(قوله سبحانه وتعالى) أو(دليله) وهناك بعض العبارات التي استخدمها، مما لا يدل على استشهاده بالقرآن مثل لفظ: (كقوله) في الأسماء الستة، حيث ذكر من شروط إعرابها بالحروف إضافتها إلى غير ياء المتكلم، وإذا خالفت ذلك بإسنادها إلى (ياء) المتكلم تبنى، واستدل على ذلك بقوله:[٧] "فإذا أضيفت إليها بنيت، كقوله:[٨] ﴿حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾".

---

(١) سورة يوسف، آية: ٥٩، وانظر الغرة المخفية ١/١٠٩.

(٢) سورة المنافقون، آية: ١٠، وانظر: الغرة المخفية ١/١٦٣. .

(٣) انظر: الغرة المخفية ١/١٧٩، ١٨٢، ١٩٥، ٢٠١، ٢١١.

(٤) المرجع السابق ١/١٣٤.

(٥) سورة المؤمنون، آية: ٧، سورة الشعراء، آية: ١٦٨، سورة المؤمنون، آية: ٤٦.

(٦) انظر: الغرة المخفية ٢/٤٤٥.

(٧) المرجع السابق ١/١١٠.

(٨) سورة يوسف، آية: ٨٠.

وكذلك لفظ (منه) في مجيء (صار) تامة، قال:[١] "وتكون تامة بمعنى رجع، ومنه:[٢] ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾".

أو عطف الشاهد القرآني (بالواو) على الجملة التي تسبقه كما في الوقف على الاسم المنقوص، قال:[٣] "فإن كان منقوصًا أثبت الياء، كقولك: رأيتُ القاضيَ، و﴿بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾[٤]".

(ب) حرص في عرضه للشواهد القرآنية، على الاكتفاء بموضع الشاهد دون الاهتمام باكتمال الآية، فلم يكمل سوى أربعٍ وأربعين آية من مجموع ما ستشهد به منها قوله تعالى:[٥] ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ في التوكيد بأجمع.

وقد يورد موطن الاستدلال دون سواه فيقتطع جزءاً من الآية، وإن كان كلمة أو كلمتين من الآية، ومن أمثلة ذلك:

في جواب القسم إذا كان فعلاً مضارعاً ذكر من صوره: دخول (اللام) وأحد نوني التوكيد عليه مستدلا بقوله تعالى:[٦] ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ و﴿لَنَسْفَعًا﴾.

وفي منع (أخر) من الصرف للوصف والعدل استدل بقوله تعالى:[٧] ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾.

ثالثا: مواطن استدلاله بالقرآن الكريم.

اشتمل شرح ابن الخباز على جملة من الآيات القرآنية حيث بلغت مواضع استدلاله به،

---

(١) الغرة المخفية ٤٢٧/٢، ٤٢٦.

(٢) سورة آل عمران، آية: ٢٨.

(٣) الغرة المخفية ١١٦/١.

(٤) سورة القيامة، آية: ٢٦.

(٥) سورة الحجر، آية: ٤٣، وانظر: الغرة المخفية ٣٧٢/١.

(٦) سورة مريم، آية: ٤٦، سورة العلق، آية: ١٥، وانظر: الغرة المخفية ٢٠١/١.

(٧) سورة آل عمران، آية: ٧، وانظر: الغرة المخفية ٢١٠/١.

مئتان وثلاثة وستون موضعًا، تنوعت أوجه استدلاله به على النحو الآتي:

(أ) الاستدلال بالقرآن الكريم في المسائل والأحكام النحوية.

ففي المواضع التي تكسر فيها همزة (إن) ذكر مجيئها شرطية واستدل بقوله تعالى:[١] ﴿وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓاْ﴾، أو تكون نافية كقوله تعالى:[٢] ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾.[٣]

كذلك عند تثنية وجمع اسم الفاعل المعرف بـــ(أل) ذكر الأوجه الإعرابية في اسم الفاعل، مستدلا فيها بالقرآن، فالأول: إثبات النون والنصب كما في قوله تعالى:[٤] ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾.

والثاني: حذف النون والجر في قوله تعالى:[٥] ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾.[٦]

وفي تقديم المفعول به وجوبا على الفعل والفاعل استدل بقوله تعالى:[٧] ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[٨]، إلى غير ذلك من المواضع.[٩]

(ب) الاستدلال بالقرآن الكريم في إثبات صحة التفسير اللغوي.

في معنى كلمة (الراجي) في بيت الناظم وضح أنَّ معناها: الآمِلُ، والخائف وأثبت صحة تفسيره بمجيئها في القرآن بهذا المعنى وهو قوله تعالى:[١٠] ﴿وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ﴾ فقال ابن الخباز:[١١] "أي: خافوا".

---

(١) سورة الكهف، آية: ٥٧.

(٢) سورة الكهف، آية: ٥.

(٣) الغرة المخفية ٢/٥٨٢.

(٤) سورة النساء، آية: ١٦٢.

(٥) سورة الحج، آية: ٣٥.

(٦) الغرة المخفية ٢/٤٨٣، ٤٨٢.

(٧) سورة الفاتحة، آية: ٥.

(٨) الغرة المخفية ١/٢٣٥.

(٩) انظر: المرجع السابق ١/ ٢٤٨، ٢٦١، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٤٦، ٣٦١.

(١٠) سورة العنكبوت، آية: ٣٦.

(١١) الغرة المخفية ١/٥٢.

ومعنى اللسان وهو: اللغة، استدل بقوله تعالى:[١] ﴿وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ﴾[٢].
وكذلك معنى (الإسلام) والتصريف.[٣]

(ج) الاستدلال بالقرآن الكريم في المسائل الصرفية.

في صيغة (فاعِل)، ذكر من صيغ جمعه (فُعُول) واستدل بقوله تعالى:[٤] ﴿قِيَٰمًا وَقُعُودًا﴾، وكذلك جمعه على (أَفْعَال) مستدلاً بقوله تعالى:[٥] ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾.[٦]
وفي جمع (فَعِيْل) على (فُعُل) استدل بقوله تعالى:[٧] ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِٱلنُّذُرِ﴾[٨]، وغيرها من المواضع.[٩]

القراءات القرآنية.

القراءات القرآنية "هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما"[١٠].

أولاً: موقف ابن الخباز من القراءات القرآنية.

استدل ابن الخباز بالقراءات القرآنية بنوعيها المتواترة والشاذة دون تصنيف منه لتلك القراءات فمن المتواترة قراءة:[١١] ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ بالرفع، ومن الشاذة قراءة:[١٢] ﴿أَحَدُ ٱللَّهُ﴾ بغير تنوين.

---

(١) سورة الروم، آية: ٢٢.
(٢) انظر: الغرة المخفية ٥٦/١.
(٣) انظر: المرجع السابق ٥٥/١، ٧٢٢/٢.
(٤) سورة آل عمران، آية: ١٩١.
(٥) سورة غافر، آية: ٥١.
(٦) انظر: الغرة المخفية٦٢٠/٢.
(٧) سورة القمر، آية"٢٣.
(٨) الغرة المخفية ٦٢٢/٢.
(٩) انظر: المرجع السابق ٦١٤/٢، ٦١٥، ٦٢٤.
(١٠) البرهان في علوم القرآن ٣١٨/١.
(١١) سورة النساء، آية ٦٦، وهي قراءة الجمهور بالرفع إلا ابن عامر قرأها بالنصب، انظر: السبعة في القراءات ٢٣٥، والحجة في القراءات السبع ١٢٤، والحجة للقراء السبعة ١٦٨/٣، ومشكل إعراب القرآن ٢٠١/١، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر٢٤٣.
(١٢) سورة الإخلاص، آية: ١-٢، وهي قراءة أبي عمرو، في السبعة في القراءات ٧٠١، ونصر بن عاصم وأبو عمرو في مختصر في شواذ القرآن ١٨٣، وقراءة الحسن ويونس عن أبي عمرو والوليد بن مسلم عن ابن عامر في شواذ القراءات ٥٢٦، وقراءة أبان بن عثمان، وزيد بن علي، ونصر بن عاصم، وابن سيرين، والحسن، وابن أبي إسحاق، وأبو السمّال، وأبو عمرو في البحر المحيط في التفسير ٥٧١/١٠، وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى ﴿أَحَدٌ ٱللَّهُ﴾ بتنوين الدال.

وقد بلغ مجموع القراءات الواردة في شرحه ثلاثين قراءة، بَيَّن رأيه في ثلاث منها اثنتين وصفهما بالشذوذ، وواحدة استند فيها على رأي الزمخشري بعدِّه لها قراءة معيبة. ويمكن إجمال موقفه من القراءات بما يأتي:

(أ) رد القراءة المخالفة للقياس سواء جاءت متواترة أم شاذة.

رد ابن الخباز قراءة: ﴿بالغُدْوَةِ وَٱلْعَشِيِّ﴾[١] ووصفها بالشذوذ وذلك لصرفه لـــ(غُدْوَةِ) وهي معرفة مؤنثة[٢]، إذ يرى منعها من الصرف للعلمية والتأنيث والحقيقة أن هذه القراءة واردة عن لغة من العرب يعدون (غَدْوَة) نكرة إذا لم يقصد بها يوم بعينه فيجوز تعريفها وصرفها.[٣]

كذلك في قراءة:[٤] ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾، في إدغام الضاد في الشين، ذكر قول الزمخشري بكونها معيبة.[٥]

وقد يَرُد القراءة مع الاعتذار عن قارئها كما فعل في قراءة:[٦] ﴿مَعَائِشَ﴾ بالمد والهمز، فمع نسبته لها بالشذوذ إلا أنه عذر قارئها باشتباهه بين الياء الزائدة والأصلية الواقعة بعد ألف الجمع بقوله:[٧] "وعذرته أنه شبه الياء في معيشة بياء صحيفة حيث سكنت وانكسر ما قبلها".

---

(١) سورة الأنعام، آية: ٥٢. وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي وحده في معاني القرآن للفراء ١٣٩/٢، وقراءة ابن عامر وأبو عبد الرحمن السلمي ومالك بن دينار والحسن ونصر بن عاصم وأبو رجاء العطاردي في البحر المحيط في التفسير ٥٢١/٤، وقرأ الجمهور ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ﴾، انظر: إتحاف فضلاء البشر ٢٦٤، ٢٦٣، و إعراب القراءات الشواذ ٤٨١/١، ٤٨٠

(٢) انظر: الغرة المخفية ٢٦٠/١

(٣) انظر: الكتاب٢٩٤/٣، والمقتضب٣٥٤/٤، ومعاني القرآن وإعرابه١٨٠/٣-١٨١، والدر المصون٦٤٠/٤-٦٤١.

(٤) سورة النور، آية: ٦٢. وهي قراءة أبي عمرو رواها عنه أبي شعيب السوسي عن اليزيدي في السبعة في القراءات ١٢٢، والتيسير في القراءات السبع ٢٣-٢٤، وفي النشر: رواية أبي شعيب ورد إدغامها نصا، وروي إدغامها أداءً عن الدوري وابن سوار في النشر في القراءات العشر ٢٩٣/١.

(٥) انظر: المفصل في صنعة الإعراب ٥٥١.

(٦) سورة الأعراف، آية: ١٠. ، و هي قراءة الأعرج ونافع بن أبي نعيم برواية خارجة بن مصعب، وقرأ الجمهور ﴿مَعَٰيِشَ﴾، ينظر إعراب القرآن ٤٥/٢-٤٦، ومختصر في شواذ القرآن ٤٨، ، والمنصف٣٠٨، ٣٠٧، وانظر: إتحاف فضلاء البشر ٢٨٠، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ٣٢٦/٤.

(٧) الغرة المخفية ٧٦٣/٢.

(ب) يحتج بالقراءة الشاذة إذا جاءت موافقة للحكم.

احتج ابن الخباز بعدد من القراءات الشاذة دون إشارة منه لشذوذها بل اعتمد عليها في إثبات الحكم فمن ذلك استدلاله بقراءة:[١] ﴿أَحَدُ ٱللَّهُ﴾ بغير تنوين، في مسألة حذف النون لالتقاء الساكنين.[٢]

وقد يستدل بقراءتين في المسألة أحدها ذكرها الناظم ويدعمها بقراءة أخرى كما في إبدال الألف همزة كراهة التقاء الساكنين ذكر الناظم قراءة:[٣] ﴿وَلَا الضَّأَّيِّنَ﴾ بالهمز، فأورد ابن الخباز قراءة أخرى وهي:[٤] ﴿إِنسٌ وَلَا جَأٌّ﴾.[٥]

(ج) ترجيح الحكم النحوي الموافق لقراءة الجماعة.

إذا جاز في المسألة حكمان كلاهما وردت فيه قراءة قرآنية نجده يقدِّم قراءة الجماعة على غيرها، كما فعل في الاستثناء التام المسبوق بنفي إذ يجوز في المستثنى المتصل الإبدال والنصب، وقدَّم الإبدال في الحكم لقراءة:[٦] ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ بالرفع، فقال:[٧] "وكان الإبدال أولى للنصِّ. . . وهو أنَّ ستة من القراء قرأوا: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾".

---

(١) سورة الإخلاص، آية: ١-٢، وينظر في تخريج القراءة صفحة ٨٦.

(٢) انظر: الغرة المخفية ٧٥٧/٢، ٧٥٠.

(٣) سورة الفاتحة، آية: ٧، وهي قراءة أيوب السختياني، انظر: إعراب القرآن ٢٢/١، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها٤٦/١، ومشكل إعراب القرآن ٧٢/١، ومختصر في شواذ القرآن ٩، وإعراب القراءات الشواذ١٠٣/١-١٠٤، وشواذ القراءات ٤٥-٤٦، والنشر في القراءات العشر٤٧/١، وقرأ الجمهور بغير همز﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾.

(٤) سورة الرحمن، آية: ٣٩، وهي قراءة الحسن وعمرو بن عبيد، في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٣٠٥/٢، والكشاف ٤٥٠/٤، وشواذ القراءات ٤٦٠، والبحر المحيط في التفسير ٦٦/١٠، وقراءة عمرو بن عبيد في مختصر في شواذ القرآن ١٥٠، وهي قراءة الحسن وعمرو بن عبيد والزهري في الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٧٧/٨، وقرأ الباقون بغير همز﴿إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾.

(٥) انظر: الغرة المخفية ٧٥٧/٢.

(٦) سورة النساء، آية ٦٦، وينظر في تخريج القراءة صفحة ٨٦.

(٧) الغرة المخفية ٢٩٠/١.

(د) الاعتماد على القراءة وحدها في إثبات المسائل والأحكام.

اعتمد ابن الخباز في عدد من المواضع على القراءة وحدها في الاستدلال ففي مسألة جواز الجزم والرفع في الفعل الواقع بعد الأمر استدل بقراءة:[١] ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾.[٢]

كذلك في معتل العين كـــ(عَوْرَة) و(بَيْضة) يُسَكن حرف العلة عند جمعه مستدلاً بقراءة:[٣] ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾.[٤]

ثانيًا: منهج ابن الخباز في الاستدلال بالقراءات القرآنية.

(أ) نسبة القراءة لأصحابها.

اختلف منهج ابن الخباز في نسبة القراءات الواردة عنده، إذ نجده تارة ينسبها، حتى بلغ عدد القراءات المنسوبة إلى أصحابها خمس عشرة قراءة، واحدة منها جاءت مكررة في موضعين غير منسوبة في الأول ونسبها في الموضع الثاني[٥]، وتارة يشير إليها بقوله: (قُرئ)[٦]، و(يُقْرأ)[٧].

---

(١) سورة مريم، آية: ٥-٦، قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾بالرفع، وقرأ أبو عمرو والكسائى ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثْ﴾ بالجزم في السبعة في القراءات ٤٠٧، والحجة للقراء السبعة ١٩١/٥، وهي قراءة الحسن أيضا بالرفع، وقراءة يحيى بن يعمر ويحيى بن وثاب والأعمش بالجزم في إعراب القرآن٥/٣، وهي قراءة الجمهور بالرفع، والزهري والأعمش وطلحة واليزيدي وابن عيسى الأصبهاني وابن محيصن وقتادة بالجزم في البحر المحيط في التفسير ٢٤١/٧، وأبوعمرو والكسائي بالجزم في النشر في القراءات العشر ٣١٧/٢، وهي قراءة اليزيدي والشنبوذي أيضا بالجزم في إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٣٧٦.

(٢) انظر: الغرة المخفية ١٥٩/١.

(٣) سورة النور، آية: ٥٨، ولا خلاف بين القراء في إسكانها، انظر: السبعة في القراءات ٤٥٩، والحجة للقراء السبعة ٣٣٣/٥، وقرأ الأعمش ﴿عَوَرَاتٍ﴾ بفتح الواو وهي لغة هذيل بن مدركة وبني تميم، ينظر حجة القراءات ٥٠٦، والبحر المحيط في التفسير ٦٩/٨.

(٤) انظر: الغرة المخفية ١٤١/١.

(٥) انظر: المرجع السابق ٧٦٥/٢، ٧٣١.

(٦) انظر: المرجع السابق ٢٤٧/١، ٢٢٢، ٣٣٦، ٧٨٦/٢، ٧٥٠، ٧١٠، ٦٤٦، ٦١٢، ٥٩٠، ٥١٢.

(٧) انظر: المرجع السابق ٣٢٤/١، ١٥٩.

(ب) ذكر القراءات الواردة من عدمها.

غلب على ابن الخباز ذكر القراءة الواردة سواء نسبها أو لم ينسبها، إلا في بعض المواضع نجده يشير إلى وجود قراءة دون أن يصرح بها، مع ذكر صاحبها أحيانا أو عدم ذكره وأمثلته:

في ضمير الرفع (أنتما)، قال:(١) "وهو للمذكرين، وأصله: أنتمو- وبه قرأ ابن كثير- حذفت الواو تخفيفا"، إلى غير ذلك من المواضع.(٢)

ثالثًا: مواطن استدلاله بالقراءات القرآنية.

جاءت في سياق إثبات حكم نحوي أو في الجانب الصرفي أو اللغوي أو الصوتي، وسنورد بعض النماذج منها:

(أ) الاستدلال بالقراءات القرآنية في المسائل والأحكام النحوية.

ففي الفعل الذي يأتي جوابا للأمر، ذكر جواز رفعه وجزمه فالرفع على أنه صفه والجزم؛ لأنه جواب الطلب، واستدل بذلك بورود القراءة على الوجهين، وهي في قوله تعالى:(٣) ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾(٤).

وكذلك جواز الإبدال والنصب في المستثنى في الاستثناء التام المسبوق بنفي، حيث استدل بقراءة:(٥) ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ بالرفع والنصب.(٦) وغيرها من المواضع.(٧)

(ب) الاستدلال بالقراءات القرآنية على المسائل الصرفية.

في جمع صيغة (فَعُوْل) على (فُعُلْ) استدل بقراءة:(٨) ﴿فِي عُمُدٍ مُّمَدَّدَةٍ﴾ بضمتين.(٩)

---

(١) الغرة المخفية ٣٢٧/١.

(٢) انظر: المرجع السابق ٥٩٠/٢، ٦٩٧، ٧١٠.

(٣) سورة مريم، آية: ٥-٦، وينظر في تخريج القراءة صفحة ٨٩.

(٤) انظر: الغرة المخفية ١٥٩/١.

(٥) سورة النساء، آية ٦٦، وينظر في تخريج القراءة صفحة ٨٦.

(٦) انظر: الغرة المخفية ٢٩٠/١.

(٧) انظر: المرجع السابق ١/ ١٤١، ٣٢٤، ٣٥٨، ٣٥٧، ٤٢٥/٢.

(٨) سورة الهمزة، آية: ٩، وهي قراءة عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي، وقرأ الباقون وحفص عن عاصم ﴿عَمَدٍ﴾بفتح الميم والعين، في السبعة في القراءات ٦٩٧، والحجة للقراء السبعة٤٤٢/٦-٤٤٣، وحجة القراءات ٧٧٣، وإعراب القراءات الشواذ ٧٤٣/٢، وقراءة خلف أيضا بضمتين في تحبير التيسير في القراءات العشر ٦١٨، وقراءة أبي حيوة ويحيى بن وثاب في الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٩/٧.

(٩) انظر: الغرة المخفية ٦١٢/٢.

وكذلك استدَّل بإسكان عين المعتل المؤنث عند جمعه بقراءة:[١] ﴿ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ ﴾.[٢]

(ج) الاستدلال بالقراءات القرآنية على المعنى اللغوي واللغات.

في نداء ما فيه (ياء المتكلم) نحو: غلامي، ذكر أن فيها أربع لغات، استدل باثنتين منهما بالقراءات وهي قراءة:[٣] ﴿ يَٰعِبَادِيَ لَا خَوۡفٌ ﴾ بإثبات الياء وإسكانها أو فتحها.[٤]

وكذلك اللغات الواردة في (إبراهيم) ذكر منها قراءة لابن عامر وهي:[٥] (إبراهامُ).[٦]

وفي خروج (ظن) عن معناها ونصبها لمفعول واحد، استدل بقراءة:[٧] ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِظَنِينٖ﴾ بالظاء، أي: بمتهم.[٨]

---

(١) سورة النور، آية: ٥٨، ينظر في تخريج القراءة صفحة ٨٩.

(٢) انظر: الغرة المخفية ١٤١/١.

(٣) سورة الزخرف، آية: ٦٨، وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر بإثبات الياء وإسكانها، وعن عاصم برواية أبي بكر بالإثبات مع الفتح، في السبعة في القراءات ٥٨٨، والحجة للقراء السبعة١٥٧/٦، وحجة القراءات ٦٥٣، والتيسير في القراءات السبع ١٩٧، وقراءة أبي جعفر ورويس بإثبات الياء والإسكان مع القراء السابقين في تحبير التيسير في القراءات العشر٥٥١، وقرأ الباقون بحذف الياء﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ ﴾ .

(٤) انظر: الغرة المخفية ٥٢١/٢.

(٥) وهي قراءة ابن عامر في سورة البقرة والنساء والأنعام والتوبة وإبراهيم والنحل ومريم والعنكبوت والشورى والمفصل، في حجة القراءات ١١٣، ومنجد المقرئين ومرشد الطالبين ٧٥، وقراءة هشام في ثلاثة وثلاثين موضعا، وابن ذكوان في سورة البقرة في العنوان في القراءات السبع ٧١، والنشر في القراءات العشر٢٢١/٢، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٢٠٨، ٢٤٦، ٢٤٨، ٣٠٧، ٣٤٣، ٣٥٤، ٥١٦، ٥٣٤.

(٦) الغرة المخفية ٢١٨/١.

(٧) سورة التكوير، آية: ٢٤، وهي قراءة ابن كثير و أبو عمرو والكسائي في الحجة للقراء السبعة ٣٨٠/٦، والتيسير في القراءات السبع ٢٢٠، والبحر المحيط في التفسير٤١٩/١٠، وقراءة ابن عباس وعبد الله بن الزبير وعائشة برواية عروة في إعراب القرآن ١٠٢/٥، وقراءة ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس في تحبير التيسير في القراءات العشر٦٠٦، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر٥٧٣، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة وعثمان وابن عباس والحسن وأبو رجاء والأعرج وأبو جعفر وشيبة وجماعة غيرهم ﴿بِضَنِينٖ﴾بالضاد.

(٨) انظر: الغرة المخفية ٢٤٨/١، ٢٤٧.

(د) الاستدلال بالقراءات القرآنية من الجانب الصوتي.

في إبدال الهمزة من الألف كراهة التقاء الساكنين في قراءة:[١] ﴿وَلَا الضَّأَّلِّينَ﴾ بالهمز.[٢]

وحذف النون لالتقاء الساكنين بقراءة:[٣] ﴿أَحَدُ ٱللَّهُ﴾ بغير تنوين[٤].

الحديث الشريف.

يأتي الحديث النبوي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم في الفصاحة والبلاغة فكان ينبغي أن يعد المصدر الثاني للغة المسموعة من حيث الاحتجاج به والاعتماد عليه في استنباط القواعد النحوية والصرفية[٥].

إلا أن موقف النحاة اختلف من جهة الاحتجاج به، فانقسموا في ذلك إلى ثلاث طوائف:

الأول: منعوا الاحتجاج به، ويمثلهم في ذلك ابن الضائع، وأبي حيان، وعلة منعهم عدم احتجاج النحاة الأوائل به، وكثرة رواية الحديث بالمعنى، وأن أكثر رواته كانوا من غير العرب فدخل اللحن فيه.

الثاني: أجازوا الاحتجاج به دون قيد أو شرط، ومنهم ابن مالك، ورضي الدين الاستراباذي الذي أجاز الاستشهاد بكلام الصحابة وآل البيت، إضافة إلى كلام الرسول، وتبعهم ابن هشام.

الثالث: توسط فيه أصحابه بين المانعين والمجيزين للاستدلال، ويمثلهم الشاطبي، فقد قسم الأحاديث إلى قسمين: قسم اهتم أصحابه بالمعنى دون اللفظ فهذا لا يقع فيه الاحتجاج.

وقسم اعتنى أصحابه بلفظ الحديث لبيان فصاحته عليه السلام، فهذا يجوز الاحتجاج به[٦].

---

(١) سورة الفاتحة، آية: ٧، وينظر في تخريج القراءة صفحة ٨٨.

(٢) انظر: الغرة المخفية ٢/٧٥٧.

(٣) سورة الإخلاص، آية: ١-٢، وينظر في تخريج القراءة صفحة ٨٦.

(٤) انظر: الغرة المخفية ٢/٧٥٠، ٧٥٧.

(٥) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ١٤.

(٦) ينظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١/٩-١٣، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٢٠-٢٦.

أولا: موقف ابن الخباز من الاحتجاج بالحديث الشريف.

يتضح أن ابن الخباز من المجيزين للاستشهاد في الحديث دون قيد أو شرط وإن لم يصرح بموقفه من الاحتجاج به ولكن يظهر ذلك من خلال أمرين:

أ- استدلاله باثنين وعشرين حديثا، بعضها أحاديث ضعيفة وأخرى نسبها إلى الرسول عليه السلام وهي موضوعة عليه، إلا أن استدلاله بها لم يكن في قضايا نحوية وإنما في معاني لغوية، منها ما ورد في معنى الغبطة وهي تمني مثل ما للغير استدل بقوله:[١] "وفي الحديث:[٢] (**المؤمن يغبط المؤمن**)".

ب- اعتماده على الحديث الشريف وحده في الاستدلال لمسائل نحوية منها إعمال تصريفات (كان) في المبتدأ والخبر كما يعمل ماضيها مستدلاً بحديث:[٣] (**كُنْ أَبا خَيْثَمَهْ**).[٤]

وتمثيله للاختصاص بأسماء بنيت على أفعال مضمرة أشبهت في لفظها المنادى مثل لذلك بحديثين هما: (**نحن معاشر الأنبياء لا نورث**)[٥] و(**سلمان منا أهل البيت**).[٦]

وقد أبان عن رأيه في حديث واحد حيث وصف الحكم الوارد فيه بالقبح وهو في مجيء صاحب الحال نكرة ونصب ما بعده على الحالية فقال:[٧]"ويجوز نصبه، وهو قبيح،

---

(١) الغرة المخفية ٦٥/١. وانظر: ٦٥٢، ٥١٠، ٤٢١، ٢٧٠، ٢٣٤، ٩٥، ٩٠، ٥٧.

(٢) هذا الحديث ذكر العلماء أنه من كلام الفضيل بن عياض و لم يرد عن رسول الله، قال أبو الفضل زين الدين العراقي: "حديث (المؤمن يغبط والمنافق يحسد)، لم أجد له أصلا مرفوعا، وإنما هو من قول الفضيل بن عياض، كذلك رواه ابن أبي الدنيا في ذم الحسد "المغني عن حمل الأسفار ١٠٨٨، وانظر: تذكرة الموضوعات ١٤، والمصنوع في معرفة الحديث الموضوع ١٥٦، وكشف الخفاء ٣٥٥/٢.

(٣) انظر: مسند أبي داود الطيالسي (كعب بن مالك الأنصاري) ٢٩١/٢، مسند أحمد (حديث كعب بن مالك) ١٥١/٤٥، وصحيح مسلم (باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه)٤/ ٢١٢٠، والمعجم الكبير ٣١/٦، ٤٣/١٩، ٨٥.

(٤) انظر: الغرة المخفية ٤٢١/٢.

(٥) انظر: مسند أحمد (مسند أبي هريرة رضي الله عنه) ٤٧/١٦، والسنن الكبرى للنسائي (ذكر مواريث الأنبياء) ٩٨/٦، والمعجم الأوسط ٢٦/٥، وشرح صحيح البخاري لابن بطال (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا نورث ما تركنا صدقة) ٣٤٥/٨ وروايته: (إنَّا معشر. . .).

(٦) انظر: المعجم الكبير ٢١٢/٦، والمستدرك ٦٩١/٣، والغرة المخفية ٥٥٠/٢.

(٧) الغرة المخفية ٢٧٠/١.

وفي الحديث:[١] (**فجاء على فرسٍ سابقًا**)".

ثانيا: منهجه في الاستدلال بالحديث الشريف.

يقدم ابن الخباز للحديث الشريف بكلمات تبين استدلاله فيه، وأكثر لفظين استخدمهما قوله: (في الحديث) أو (قوله عليه السلام) مثال ذلك: في معنى الإعراب لغة وهو البيان قال:[٢] "وفي الحديث:[٣] (**والثيب تعرب عن نفسها**)".

وكذلك في الدلالة على كون (الكبد) مؤنثه، وغيرها من المواضع.[٤]

أو يقدم بقوله: (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال)، كما في النسب إلى أسماء المواضع.[٥]

وفي موضع استدل بالحديث دون إشارة منه لكونه حديثًا وإنما قدم له بما يوحي أنه من قول العرب وهو في مجيء عطف البيان نكرة وهو قوله عليه السلام:[٦] (**ليس فيما دون خمسٍ ذَوْدٍ صدقة**).[٧]

ثالثا: مواطن استدلاله بالحديث الشريف.

(أ) الاستدلال به في المسائل النحوية والصرفية.

في إعمال (كان) المتصرفة للجملة مثل ماضيها، استدل بحديث:[٨] (**كُن أبا خيثمة**).[٩]

---

(١) لم أقف عليه في كتب الحديث.

(٢) الغرة المخفية ٩٠/١.

(٣) انظر: مسند ابن أبي شيبة ٢٧٨/٢، ومسند أحمد ٢٦٠/٢٩، وسنن ابن ماجه (باب استئمار البكر والثيب)٦٠٢/١، والمعجم الكبير١٠٨/١٧، والسنن الكبرى (باب إذن البكر الصمت وإذن الثيب الكلام) ١٩٩/٧.

(٤) انظر: الغرة المخفية ٦٤٩/٢، وانظر: ٦٥٢/٢، ٦٤٨، ٦١٧، ٥٥٠، ٤٩٤.

(٥) انظر: المرجع السابق ٦٨٣/٢.

(٦) انظر: صحيح البخاري (باب زكاة الورق)١١٦/٢ و(باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة) ١١٩/٢، وصحيح مسلم (باب ترك الصلاة على القاتل نفسه) ٦٧٣/٢-٦٧٤، وسنن أبي داود (باب ما تجب فيه الزكاة) ٩٤/٢، وسنن الترمذي (باب ما جاء في صدقة الزرع والتمر والحبوب) ١٣/٣، و(الذود): القطيع من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر.

(٧) انظر: الغرة المخفية ٣٨٠/١.

(٨) الحديث سبق تخريجه في صفحة ٩٣.

(٩) انظر: الغرة المخفية ٤٢٠/٢-٤٢١.

وفي وجوب الفصل بين أفعل التفضيل وما يتعلق به، استدل بحديث:[١] **(ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة)**.[٢]

وكذلك في الاختصاص وغيرها من المواضع.[٣]

وفي الصرف في وزن (فَعْلاء) إذا جاء صفة غالبة فإنه يجمع بـــ(ألف وتاء) استدل بحديث:[٤] **(ليس في الخضراوات صدقة)**.[٥]

(ب) الاستدلال به في المعنى اللغوي:

في معنى الإعراب لغة وهو: البيان، استدل بحديث:[٦] **(والثيب تعرب عن نفسها)**.[٧]

وأيضا معنى البناء اللغوي وهو: وضع الشيء على الشيء في صفة ثابتة، استدل بحديث:[٨] **(أمتي كالبنيان يشد بعضه بعضا)**.[٩]

وغيرها من المواضع.[١٠]

---

(١) انظر: مسند أبي داود الطيالسي ٤٠/٤، ومسند أحمد ٥١/١١، وسنن ابن ماجه (باب صيام العشر) ٥٥١/١، وسنن الترمذي (باب ما جاء في العمل في أيام العشر) ١٢٣/٣.

(٢) انظر: الغرة المخفية ٤٩٤/٢.

(٣) انظر: المرجع السابق ٥٥٠/٢، وانظر ٢٧٠/١، ٢/ ٤٣٨، ٥١٠، ٦٨٣.

(٤) هذا الحديث ضعّفه العلماء، فذكر الترمذي ورود ابن عماره في سنده وهو ضعيف، انظر: سنن الترمذي (باب ما جاء في زكاة الخضروات)٢١/٣، وسنن الدار قطني (باب ليس في الخضروات صدقة) ٤٧٦/٢، ٤٧٩، والسنن الكبرى للبيهقي (باب الصدقة فيما يزرعه الآدميون وييبس ويدخر ويقتات دون ما تنبته الأرض من الخضر)٢١٨/٤، وورد هذا الحديث بأسانيد عديدة ذكرها أبو الحجر العسقلاني مبينا ضعفها في الدراية ٢٦٣/١.

(٥) انظر: الغرة المخفية ٦١٧/٢، ٦١٦.

(٦) سبق تخريجه في صفحة ٩٤.

(٧) انظر: الغرة المخفية ٩٠/١.

(٨) انظر: مسند أحمد ٣٩٩/٣٢-٤٠٠-٤٤٣، وصحيح البخاري(باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره) ١٠٣/١، و(باب نصر المظلوم) ١٢٩/٣، و(باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضا) ١٢/٨، وصحيح مسلم (باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم)١٩٩٩/٤، وسنن الترمذي (باب ماجاء في شفقة المسلم على المسلم) ٣٢٥/٤، سنن النسائي (باب أجر الخازن إذا تصدق بإذن مولاه)٧٩/٥، ولفظه فيها: (المؤمن للمؤمن. . . .).

(٩) انظر: الغرة المخفية ٩٥/١-٩٦.

(١٠) انظر: الغرة المخفية ٦٥/١، ٢٥٥، ٦٥٢/٢.

كلام العرب.

قال السيوطي:[١] "أما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"، وينقسم كلام العرب إلى قسمين، الأول: الكلام الموزون المقفى وهو الشعر، والثاني: الكلام المنثور، ويشتمل على أقوال العرب وأمثالهم ولغاتهم.

(أ) الشعر.

وضع العلماء للشعر ضوابط من حيث الاحتجاج به إذ قسموا الشعراء إلى طبقات في ذلك وهي:

أولا: الشعراء الجاهليون، وهم من كان قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.

ثانيا: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان.

ثالثا: المتقدمون، أو الإسلاميون، وهم من كان في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

رابعا: المولدون، أو المُحْدَثُون، وهم من جاء بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد وأبي نواس.

ومن حيث جواز الاحتجاج بشعرهم من عدمه، فالطبقتان الأوليان أجمع النحاة على الاستشهاد بشعرهم، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد في كلامها.

وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقًا، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم.[٢]

وأجمعوا على أن إبراهيم ابن هرمه المتوفى سنة (١٥٠هـ)، هو آخر من يحتج بشعره.[٣]

أولا: موقف ابن الخباز من الاستشهاد بالشعر.

حفل كتاب ابن الخباز بجملة من الشواهد الشعرية، حيث استدل بها في ثلاثمائة وستة عشر موضعا، فهو يراه حجة في الاستدلال والواجب فيه عدم رده وصرح بموقفه هذا في مجيء الضمير بعد (لولا)، إذ ذكر سيبويه أنه يأتي متصلا[٤]، فنقول: (لولاك) و (لولاي)

---

(١) الاقتراح في أصول النحو ١٠٠.

(٢) ينظر خزانة الأدب ١/٥-٦.

(٣) ينظر الاقتراح في أصول النحو ١٤٨، وفي أصول النحو ١٩.

(٤) انظر: الكتاب ٢/٣٧٣-٣٧٤.

مستشهدا ببيت يزيد بن الحكم الثقفي:[١]

وكمْ مَوْطنٍ لولايَ طحْتَ كَمَا هَوَى بأجْرامِهِ مِنْ قُلةِ النيــقِ مُنْهَــوي

وحينما خالف المبرد مجيء الضمير بعد لولا متصلا وقوله أن ذلك لحن لا يجوز،[٢] رد عليه ابن الخباز بقوله:[٣] "وأبلغ ما في الأمر أن عربية هذا القائل ضعيفة، فلا ترد شعرا قد رواه النحويون".

وبالرغم من اعتداد ابن الخباز بأشعار العرب إلا أنه ردَّ بعضها ونعته بالشذوذ لمخالفتها للقياس كما في دخول (أن) في خبر كاد، قال:[٤] "ولا تدخل (أن) في خبرها؛ لأنها ليست بطمع، وقد شذَّ قول رؤبة:[٥]

قَدْ كَادَ مِن طُولِ البِلىَ أنْ يَمْصَحَا"

وكذلك في إضافة (ذو) من الأسماء الستة إلى المضمر إذ إن الأصل إضافته لاسم الجنس.[٦]

وبالنظر إلى استشهاد ابن الخباز بشعراء تلك الطبقات نجده يستشهد بالشعراء الجاهليين كطرفه، والنابغة، وعنترة، وامرؤ القيس، وبالمخضرمين كحسان، وزيد الخيل، والحطيئة، وبالإسلاميين كالأخطل، وجرير، والفرزدق، وغيرهم.

واستشهد أيضًا بشعر المولدين أومن كانوا بعد عصر الاحتجاج من بعد ابن هرمه، كشعر أبي عطاء، وأبي حية النميري، والمؤمل، وأبي تمام، والمتنبي، فمن استدلاله بشعر أبي تمام في جمع وزن (فَعَلَة) كـــ(رَحبَة) ذكر أنها تجمع على (رِحَابْ) إلا أنها وردت بإسقاط الألف، قال:[٧] "وجاء في شعر أبي تمام:[٨]

---

(١) سبق تخريجه في صفحة ٧٦.

(٢) انظر: الكامل في اللغة والأدب ٢٤٧/٣.

(٣) الغرة المخفية ١٧٨/١.

(٤) المرجع السابق ٤٣٨/٢.

(٥) سبق تخريجه في صفحة ٨١.

(٦) انظر: الغرة المخفية ١١٢/١.

(٧) الغرة المخفية ٦٠٧/٢.

(٨) بعض بيت من البسيط، وتمامه: (جَرَى لهَا الفأْلُ بَرْحاً يَوْمَ أنقَرَةٍ إِذْ غُوْدِرَتْ وَحْشَةَ السَّاحَاتِ والرَّحَبِ)،

الرَّحَبِ، وهو على حذف الألف".

وفي إلحاق بني تميم الضمائر في اسم الفعل (هَلُمَّ)، وسير المتنبي على نهجهم، قال:[١] "وبنو تميم يلحقونها الضمائر، وعلى لغتهم تلحق نون التوكيد، وسلك ذلك أبو الطيب، فقال:[٢]

قَصَدْنَا لَهُ قَصْدَ الحَبِيبِ لِقَاؤُهُ إِلَيْنَا وَقُلْنَا لِلسّيُوفِ هَلُمِّنَّا

ثانيًا: منهجه في الاستدلال بالشواهد الشعرية.

(أ) طريقته في إيراد البيت الشعري.

الغالب على ابن الخباز في استشهاده بالأبيات الشعرية ذكر البيت كاملا، إذ بلغ عدد الأبيات التي جاءت مكتملة مئتين وخمسة وستين بيتا من مجموع ما استشهد به، والبقية كانت شطر بيت، وبموضعين فقط اكتفى بموضع الشاهد من البيت حيث استشهد بجزء منه وهي كلمة أو كلمتان، فالموضع الأول: في العدد من ثلاثمائة إلى تسعمائة، ذكر القياس فيه وهو جمع المائة عند إضافة العدد إليه من ثلاثة إلى عشرة مستدلا ببيت الفرزدق وهو قوله:[٣]

.....**ثلاثُ مئينَ**.[٤]

أما الثاني: في جمع (فَعَلة) على (فِعَال) كـ(رَحَبة ورِحَاب)، ذكر ورودها في شعر أبي تمام بحذف الألف في قوله:[٥]

.....**الرِّحَبِ**[٦]

لأبي تمام، في ديوانه١/٥٠.

(١) الغرة المخفية ٢/٥٠٢.

(٢) من الطويل، لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ٣١٦، وفي سر صناعة الإعراب ٢/٣٥٣، وارتشاف الضرب من لسان العرب ٥/٢٣٠٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦٥١، وبلا نسبة في المقتصد في شرح الإيضاح ١/٢٠١.

(٣) بعض بيت من الطويل، للفرزدق، ورواية البيت: (فِدى لِسيُوفٍ مِنْ تَمِيْمٍ وَفَى بِهَا رِدَائِيْ وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ)، في ديوانه ٦١٣، وفي كتاب نقائض جرير والفرزدق ١/٢٦٨، وعلى هذه الرواية لا يوجد موضع استشهاد، وفي لسان العرب ١٤/٣١٧، وشرح التصريح على التوضيح٢/٤٥٤، وخزانة الأدب ٧/٣٧٣، وبلا نسبة في المقتضب ٢/١٧٠، والمفصل ٢٦٨، وشرح المفصل ٦/٢١.

(٤) انظر: الغرة المخفية ٢/٥٦٦.

(٥) سبق تخريجه ٩٨.

(٦) الغرة المخفية ٢/٦٠٧.

(ب) نسبة الأبيات إلى قائليها.

تنوع أسلوب ابن الخباز في نسبة الأبيات التي أوردها، فنجده في بعض المواضع ينسبها حتى بلغ مجموع الأبيات المنسوبة مائة واثنين وأربعين بيتا، وفي البعض الآخر يشير إلى رواتها فيقول (أنشد سيبويه)[١] و(أنشد المفضل)[٢] و(أنشد الفارسي)[٣] و(أنشد ثعلب)[٤] و(عبد القاهر)[٥] و(ابن فارس)[٦] و(الجوهري)[٧] و(الزمخشري)[٨]و(أبو الفتح)[٩] و(أبو سعيد)[١٠] وهكذا، أو يشير إلى الكتاب الذي وردت فيه فيقول و(في الكتاب)[١١] و(في الصحاح)[١٢] و(أبو الفتح في الخصائص)[١٣]، أما البعض الأخر فلم ينسبها واكتفى بقوله (كقوله)[١٤] أو (كقول الشاعر)[١٥] أو (وأنشدوا)[١٦] أو (قال الراجز)[١٧]، بينما في أحد عشر موضعا نجده قرن بين الراوي أو الكتاب الذي ورد فيه الشاهد وبين قائل البيت كقوله: (أنشد أبو علي لذي الرمة)[١٨] و(أنشد سيبويه للهذلي)[١٩] و(أنشد المفضل لمزرد أخي الشماخ)[١] و(أنشد

---

(١) انظر: المرجع السابق ١/٢٨٩، ٢٤٢، ٢٤١، ١٦٦، ١٦٥. ٢/٥٩٩، ٥٤٥، ٤٨٩، ٤٨٦، ٤٣٢.
(٢) انظر: المرجع السابق ١/٢٧٩. ٢/٦٥١.
(٣) انظر: المرجع السابق ١/١٠٤. ٢/٧٨٩، ٦٦٦، ٦٥٨، ٦٥٥، ٦٤٠، ٦١١، ٤٣٩.
(٤) انظر: المرجع السابق ١/٩٦، ٨٥.
(٥) انظر: المرجع السابق ١/١١٢، ٢/. ٧٧٦.
(٦) انظر: المرجع السابق ١/٣٥٤، ٣٥٣. ٢/٦٨٧.
(٧) انظر: المرجع السابق ١/١٠٧. ٢/٧٧٥، ٧٥٥، ٥٨٦.
(٨) انظر: المرجع السابق ١/٢٤٠.
(٩) انظر: المرجع السابق ٢/٥٧٨.
(١٠) انظر: المرجع السابق ٢/٧٥٧.
(١١) انظر: المرجع السابق ١/٤١٤، ٤١٣، ٣٩٢، ٣٧٧، ٣١٩، ٢٨٥، ٢٣٩.
(١٢) انظر: المرجع السابق ١/١٤٣.
(١٣) انظر: المرجع السابق ٢/٧٩٨.
(١٤) انظر: المرجع السابق ١/٣٩٠، ٢٩٣، ١٦٤، ١٤٥، ٩١، ٦٤، ٦٣. ٢/٧٥٠، ٧٤٦، ٧٤٨، ٧٤٠، ٦٤٢، ٥٤٨، ٥٤٤، ٤٤٨.
(١٥) انظر: المرجع السابق ١/٣٧٦، ٣٦٩، ٣٢٣، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٦٧، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٤، ٢٢٤، ٢١٩، ٢١٨، ١٩٣، ١٨٥، ١٦١، ١٥٧، ١٤١. ٢/٧٥٦، ٦٨٧، ٦٤٩، ٥٩١، ٥٨٨، ٥٥٨، ٥٤٣، ٥٣٣، ٥٠٦، ٤٩٧، ٤٧٦، ٤٦١، ٤٤٨.
(١٦) انظر: المرجع السابق ٢/٧٥٥، ٤٨٣، ٤٦١، ٤٤٦، ٤٣٣، ٤٢١.
(١٧) انظر: المرجع السابق ١/٣٩٦، ٣٥٢، ٣١٤، ١٢٧، ١١٩، ٥٥. ٢/٧٩١، ٧٧٢، ٧٦٥، ٧٤٦، ٦٥٩، ٦٥٥، ٦٥٤، ٦٤١، ٦١٣، ٥٦٩، ٥٤٣، ٥٤٠، ٥٣٤، ٥١٨، ٤٥١، ٤٤٧.
(١٨) انظر: الغرة المخفية ١/١٤٠.
(١٩) انظر: المرجع السابق ٢/٥٠٠.

أبو سعيد لامرئ القيس)[٢] و(قال عبد القاهر وأنشد لأبي عطاء)[٣] و(من أبيات الكتاب قول رؤبة)[٤] وغيرها.

(ج) ذكر الروايات الواردة في البيت.

يظهر أن ابن الخباز من المجيزين لقبول الروايات المتعددة للبيت الواحد بدليل ذكره لروايات البيت المستدل به عند الناظم في مسألة الأوجه الإعرابية الواردة في العلم المفرد المنعوت بـــ(ابن) أو (ابنة) المضاف إلى علم، وهي الضم والفتح استدل الناظم بجزء من بيت العجاج وهو قوله:[٥]

يـــا عُمَـــرَ بـــنَ مَعْمَـــرٍ

فأكمل ابن الخباز شطر البيت مع ذكر الروايات الواردة فيه بقوله:[٦] "والبيت الذي أنشده للعجّاج، وهو:

يا عُمَرَ بنَ مَعْمَـــرٍ فَتَـــى عُمَـــرْ

ويُروى:

يا عُمَرَ بـــنَ مَعْمَـــرٍ لا مُنْتَظَـــر"

وغير ذلك من المواضع.[٧]

وبالرغم من قبوله للروايات المتعددة للبيت إلا أنه يصنفها من حيث الشهرة والمعرفة وعدمها فيقدم المشهور منها كما فعل في مسألة تقديم الحال على صاحبها النكرة حيث استدل الناظم بقول الشاعر:[٨]

---

(١) انظر: المرجع السابق ٤٢٣/٢.

(٢) انظر: المرجع السابق ٣٥٥/١.

(٣) انظر: المرجع السابق ١٨٨/١.

(٤) انظر: المرجع السابق ٣٨٠/١.

(٥) من الرجز، للعجاج في ديوانه ٧١/١، وفي الكتاب ٢٠٤/٢، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٥١٠/١.

(٦) الغرة المخفية ٥٢٥/٢-٥٢٦.

(٧) انظر: المرجع السابق ٤٩٨/٢، ٧٩٣.

(٨) هذا البيت ورد في ديوان كثير عزة مختلف في روايته، فالأول: كونه من مجزوء الوافر، وعجزه (يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ) في ديوانه ٥٠٦ وروايته: (لِعَزَّة. .)، وورد: "لميَّة. . " في الكتاب ١٢٣/٢، ولسان العرب ٣٦٨/٦، وشرح التصريح على التوضيح٥٨٤/١، وخزانة الأدب٢١١/٣، وبلا نسبة في الخصائص ٤٩٤/٢ وروايته: (لِعَزَّة. .)،

لميَّ مُوْحِشا طَلَلُ .....

فبين ابن الخباز أنَّ البيت المعروف هو روايته (لعزَّةَ) دون رَدٍّ لرواية الناظم وإنما قال:[١] "وقوله: (لميَّ مُوْحِشا طَلَلُ) هو من بيت والذي نعرفه:

لِعــزَّةَ موحِــشاً طَلَــلٌ قــديمُ عَفَاهُ كُلُّ أسحَمَ مُسْتَديمُ"

(د) الاستدلال بالشعر وحده في إثبات المسائل.

اعتمد ابن الخباز في بعض المواضع على الشعر وحده في الاستدلال دون أن يعضده بغيره من المسموع فمن ذلك جمع المؤنث الخالي من علامة التأنيث وهو زيادة (ألف وتاء) عند جمعه، استدل ببيت الكميت:[٢]

عِيرَاتُ الفَعَالِ وَالــسُّؤْدَدِ العَــــ دِّ إليْهِمْ مَحْطُوطَــةُ الأعْكَــامِ[٣]

وكذلك استدلاله بالشعر وحده بمجيء حرف الجر (الكاف) اسما بكونها فاعلة أو مجرورة، وغيرها من المواضع.[٤]

(ه) الاستدلال بالشعر في مخالفته للناظم كما في منع الناظم تقديم خبر (ما دام) على اسمها رد عليه ابن الخباز بوجهين مستدلا فيهما بالشعر، فالأول: أنها لا تضعف عن (لَيْسَ) بدليل صرفها عند فكِّها كبيت يزيد بن الحكم وهو:[٥]

دُمْ للخَليــــــــل بــــــــوُدِّهِ مــــــا خَيْــــرُ وُدٍّ لا يَــــدُوم

والثاني: أن تقديم خبرها ورد في الشعر في قول مزرد:[٦]

وأسرار العربية ١٢١، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١١٨.

والثاني: كونه من الوافر وروايته: (. . . قَدِيْمُ / عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيْمُ) لكثير عزة في ديوانه ٥٣٦، وشرح المفصل ٦٢/٢، ٦٤وروايته: (لِعَزَّة)، وشرح التصريح على التوضيح ٥٨٤/١، ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٠٠/١، وله أو لذي الرمة وليس في ديوانه في خزانة الأدب ٢٠٩/٣، أسحَمَ: السحاب الأسود.

(١) الغرة المخفية ٢٧١/١.

(٢) من الخفيف، للكميت بن زيد وليس في ديوانه، وهو في: المفصل ٣٣٩، وشرح المفصل ٣١/٥، ٣٣، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٤٦/١، الأعْكام: ما يشدّ به من حبل على الدواب.

(٣) انظر: الغرة المخفية ١٣٨/١.

(٤) انظر: المرجع السابق ١٨٣/١-١٨٤، وانظر: ٦٧/١، ٧٩،

(٥) من الكامل، ليزيد بن الحكم الثقفي، وهو في شرح ديوان الحماسة ٨٣٦/٣، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي٤٦/٢.

(٦) من الطويل، لمزرد بن ضرار، في ديوانه ٤٣، و في المفضليات ٩٨.

وَأحْبِسُها ما دامَ للزَّيتِ عاصِرٌ وما طَافَ فَوقَ الأرضِ حافٍ وناعِــلُ[١]

ثانيا: مواطن استدلاله بالأبيات الشعرية.

(أ) الاستدلال بها في المسائل النحوية.

في حرف الجر (الكاف) ذكر مجيئه اسما مستدلا على ذلك بإعرابه فاعلاً، كقول الأعشى:[٢]

اَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَــطَطٍ كَالطَعْنِ يَهْلِكُ فِيْهِ الزّيتُ والفُتُــلُ

فــ(الكاف) فاعل (ينهى).

أو إعرابه مجرورا، كقوله:[٣]

وصَــالياتٍ ككَمَــا يُــؤثفَيْن[٤]

فــ(الكاف) الثانية اسم والأولى حرف جرٍّ.

وفي مجيء (كي) جارة، استدل بقول الشاعر:[٥]

فقالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخْــدَعَا[٦]

وفي وجوب نصب المستثنى عند دخول (ما) المصدرية على الأداة، استدل بقول

---

(١) انظر: الغرة المخفية ٤٢٣/٢.

(٢) من البسيط، للأعشى، في ديوانه ٦٣ وروايته: (هَلْ تَنْتَهُونَ؟ وَلا يَنْهَى. . . . /كالطَّعْنِ يَذْهَبُ. .)، وفي الأصول في النحو ٤٣٩/١، وسر صناعة الإعراب ٢٩٢/١، وشرح شواهد الإيضاح ٢٣٤، وشرح المفصل ٤٣/٨، ولسان العرب ٢٧٢/١٤، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٧٠/١٠.

(٣) من الرجز، لخطام المجاشعي، في الكتاب ٣٢/١-٤٠٨، ٢٧٩/٤، وتهذيب اللغة ١٠٩/١٥، والمحكم والمحيط الأعظم ٢٠١/١٠، ولسان العرب ٤٣٥/١، ١١٤/١٤، ١٢٢/١٥، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب٣١٣/٢، وتاج العروس (ثفو) ٢٨٠/٣٧، و(غرو) ١٥٧/٣٩، والصَّاليات: الأثافي، أحجار القدور، يُؤثفين: يُنصبن للقدر.

(٤) انظر: الغرة المخفية ١٨٤/١، ١٨٣.

(٥) من الطويل، اختلف في قائله فهو لجميل بثينة، في ديوانه ٧٤، وفي المفصل ٤٤٥، وشرح المفصل ١٤/٩، ١٦، وشرح التصريح على التوضيح ٦٣٢/١، ٣٦١/٢، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٨/ ٤٨١-٤٨٢، والدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٩/٢-١٠، وله أو لحسان بن ثابت وليس في ديوانه في شرح شواهد المغني ١٧٣، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٧٨٢/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٩/٤، والجنى الداني في حروف المعاني ٢٦٢، ومغني اللبيب ٢٤٢.

(٦) انظر: الغرة المخفية ١٦١/١.

الشاعر:[١]

ألا كلُّ شيءٍ مــاخلا اللهَ باطِــلُ وكلُّ نعــيمٍ لامَحَالــةَ زائــلُ[٢]

(ب) الاستدلال بالشعر في المسائل الصرفية.

في جمع صيغة (فَعُول) على (فُعُل)، استدل بقول طرفة:[٣]

ثُــمَّ زادوا أنَّهُــمْ فِــيْ قَــوْمِهِمْ غُفُــرٌ ذَنْــبَهُمُ غَيْــرُ فُخُــرْ[٤]

وفي جمع (مِفْعَال) جمع تكسير على (مَفاعِيْل)، استدل بقول الكميت:[٥]

شُمّ مهاوينَ أبدانَ الجَزُوْرِ مخَــــا مِيْصِ العَشِيَّاتِ لاخُوْرٍ ولا قَزَمِ

وفي الرباعي الذي بناؤه (فَعْلَلَ) ذكر أن مصدره (فَعْلَلَة)، إلا أنه يأتي على صيغة (فِعْلال) واستدل ببيت العجاج:[٦]

سَرْعَفْتُهُ ما شِئْتَ مِنْ سِرْعافِ[٧]

(٢) الاستدلال بالشعر في المعنى اللغوي وفي اللغات.

---

(١) من الطويل، للبيد بن ربيعة، في ديوانه ٨٥، وفي المفصل ٩٦، وشرح المفصل ٧٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٢٢/٢، وشرح شذور الذهب٣٣٩، ومغني اللبيب ٢٥٩، وشرح الأشموني ٢٦/١، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٢٥٥/٢.

(٢) انظر: الغرة المخفية ٢٩٦/١.

(٣) من الرمل، لطرفة بن العبد، في ديوانه ٤٣، وفي الكتاب ١١٣/١، وشرح أبيات سيبويه ١٨٦/١، والمفصل ٢٨٧، واللباب ٤٤٢/١وروايته (غير فجر)، وشرح المفصل ٧٤/٦، وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢، وخزانة الأدب ١٨٨/٨.

(٤) انظر: الغرة المخفية ٤٨٧/٢.

(٥) من البسيط، اختلف في قائله فللكميت بن زيد في ديوانه ٣٨٨، وللكميت بن معروف في ديوانه ١٠٧، وللكميت دون تحديد في الكتاب ١١٤/١، والمفصل ٢٨٩، وشرح المفصل ٧٤/٦، ولسان العرب ٤٣٩/١٣، وخزانة الأدب ١٥٠/٨، ١٥٤، ولابن مقبل العجلاني وليس في ديوانه في شرح أبيات سيبويه ٢٦٢/١، وشرح عمدة الحافظ ٦٨٣/١، وللكميت بن زيد أو للكميت بن معروف أو لابن مقبل في الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٣٢٢/٢-٣٢٣، وبلا نسبة في توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك ٨٥٥/٢، وأمالي ابن الحاجب٣٩٦/١، وهمع الهوامع٧٦/٣، ومَهَاوينَ: جمع مِهوان وهو الضامر البطن، وأراد به الجائع، والعَشِيَّات: جمع عشي، و لا خُوْر: جمع أخور وهو الضعيف.

(٦) من الرجز، للعجاج، في ديوانه ١٦٩/١، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٢١٩/٣، والمخصص ٥٣/١، ١٥١/٩، ولسان العرب ١٥١/٩، وخزانة الأدب ٤٧/٢، وتاج العروس ٤٣٤/٢٣، السَرْعَفة: حسن الغِذاء والنَّعمة، وهو سُرْعوف: أي ناعم.

(٧) انظر: الغرة المخفية ٧١٣/٢.

في معنى الإضافة اللغوي وهو: الإسناد، استدل ببيت امرئ القيس:[١]

قَصَدْنَا لَهُ قَصْدَ الحَبِيبِ لِقَاؤُهُ إِلَيْنَا وَقُلْنَا لِلسّيُوفِ هَلُمِّنَّا

فلَمَّا دَخَلْنَاهُ أضَفْنَا ظُهُورَنَا إلى كلِّ حارِيٍّ قَشِيْبٍ مُشطَّبِ[٢]

وفي معنى الإعراب اللغوي وهو: البيان، استدل بقول الشاعر:[٣]

وَقَدْ كُنْتُ أكنو عَنْ قذور بغيرِها وأعرِبُ أحْيانًا بِها فَأصارِحُ[٤]

ومن استدلاله في اللغات ما ذكره في اللغة الواردة في (إبراهيم) منها (إبراهِمُ)، مستدلاً بقول عبد المطلب:[٥]

عُذتُ بما عاذَ بهِ إبراهِمُ

وكذلك (ابرَهَمُ)، في قول الشاعر:[٦]

نحنُ آلُ اللهِ في كَعْبَتِهْ لم يَزلْ ذاكَ على دينِ إبرَهَمْ[٧]

(ب) النثر.

"قبل النحاة الاحتجاج بأقوال العرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن

---

(١) من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ٥٣ وروايته (إلى كلِّ حارِيٍّ جَدِيدٍ. . .)، وفي جمهرة اللغة (ضقم) ٩٠٩/٢، وتهذيب اللغة ٥٢/١٢، ومقاييس اللغة (ضيف)٣٨١/٣، وأساس البلاغة ٥٩٠/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٨٧/١، ولسان العرب ٢١٠/٩، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤١٨/٧، وحارِيٍّ: نسبة إلى الحيرة وهي بلد بجانب الكوفة وسيف حاري أي معمول بالحيرة، والقَشِيْب: الجديد الحديث، ومُشطَّبِ: أي السَيْفٌ الذي فِيهِ طَرائِق.

(٢) انظر: الغرة المخفية ٣٥٥/١.

(٣) من الطويل، لم ينسب لقائل، وهو في إصلاح المنطق ١٠٨، وتهذيب اللغة ٢٠٤/١٠، والصحاح (كوى) ٢٤٧٧/٦، ومقاييس اللغة (كنو) ١٣٩/٥، والمخصص ٢١١/٤، ولسان العرب ٥٨٩/١، ٥١١/٢، ٨٢/٥، ٢٣٣/١٥، وقَذُور: اسم امرأة، وأُعْرِب: أُبيِّنُ وأُفْصِح، وأُصَارِح: من صرَّح عما في نفسه أي: أُبْداه وأُظهره.

(٤) انظر: الغرة المخفية ٩٠/١.

(٥) من الرجز، اختلف في قائله فهو لعبد المطلب في لسان العرب ٤٨/١٢، وله أو لعمرو بن نفيل في تاج العروس (ب ر ج م) ٢٨٠/٣١.

(٦) من الرمل، لعبد المطلب، وهو في تاج العروس (ب ر ج م) ٢٨٠/٣١.

(٧) انظر: الغرة المخفية ٢١٨/١.

الثاني سواء أسكنوا الحضر أم البادية"[١]، وسار ابن الخباز على نهجهم فنجده يستشهد بأقوال العرب وأمثالهم في قضايا نحوية وصرفية ولغوية حتى بلغت مواطن استدلاله بأقوالهم أربعة وأربعين موضعا، أما الأمثال فأورد أربعة عشر مثلا.

وهو في استدلاله بأقوال العرب وأمثالهم نجده يعتمد عليها وحدها في بعض المواضع كما في مجيء جملة جواب القسم فعلاً ماضياً، ذكر ثلاث صور لها منها دخول (اللام) عليه مستدلا بقول العرب: (**والله لكذب**).[٢]

وكذلك فعل في معنى (قد) في المضارع.[٣]

وقد يشير إلى اشتقاق النحاة من أقوال العرب في تسميتهم لمصطلحاتهم النحوية كما في معنى النصب ذكر أخذهم له من قول العرب: (**نصبه المرض**) أي: غيره.[٤]

أما إذا جاءت أقوال العرب وأمثالهم مخالفة للقياس فنجده ينعتها بالشذوذ ومن أمثلة ذلك في باب (جَفْنَة) ذكر جمعه بإسكان العين إذا جاء صفة للفرق بينه وبين الاسم، إلا أنه ورد عن العرب جمعه مفتوح العين في الصفة فنعته ابن الخباز بالشذوذ بقوله:[٥] "وشَذَّ قولهم: **شِياهٌ لَجَبَاتٌ**"، وكذلك جعلهم لـــ(أصبح) و(أمسى) زائدتين شذوذا، وغيرها.[٦]

أولا: منهجه في تقديم المنثور.

(أ) أقوال العرب.

غلب على ابن الخباز في ذكره لأقوال العرب عدم نسبتها، بل يكتفي بالإشارة إليها بقوله: (كقولهم) أو (من قولهم) أو (من كلامهم) أو (قول العرب) أو (قول بعض العرب) أو (ومنه)، فمن أمثلة ذلك قوله في أقسام التثنية حيث استدل بواحد منها بقول العرب، فقال:[٧] "تثنية لفظ، كقولهم: (لبيك وسعديك)".

---

(١) في أصول النحو ١٩.

(٢) انظر: الغرة المخفية/٢٠١.

(٣) انظر: المرجع السابق ١/٧٨٧-٧٩.

(٤) انظر: المرجع السابق ١/٩٣.

(٥) المرجع السابق ١/١٤١، و (لجبات): التي ولّى لبنها.

(٦) انظر: المرجع السابق ١/٣١٧، ٢/٤٦٨.

(٧) الغرة المخفية، ١/١٢١، وانظر: ١/١٢١، ٤٠٩، ٤٠٣، ٤٠١، ٣٨٧، ٢٧٢، ٢٥٧، ٢٠١، ١٤١، ١٣٧.

واكتفى بنسبة خمسة من الأقوال لأصحابها، منها ما ورد في جواز الابتداء بالنكرة إذا جاء خبرها حرف جر استدل بقوله:[١] "(كقول أم تأبط شرا: **وتحت رأسي سرج وعلى أبيه درع**)"، وغيرها من المواضع.[٢]

(ب) الأمثال.

في استدلال ابن الخباز بأمثال العرب قدَّم لبعضها بما يشير إلى كونها أمثال، كقوله: (وفي مثل)[٣] و(جاء في المثل)[٤]و(من أمثالهم)[٥] و(قالوا في مثل)[٦]، أما البعض الآخر فقدم لها كما في أقوال العرب دون أن يعرف أنها أمثال، بأن يقول: (ومنه قولهم: **بعد اللتيا والتي**)[٧]، و(من كلامهم: **سرعان ذي إهالة**)[٨]، وفي مثلين ذكر قصة قولهما وهما: (**كليهما وتمرا**)[٩]، و(**عسى الغوير أبؤسا**)[١٠].

ثانيا: مواطن استدلاله بالأمثال وأقوال العرب.

(أ) استدلاله فيهما بالمسائل النحوية والصرفية.

من المسائل النحوية في أقوال العرب ما ذكر سابقا في مجيء جملة جواب القسم فعلاً

٦٥٩/٢.

(١) المرجع السابق ٣٩٩/١.

(٢) انظر: المرجع السابق ١ / ٢٧٤، ٣٥٩، ٢ /٤٥٦، ٤٨٦، ٥٥٢، ٦٣١، ٦٥٠.

(٣) انظر: المرجع السابق ١٠٦/١، ٧٠٩/٢-٧١٠.

(٤) انظر: المرجع السابق ٤٣٧/٢.

(٥) انظر: المرجع السابق ٧٩/١، ٦٠٨/٢.

(٦) انظر: المرجع السابق ١٢٦/١.

(٧) انظر: المرجع السابق ٦٤٢/٢، وجمهرة الأمثال ٢٢٣/١-٢٢٤، مجمع الأمثال ٩٢/١-١٦٤، والمفصل ١٨٣، وشرح التصريح ١٧١/١، وهذا المثل يضرب فيمن وصل إلى الشيء بعد أن لقي صَغِير المكاره وكبيرها.

(٨) انظر: الغرة المخفية ٥٨٩/٢، والخصائص ٤١/٣، وجمهرة الأمثال ٥١٩/١، وهذا المثل يضرب في سرعة حدوث الأمر.

(٩) انظر: الغرة المخفية ٢٣٨/١-٢٣٧، و الكتاب ٢٨٠/١-٢٨١، وفصل المقال ١١٠، ومجمع الأمثال ١٥١/٢، والمفصل ٧٣، وشرح شذور الذهب ٤٢١/٢.

(١٠) انظر: الغرة المخفية ٤٣٧/٢، و الكتاب ٥١/١-١٥٩، ١٥٨/٣، والمقتضب ٧٠/٣-٧٢، والأصول ٢٠٧/٢، وجمهرة الأمثال ٥٠/٢-٥١، ومجمع الأمثال١٧/٢، يضْرب مثلا للرجل يخبر بِالشَّرِّ فيتهم بِهِ.

ماضي ودخول (اللام) عليه، وغيرها من المواضع.[١]

ومن الأمثال ما ذكره من شروط الخبر في عسى وهو كونه فعلاً مضارعاً مشفوعاً بـــ(أن) في موضع نصب، مستدلا بالمثل: (**عَسَى الغُوَيْرُ أبْؤُسَا**).[٢]

وفي المسائل الصرفية ما ذكره في جمع (فَعْلَة) على (فُعْل) استدل بالمثل:[٣] (**العُنُوق بعد النوقِ**).[٤]

(ب) الاستدلال بهما لإثبات صحة المعنى اللغوي.

في معنى (قد) في المضارع وهو تقليل وقوع الفعل استدل بالمثل:[٥] (**إن الكذوب قد يصدق وإن الجواد قد يعثر**).[٦]

وفي كون (وَشْكان) بمعنى: وشك، استدل بقول العرب: (**وَشْكان ذَا خُرُوجا**)، وغيرها من المواضع.[٧]

الاستدلال بكلام الصحابة.

استدل ابن الخباز في مواضع قليلة بكلام الصحابة، نسب واحداً منها لحسان بن ثابت والبقية جاءت غير منسوبة، وقد وردت إما في سياق إثبات حكم نحوي كحذف المبتدأ وجوبا حيث استدل بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (**لا سواء**).[٨]

أو في معانٍ لغوية كتمثيله في النداء بـــ(لِكَاع) مبيِّنًا أنها صفة للئيمة الحمقاء مستدلاً بقول عمر: (**أتتشبَّهِيْنَ بالحرائرِ يا لَكْعَاء**)[٩]، وكذلك استدلاله بكون (اليَدْ) مؤنثه بقول

---

(١) انظر: الغرة المخفية/٢٠١، وانظر: ١/٩١، ١٢٠، ٢٠١، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٥٧، ٢٧٤، ٢٧٢، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٥٩، ٣٨٧، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٣، ٤٢٧، ٤٥٦، ٤٨١، ٥٠١، ٥١٠، ٥٥٠، ٥٥٢، ٥٨٤، ٥٨١، ٥٩٠، ٦٣٧.

(٢) انظر: المرجع السابق ٢/٤٣٧، والمثل سبق تخريجه ١٠٦.

(٣) انظر: جمهرة الأمثال٢/٥٦، ومجمع الأمثال٢/٤٧، ١٢، وهذا المثل يضرب لمن كانت له حال حسنة ثم ساءت.

(٤) انظر: الغرة المخفية ٢/٦٠٨

(٥) انظر: الأمثال ٥٠، ومجمع الأمثال١/١٧.

(٦) انظر: الغرة المخفية ١/٧٨-٧٩.

(٧) انظر: المرجع السابق ٢/٤٦٦، ٥٨٩، ٥٩٨، ٧١٠.

(٨) انظر: الروض الأنف في شرح السيرة النبوية ٦/١٨، ٢٨، والغرة المخفية ١/٤٠٩.

(٩) انظر: الغرة المخفية ٢/٥٤٦، والدراية في تخريج أحاديث الهداية١/١٢٤.

حسان بن ثابت.[١]

(٣) لغات العرب.

حدد اللغويون القبائل الذين تؤخذ عنهم اللغة وذلك لفصاحتهم وبعدهم عن اللحن، وهم من ذكرهم السيوطي في الاقتراح، بقوله:[٢] "والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب، والتصريف. ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين. ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم".

وبذلك لم يؤخذ عن الحضر أو سكان البراري ممن جاوروا الأعاجم كلخم، وجذام، وقضاعة، وغسان، وأياد، وتغلب، ونمر، وبكر، وعبد القيس، وأزد عمان، وأهل اليمن، وبني حنيفة، وسكان اليمامة، وثقيف، وسكان الطائف، وذلك لفساد ألسنتهم[٣].

وقد نقل ابن الخباز مجموعة من لغات العرب منسوبة لأصحابها فنسب لتميم، والحجاز، وهذيل، وأسد، وقيس، وغيرهم، وهو في نقله عنهم قد يفاضل بين لغة وأخرى وينعتها بالجودة كما فعل في الاستثناء المنقطع ذكر لغتان في إعراب المستثنى مفضلا لغة الحجاز بقوله:[٤] "للعرب فيه لغتان: أحداهما: النصب -وهي الجيدة- وهي لغة أهل الحجاز،. . . والثانية: الإبدال، وهي لغة بني تميم".

مواطن استدلاله بلغات العرب.

جاء استدلاله بلغات العرب في مسائل نحوية وصرفية فمن ذلك جمع المعتل العين كـــ(عَوْرَة) ذكر جمعه مفتوحا بقوله:[٥] "ولغة هذيل الفتح، يقولون: عَوَرَات وبَيَضَات".

وفي الاسم الموصول (اللذين)، قال:[٦] "(الذين) بالياء في كل حال لجمعه، وفي لغة

---

(١) انظر: المرجع السابق ٢/٦٥٠.

(٢) الاقتراح ١٠١، ١٠٠.

(٣) ينظر المرجع السابق ١٠١-١٠٣.

(٤) الغرة المخفية ١/٢٩١.

(٥) المرجع السابق ١/١٤٢، ١٤١.

(٦) الغرة المخفية ١/٣٣٨.

عُقيل (الذون) في الرفع، و(الذين) في الجر والنصب".

وغير ذلك من المواضع.[١]

(١) انظر: المرجع السابق ١/١٧٨، ١٨٠-١٨١، ٢/٤١٩، ٤٥٠-٤٥١، ٥٥٥، ٦٩٦.

المبحث الثاني: القياس.

بعد جمع النحاة للمسموع من أفواه العرب قاسوا عليه ما لم يسمع فبنَوا على هذا الأساس قواعدهم، لذا كان "إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حدِّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة"[١].

أولا: مفهوم القياس.

القياس لغة: هو التقدير وردّ الشيء إلى نظيره.[٢]

واصطلاحا: هو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن ذلك منقولا عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب".[٣]

وهو "في عرف العلماء تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو إلحاق فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"[٤].

وللقياس أربعة أركان هي:

أصل وهو (المقيس عليه)، وفرع وهو (المقيس)، وعلة، وحكم.

أما أقسام القياس:

فهي أربعة: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد[٥].

---

(١) لمع الأدلة ٩٥.

(٢) ينظر مقاييس اللغة (قوس) ٥/٤٠، والتعريفات ١٨١.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب ٤٦، ٤٥.

(٤) لمع الأدلة ٩٣.

(٥) انظر: الاقتراح في أصول النحو ٢٢٠.

ثانيا: موقف ابن الخباز من القياس.

(أ) إجازة القياس وإن لم يرد سماع.

بالرغم من أن ابن الخباز قد منع كثيراً من المسائل النحوية لعدم ورود السماع فيها إلا أننا نجده يجيز القياس من دون سماع إذا وافق قاعدة قياسية و لم يَرِد ما يخالفه من السماع ففي اسم الفاعل المشتق من العدد ذكر إضافته إلى ما يخالفه واشتراطهم كون المخالف قبله في العدد، فيقال: ثالث اثنين، وهذا لم يرد فيه سماع، فقال:[١] "أجازه بعض النحويين، فتقول على قياس قوله: رابع عشر، ثلاثة عشر بنفسه، كما أنك إذا قلت: رابع ثلاثة، فمعناه: الذي صير الثلاثة أربعة بنفسه".

(ب) ما كان شاذا فلا يقاس عليه.

ذكر ابن الخباز مجموعة من صيغ التحقير جاءت شاذة عن قياسها، فتلك موقوفة على السماع، فلا يقاس عليها غيرها، قال في ذلك:[٢] "قد شذَّت ألفاظ من التحقير فجاءت على أبنية المكبر، ولايقاس عليها، قالوا: آتيك مغيربان الشمس-وهو تصغير مغرب-، وقالوا في العشي: عُشَيْشيَان وعُشيَان".

كذلك في باب النسب، ذكر أن مجموعة من الأسماء جاءت في نسبتها شاذة، فقال:[٣] "وقد شذَّت ألفاظ من النسب لا يقاس عليها، وهي كثيرة. ." ثم أورد تلك الأسماء كحاري وسليقي وغيرها مبينا القياس فيها.[٤]

---

(١) الغرة المخفية ٥٦٩/٢.

(٢) المرجع السابق ٦٤٠/٢، ٦٣٩. وانظر: ٦٥٧/٢.

(٣) المرجع السابق ٦٨٧/٢.

(٤) انظر: المرجع السابق ٦٨٦/٢، ٦٨٥.

ثالثا: أقسام القياس الوارد عند ابن الخباز.

(أ) حمل فرع على أصل.

تحدث ابن الخباز عن قضية الأصل والفرع في علل منع الاسم من الصرف مبينا الأصول في العربية بقوله:[١] "فوزن الفعل فرع على وزن الاسم، والوصف فرع على الموصوف، والتأنيث فرع على التذكير، والألف والنون المضارعتان فرعان على ما زيدتا عليه، والتعريف فرع على التنكير، والعدل فرع عن المعدول عنه، والجمع والتركيب فرعان على الواحد، والعجمة فرع على العربية".

وذهب إلى أن الفرع المحمول على الأصل ينبغي أن يكون موازناً للأصل أو أقل منه حتى يعرف الأصل ففي إعراب جمع المؤنث السالم بحركتين وهما الضمة في الرفع، والكسرة في النصب والجر بدلا من ثلاث حركات، علل لذلك بقوله:[٢] "وفي ذلك علتان:

إحداهما: أن التأنيث فرع على التذكير، فلو أعربوه بثلاث حركات وقد أعربوا جمع التذكير بحرفين كان الفرع أوسع مجالا من الأصل.

والثانية: أنه جمع تصحيح وشبه بجمع التذكير فأعرب بحركتين، كما أنه معرب بحرفين".

فبذلك قاسوا الفرع وهو جمع المؤنث في إعرابه بحركتين على الأصل وهو جمع المذكر الذي أصل إعرابه حركتان.

وكذلك إعرابهم الفعل المضارع حملا على الاسم[٣]، وحملهم الاسم الأعجمي المسمى به على العربي في صرفه ومنعه من الصرف[٤]، وبناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون النسوة حملا على الماضي، وإذا أعربوه مع أن الأصل فيه البناء حملا على الاسم[٥]، وغيرها من

(١) الغرة المخفية ٢٠٧، ٢٠٦.

(٢) المرجع السابق ١٣٦/١.

(٣) انظر: المرجع السابق ١٠١/١.

(٤) انظر: المرجع السابق ٢١٧/١.

(٥) انظر: المرجع السابق ١٧٣/١.

المواضع.[١]

(ب) حمل أصل على فرع.

في جزم الفعل المعتل الآخر ذكر حذف حروف العلة حملا على حذف الحركة فحمل بذلك الأصل على الفرع فقال:[٢] "وإذا جزمت حذفت أواخره، فقلت: لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ؛ لأن هذه الحروف لم تدخلها الضمة فأشبهت الحركات، إذ الحركة لا تحل الحركة، فحذفت في الجزم تشبيها بالحركات".

أيضا في بناء الفعل المعتل الآخر على الأمر كـــ(يغزو) و(يرمي) و(يخشى) تحذف لام الفعل فنقول: اغزُ وارمِ واخشَ، حملاً على حذف الحركة في الجزم.[٣]

ورفع المبتدأ والخبر تشبيها لهما بالفاعل[٤]، وبناء الاسم (حيث) حملا على الحرف[٥]، وغيرها من المواضع.[٦]

(ج) حمل نظير على نظير.

في أداة الجزم (لـــمّا) ولام الأمر، قال:[٧] "وجزمت (لمـــّا)؛ لأنها مثل (لم) في النفي، وجزمت (لام الأمر)؛ لأن معناها معنى الصيغة الموقوفة، فقولك: لتفعل، كقولك: افعل، فجعل المجزوم كالموقوف لفظا".

وكذلك إعمال حرف النصب (أنْ) لمشابهته (أنَّ) الثقيلة[٨]، ونصب المستثنى في الاستثناء المنقطع عند أهل الحجاز تشبيها لـــ(إلَّا) في الاستثناء بـــ(لا) العاطفة في إخراجها

---

(١) انظر: الغرة المخفية ٤٢٩/٢، ٤٨٧. .

(٢) المرجع السابق ١٦٩/١.

(٣) انظر: المرجع السابق ١٥٠/١.

(٤) انظر: المرجع السابق ٣٩٧/١.

(٥) انظر: المرجع السابق ٩٦/١.

(٦) انظر: المرجع السابق ١/ ١١٧، ٤٢١/٢.

(٧) المرجع السابق ١٥٤/١.

(٨) انظر: المرجع السابق ١٦٠/٢.

لما بعدها من حكم ما قبلها، وغيرها من المواضع.[١]

(د) حمل ضد على ضد.

في بناء (كم) الخبرية حملا لها على (رب) قال:[٢] "الخبرية حملت على (رب)؛ لأنهما تقاسمتا العدد، فـــ(كم) لكثيره، و(رب) لقليله، وهذا معنى حملها عليها".

(١) انظر: الغرة المخفية ١/٢١٦، ٢١٥، ٢٩١.

(٢) المرجع السابق ٢/٥٧٥.

المبحث الثالث: الاستصحاب.

استصحاب الحال هو "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[١]، وهذا الدليل من "الأدلة المعتبرة. والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب"[٢]، وهذا الدليل يؤخذ به عند عدم الأصول الأخرى وهي السماع والقياس والإجماع، أما إذا وجد أحدُ هذه الأدلة فيسقط الاستدلال به؛ لأن هذا الأصل من أضعف الأدلة فلا يجوز التمسك به إذا وجد دليل غيره.[٣]

أولا: موقف ابن الخباز من استصحاب الحال.

استدل ابن الخباز بهذا الدليل دون أن يشير إلى مصطلحه وهو (استصحاب الحال) فهو في شرحه يورد كلمة الأصل مبينا الأصول في النحو منها: "الأصل في الإعراب الحركة" و"الأصل في البناء السكون"[٤]، "الأصل في الفعل البناء"[٥]، و"أصل الفعل التذكير"[٦]، و"أصل الاسم أن يكون نكرة"[٧]، و"الأصل في الأسماء أن لا تعمل"[٨]، و"الأصل في الحروف البناء"، و"أصل الخبر أن يكون نكرة"[٩] ونجده يبين أنها قد تخالف أصلها فتخرج عن ما وضعت له، كقوله:[١٠] "الأصل في الأسماء الإعراب، وقد خالفت أصلها فدخلها البناء" و"أصل الأفعال البناء. . . وقد خالفت أصلها فدخلها الإعراب" ويقرر ابن الخباز أن

(١) الإغراب في جدل الإعراب ٤٦
(٢) لمع الأدلة ١٤١.
(٣) ينظر المرجع السابق ١٤٢.
(٤) المرجع السابق ١٠٢/١.
(٥) المرجع السابق ١٧١/١.
(٦) المرجع السابق ٢٣١/١.
(٧) المرجع السابق ٣٠٧/١.
(٨) المرجع السابق ٤٧٨/٢.
(٩) المرجع السابق ٤٠١/١.
(١٠) المرجع السابق ٩٤/١.

ما ورد على أصله فلا يعلل، كبناء الأفعال والحروف[١].

ومع قوله بأن ما جاء على أصله لا يعلل إلا أننا نجده يعلل لتلك الأصول، كتعليله إعراب الأسماء بقوله:[٢] "الأصل في الأسماء الإعراب؛ لأنها تدل بالتأليف الواحد على المعاني المختلفة، فاحتاجت إلى الإعراب للفصل بين معانيها"، وكذلك تعليله صرف الأسماء وغيرها.[٣]

ثانيا: الحكم على المسائل الخلافية مستندا فيها على الاستصحاب.

اعتمد ابن الخباز في ترجيحه لبعض المسائل الخلافية على هذا الدليل ففي فعل الأمر ذكر قول الكوفيين بكونه معرب مجزوم بـــ(لام مضمرة) فأصله: لتضرب، وفند ابن الخباز رأي الكوفة بقولهم أنه معرب لا مبني بقوله:[٤] "وقولهم: أصله: لتضرب، فاسد؛ لأن الجازم أضعف من الجار، فإذا لم يضمر الجار، فالجازم أولى، وإذا حذف حرف المضارعة أشبه الماضي بالتجرد فعاد إلى البناء الذي هو أصله".

وفي (إنْ) المخففة الملغاة ذكر أن دخولها على الأفعال مشروط عند البصريين بأن يكون من باب (كان) أو باب (ظننت)، أما الكوفيون فأجازوا دخولها على الأفعال من غير هذا الباب، كقولهم: إن ضربت لزيد، ووافق رأي البصرة معتمدا على الاستصحاب في علة دخولها على تلك الأفعال عندهم، فقال:[٥] "وعلته: أنها لما فقدت بالتخفيف الدخول على المبتدأ والخبر، دخلت على ما يدخل عليهما مراعاة لأصلها".

---

(١) انظر: المرجع السابق ١/ ٥٠، ٩٨.

(٢) الغرة المخفية ٨٩/١.

(٣) انظر: المرجع السابق ٢٠٤/١، ٢٣٦، ٢٧١.

(٤) المرجع السابق ١٥٠/١، وانظر: اللامات ٩٤-٩٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٧/٢-٤٤٥، ومسائل خلافية في النحو ١١٩-١٢١، وشرح المفصل ٦١/٧-٦٢.

(٥) الغرة المخفية٤٤٥/٢، وانظر: المفصل في صنعة الإعراب ٣٩٥، وشرح المفصل ٧١/٨-٧٢.

المبحث الرابع: الإجماع.

أولا: مفهوم الإجماع.

الإجماع في اللغة: خلاف التفريق من جمعت الشيء أجمعه جمعا إذا ضممت بعضه إلى بعض فهو العزم والاتفاق فإذا قيل: (أجمع القوم على كذا): أي اتفقوا.(١)

وفي الاصطلاح: "إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة".(٢)

ثانيا: الإجماع عند ابن الخباز.

صرح ابن الخباز بالإجماع في واحد وعشرين موضعا، الغالب فيها إجماع النحاة، واستخدم للدلالة على الإجماع لفظي: (اجمعوا) و(اتفقوا) مع إسناد هذا الإجماع إلى النحويين أو البصريين والكوفيين في بعض المواضع، وفي موضعين استخدم فيهما كلمة (لا خلاف) وهما في تقديم خبر (ليس) على اسمها "لا خلاف في تقديم خبرها على اسمها كقولك: ليس قائما زيد؛ لأنها فعل"(٣)، وقوله:(٤) "ولا خلاف بين النحويين في أن (الكاف) من (عليك) و(دونك) و(عندك) قبل جعلها أسماء أفعال في موضع جر"، وأشار ابن الخباز في موضع إلى الإجماع وهم لم يجمعوا على ذلك، وهو قوله بإجماع النحاة في إعراب الأسماء الستة بالحروف، إذ قال:(٥) "أجمع النحويون على أنها في الرفع بالواو، وفي النصب بالألف، وفي الجر بالياء، كقولك: جاءني أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك" وفي موضع أشار إلى إتيان الناظم في ألفيته بحروف الجر المتفق والمختلف عليها دون ذكره للحروف المتفق عليها بين النحاة(٦).

أ- إجماع النحاة.

وهذا الإجماع جاء على صورتين: إما إثبات مسألة أو حكم نحوي وهو الأكثر، أو منع حكم نحوي.

---

(١) ينظر جمهرة اللغة (ج ع م) ٤٨٣/١، والتعريفات ١٠، والكليات ٤٢.
(٢) الاقتراح في أصول النحو ١٨٧.
(٣) الغرة المخفية ٤٢٤/٢.
(٤) المرجع السابق ٥١٠/٢.
(٥) المرجع السابق ١١٠/١، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧/١-٢٨، وشرح المفصل ٥١/١-٥٢، وشرح التّسهيل ٤٣/١.
(٦) انظر: الغرة المخفية ١٧٤/١.

(١) المسائل والأحكام المثبتة.

١- تقديم المميز على المرفوع.

قال:[١] "اتفقوا على جواز تقديم المميز على المرفوع، كقولك: طاب نفسا زيد؛ لأن العامل متصرف".

٢- إعمال أحد الفعلين في باب التنازع.

قال:[٢] "اتفق البصريون والكوفيون على جواز إعمال كل واحد منهما إذا لم ينقض معنى".

٣- كون حرف الجر (من) لابتداء غاية المكان.

بين اتفاقهم بالمكان واختلافهم في الزمان، فقال:[٣] "اتفقوا على أن (من) لابتداء غاية المكان، تقول: سرت من البصرة".

وكذلك اتفاقهم على إعمال (لا) العاملة عمل (إن) النصب في اسمها، وغيرها من المواضع.[٤]

(٢) الأحكام الممنوعة.

١- منع تقديم المميز المفرد على عامله.

قال:[٥] "وأما تقديمه على عامله، فاتفقوا على منعه في مميز المفرد، فلا تقول: لي سمنا منوان؛ لأن العامل ضعيف جدا".

٢- منع تقديم الحال على المبتدأ.

قال:[٦] "أجمعوا على أن الحال لا تقدَّم على المبتدأ، فلا تقول: جالسا زيد خلفك".

---

(١) الغرة المخفية ٢٧٧/١.

(٢) المرجع السابق ٣٢١/١.

(٣) المرجع السابق ١٨١/١.

(٤) انظر: المرجع السابق ٤٥٦/٢، ٤٥٥، وانظر ١١٧/١، ٤٨٥/٢، ٥٠١، ٥٥٩، ٥٣٨-٥٣٩، ٧٩.

(٥) المرجع السابق ٢٧٧/١.

(٦) المرجع السابق ٢٦٩/٢.

ب- إجماع غير النحاة.

في تقسيم الكلام إلى: اسم وفعل وحرف، قال:(١) "وهذه قسمة اتفق عليها أرباب العلوم، ولا تخص الكلام العربي؛ لأن هذا الانقسام باعتبار المعاني، والأمم مشتركة في المعاني".

وقد يكون الإجماع من أصحاب القراءات، ففي جمع المعتل العين كـ(عَوْرَة) ذكر إسكان عينه عند جمعه واستدل بآية قرآنية مبيننا اتفاق القراء السبعة بإسكانها، وهي قوله تعالى:(٢) ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾ فقال ابن الخباز:(٣)"باتفاق السبعة".

وفي (كل) التي تأتي بعد (إنْ) في قوله تعالى:(٤) ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾، وقوله:(٥) ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، وقوله:(٦) ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، قال ابن الخباز بعد ذكره هذه الآيات:(٧) "أجمعت السبعة على رفع (كُلّ) فيهن".

وكذلك إثبات ياء (معيشة) عند جمعها.(٨)

---

(١) الغرة المخفية ٦٩/١.

(٢) سورة النور، آية: ٥٨.

(٣) الغرة المخفية ١٤١/١.

(٤) سورة يس، آيه: ٣٢.

(٥) سورة الزخرف، آيه: ٣٥.

(٦) سورة الطارق، آيه: ٤.

(٧) الغرة المخفية ٤٤٤/٢.

(٨) انظر: المرجع السابق ٧٦٢/٢.

الفصل الرابع
موقفه من الخلاف بين النحويين ومذهبه النحوي

المبحث الأول	موقفه من البصريين
المبحث الثاني	موقفه من الكوفيين
المبحث الثالث	موقفه من نحويين آخرين
المبحث الرابع	مذهبه النحوي

أولا: نشأة الخلاف النحوي.

درس أقطابُ المدرسة الكوفية مثل: الكسائي والفراء كتاب سيبويه وتعلما منه النحو فعلى منهج نحاة البصرة بَنَوْا نحوهم، وعلى قياسهم قاسوا، إلا أنهم خالفوهم بعد ذلك حتى أصبح لهم مدرسة خاصة تخالف في منهجها ما تسير عليه مدرسة البصرة، مما أدى إلى نشوء الخلاف النحوي بينهما، إذ إن أعلام كل مدرسة وقف منافحا عن منهجه وما توصل إليه من أحكام أو استدل به من أدلة، فلو نظرنا إلى السبب الجوهري المؤدي للخلاف النحوي بينهم هو اعتماد المذهب البصري منذ نشأته على النزعة العقلية الفلسفية التي تميل إلى طرد القياس والأخذ بأحكامه العامة دون نظر في اختلاف القبائل في الظواهر اللغوية، فهم يعتمدون في قياسهم على الأعم الأغلب دون النظر إلى الكلام القليل، الأمر الذي دعا أصحاب المذهب الكوفي إلى الطعن فيهم بإهدارهم لكثير من كلام العرب الفصحاء؛ لأن أصحاب المذهب الكوفي جوزوا القياس على كل مسموع عن العرب ولو كان بيتا واحدا وإن خالف الشائع الأفشى من كلام العرب، وبناء على ذلك جوزوا أن تبنى قاعدة نحوية بالقياس على المثال الواحد، و لم يهدروا شيئا من كلام العرب[١].

إلا أن الخلاف النحوي لم يقتصر على الخلاف الجماعي بين جماعة البصريين والكوفيين، بل ورد الخلاف الفردي والذي كان بين أعلام المدرستين سواء بين أصحاب المذهب الواحد أو بينهم ونظرائهم من المدرسة الأخرى، وهذا أمر طبيعي فالعقل البشري يختلف في تحليله وفهمه للقضايا، لذا كان نتاج ذلك أن أصبحت كتب النحاة مليئة بصور شتى من هذا الخلاف.

ثانيا: الخلاف النحوي لدى ابن الخباز.

(أ) أشكال الخلاف الواردة في شرحه.

يعد ابن الخباز من العلماء الذين اشتملت كتبهم جملة من الخلاف النحوي. سواء كان هذا الخلاف قائما بين الجماعات كالخلاف بين البصريين والكوفيين في اشتقاق الاسم[٢]، أو

(١) ينظر نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين، مجلة اللغة العربية ٩٩-١٠٠.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٨-١٦، ومسائل خلافية في النحو ٥٩-٦٥، والغرة المخفية ١/٨٤-٨٦، وشرح المفصل ١/٢٣.

في أصل المصدر[١]، أو الخلاف الفردي كالخلاف بين سيبويه والخليل في المعرَّف[٢]، وغيرهم من العلماء[٣].

وقد يتسع الخلاف فلا يقتصر على قولين في المسألة بل يتجاوزه إلى ثلاثة أقوال كما في مسألة عامل رفع الفعل المضارع حيث قال:[٤] "واختلفوا في عامل الرفع. فقال الكسائي: يرتفع بالزائد. . . ، وقال الفراء: يرتفع بخلوه من الناصب والجازم. . . ، وقال سيبويه: يرتفع بوقوعه موقع الاسم. . "، أو تأتي المسألة على أربعة أقوال كالخلاف في أصل (حاشا) مع إحصائه لعدد الأقوال الواردة في المسألة بقوله:[٥] "في (حاشا) أربعة أقوال:

الأول: قول سيبويه: وهي أنها حرف جر لا غير،. . . القول الثاني: قول المبرد: وهو أنه أجاز فيها النصب والجر، فتكون فعلا وحرفا،. . . القول الثالث: قول الكسائي وسائر الكوفيين إلا الفراء، أنها فعل لا غير،. . . القول الرابع: قول الفراء أنها فعل بغير فاعل. . ."، وقد يشير إلى عدد الأقوال الواردة في المسألة مع اكتفائه بذكر الراجح منها إذ لم ينص الناظم على قول فيها، أو يعتمد على ترجيح الناظم؛ وذلك بُغَية الإيجاز والبعد عن الإطالة، كما في الخلاف في حروف اللين والتي أشار إلى مجيئها على ثمانية أقوال مختارا قول سيبويه فيها مما سبقت الإشارة إليه في مصادر ابن الخباز[٦]، وكذلك في رافع المبتدأ والخبر ذكر مجيئها على خمسة أقوال مكتفيا بما اختاره الناظم وهو الابتداء.[٧]

(ب) منهجه في عرض الخلاف النحوي.

لم يلتزم ابن الخباز منهجًا موحداً وثابتًا في ذكره للخلاف من حيث نسبة الأقوال لأصحابها وعرض أدلتهم وحججهم وفي ترجيح من يرى صوابه ولعل سبب ذلك هو اختيار

---

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو ٥٦-٦١، والمسائل العسكريات ٦٠-٦١، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٩٠-١٩٦، والغرة المخفية ١/٨٦-٨٨، وشرح المفصل ١/١١٠-١١١.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٣٢٤-٣٢٥، ٤/١٤٧، والغرة المخفية ١/٣٥١.

(٣) انظر: الغرة المخفية ١/٢٩٤-٢٩٥، ٧٥٥، ٦٧١، ٥١٣، ٥١١، ٤٥٥، ٣٣٢.

(٤) المرجع السابق ١/١٥٢-١٥٣.

(٥) المرجع السابق ١/٢٩٤-٢٩٥.

(٦) انظر: ص ٣٦.

(٧) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٨-٤٣، والفصول الخمسين ١٩٨، والغرة المخفية ١/٣٩٧، وارتشاف الضرب ٣/١٠٤٩.

الناظم لأحد الأقوال مع الإشارة لوجود خلافه أو عدم ذكره وجود خلاف في المسألة مما دعا ابن الخباز إلى الإيجاز فيها، وذلك بخلاف المسائل التي ذكر الناظم وجود خلاف فيها فتبعه ابن الخباز في تناولها باسطا القول فيها كمسألة إعمال الفعلين في باب التنازع إذ ذكر الناظم قول المذهبين البصري والكوفي مرجحا البصريين بقوله:

فَسِيبوَيه يُعْمِلُ الأخِيْرَا في ظَاهِرٍ ويَجْعَلُ الضميرا
في أسْبَقِ الفعْلينِ وهو أولى وعَكَسَ الكوفيُّ هذا القولا
يَشهدُ {هاؤُمُ اقرءوا كِتَابِيَه} لسيبويْهِ واللُّغاتُ العاليَهْ

فعرض ابن الخباز في شرحه المسألة بالتفصيل موردا حججهم السماعية والقياسية في ذلك مع متابعته للناظم في ترجيح البصريين مستندا في ذلك على كثرة سماعهم وورود الشاهد القرآني فيه[١]، وكذلك فعل في الخلاف في أصل اشتقاق الاسم[٢]، والخلاف في المصدر والفعل أيهما مشتق من صاحبه[٣]، ومن المسائل القليلة التي فصَّل القول فيها رغم اختيار الناظم لأحد الأقوال وعدم ذكره وجود خلاف في المسألة هي في مجيء (كي) جارة إذ الناظم ذكرها مع حروف الجر فبيَّن ابن الخباز الخلاف الوارد فيها بين أصحاب المذهبين البصري والكوفي عارضا أدلتهم وإبطال كل منهما للآخر[٤].

ويمكن إبراز ملامح عرضه للخلاف النحوي على النحو الآتي:

(١) اعتماد المذهب الراجح دون ذكر لوجود خلاف في المسألة ثم الإشارة للرأي المخالف بعد ذلك مع تفاوت في نسبة الأقوال لأصحابها إذ نجده تارة يكتفي بنسبة المخالف كما في إعراب (أحسن) في صيغة التعجب (ما أحسن) وهو كونه فعل ثم أشار إلى قول الكوفيين بعد ذلك بأنه اسم.[٥]

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١/١-٨٠، والمفصل في صنعة الإعراب ٣٨-٣٩، والغرة المخفية ٣٢١/١-٣٢٤، وشرح المفصل ٧٨/١.

(٢) انظر: الغرة المخفية ٨٤/١-٨٦، سبق تخريج المسألة في صفحة ١٢١.

(٣) انظر: المرجع السابق ٨٦/١-٨٨، سبق تخريج المسألة في صفحة ١٢٢.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٥/٢-٤٦٨، والغرة المخفية ١٧٥/١-١٧٦، وشرح التصريح ٣٥٩/٢-٣٦١.

(٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٠٤/١-١١٩، والغرة المخفية ٤٦٦/٢، وشرح المفصل ١٤٢/٧-١٤٣، وشرح التسهيل ٣١/٣، وانظر: ٤٢٢/٢.

وقد يورد رأيهم مع ردّه مصحوبا بالتعليل كمنع جمع ما آخره (تاء) جمع مذكر سالم حيث ذكر إجازة الكوفيين[١] له معقبا على ذلك بقوله:[٢] "وإجازة الكوفيين إياه غير معتمدة على نص".

أو يردَّه دون تعليل كإجازة الكوفيين ضمّ (السين) في (موسى) عند جمعه[٣]، حيث عقَّب على ذلك بقوله:[٤] "وهو بعيد".

وقد ينسب كلا القولين مع ردِّ المذهب الثاني قارنا ذلك بالتعليل كما في ناصب المفعول الثاني للفعل المتعدي بالهمزة حيث وافق البصريين في نصبه بالفعل المذكور في الجملة، مخالفا الكوفيين في نصبه بفعل مضمر[٥] معللا ذلك بتناقض المعنى بقوله:[٦] " ولو كان كما زعموا لم يجز أن تقول: أعطيتُ زيداً درهماً فلم يأخُذْهُ، للمناقضة".

(٢) الإشارة بوجود خلاف في المسألة مع عرض لحجج الفريقين أو أحدهما وإبطال المخالف معللا سبب ردِّه له مع تفاوت في نسبة الأقوال فقد يتركها مبهمة دون نسبة كما في حد المنصرف بقوله:[٧] "واختلفوا في حدِّ المنصرف، فقيل: هو ما دخله التنوين، وحجته: أنَّ الشاعر إذا احتاج إلى تنوين غير المنصرف في موضع الجرّ نوَّنَ وجَرَّ. . . ، وقال قوم: المنصرف: ما دخله الجر والتنوين، وحجته: أنَّ الجَرَّ من خصائص الأسماء كالتنوين، وهذا باطل باللام والإضافة إذ هما خصِّيصتان، وليستا من الصرف".

أو ينسب كلا القولين كمسألة تقديم التمييز على عامله المتصرف.[٨]

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٤-٣٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٨٣-٨٤، وشرح الرضي على الكافية ٣/٣٧٢.

(٢) الغرة المخفية ١/١٤٤.

(٣) انظر: الصحاح (غبس) ٣/٩٥٥، وشرح التسهيل ١/٩٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٨٦، وشرح الرضي على الكافية ٣/٣٧١.

(٤) الغرة المخفية ١/١٣٤.

(٥) انظر: شرح الرضي على الكافية ١/٣٣٥-٣٣٦.

(٦) الغرة المخفية ١/٢٤٣.

(٧) المرجع السابق ١/١٠٢-١٠٣، وانظر: ١/١٢١، ١٣٤، ١٤٤، ١٩١، ٢٢٩.

(٨) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٨٢-٦٨٥، والغرة المخفية١/٢٧٧-٢٧٨، وشرح المفصل ٢/٧٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٢٧-٤٢٨.

(٣) ذكر الخلاف بصورة موجزة دون عرض للأدلة أو ترجيح منه مكتفيا بآرائهم، كما فعل في الخلاف في العلم والمبهم وأيهما أعرف من الآخر، قال:[١] "والخلاف بين الكوفيين، والبصريين في العلم والمبهم بعد المضمر، فقال البصريون: العلم أعرف، وقال الكوفيون: المبهم".

(٤) الإشارة إلى ورود خلاف مع عدم ذكره كالخلاف في كون (الكلام) مصدراً[٢]، **أو اختيار القول الراجح لديه** كاختياره لقول سيبويه في حروف اللين[٣]، **أو الاكتفاء بترجيح الناظم** كما فعل في الخلاف في رافع المبتدأ والخبر[٤]، وهذه لم تكن كثيرة في شرحه.

أما منهجه في ترتيب الأقوال نجده في أغلب المسائل يبدأ بالقول الراجح كالخلاف في أصل اشتقاق الاسم، أو الخلاف في المصدر والفعل أيهما مشتق من صاحبه[٥]، إلا أنه في بعض المسائل يجعل الراجح لديه مؤخرا كالذي فعله في مسألة الخلاف في عامل العطف إذ بدأ بالأقوال المخالفة مبطلا لها قارنا ذلك بالتعليل بقوله:[٦] "واختلفوا في العامل في المعطوف، فقال قوم: العاطف نائب العامل؛ لأنه لم يذكر معه، وهذا فاسد؛ لأنه قد ذكر معه كثيرا، كقوله تعالى:[٧] ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾.

وقال قوم: بعد العاطف عامل مقدر استغني عنه بالأول، وأبطله الشيخ بقولنا: اختصم زيد وعمرو"، ثم ختمها بالقول المختار لديه معللاً لذلك بقوله:[٨] "وقال قوم: العامل الأول بتوسط العاطف، وهذا أقرب؛ لأنه لولا العاطف لم يكن له سبيل على المعطوف، فهو كحرف الجر بقولنا: مررت بزيد".

---

(١) الغرة المخفية ٣٠٩/١.

(٢) انظر: المرجع السابق ٦٦/١، وشرح المفصل٢٠/١-٢١، وشرح الرضي على الكافية ٢٠/١.

(٣) انظر: الكتاب١٨/١، والغرة المخفية ١١٠/١، وشرح المفصل ٥٢/١، وشرح التسهيل ٤٣/١.

(٤) انظر: الغرة المخفية ٣٩٧/١، سبق تخريج المسألة في صفحة ١٢٢.

(٥) انظر: المرجع السابق ٨٤/١-٨٨، سبق تخريج المسألتين في صفحتي ١٢١-١٢٢.

(٦) المرجع السابق ٣٨٨/١-٣٨٩. وانظر: شرح المفصل ٨٨/٨-٨٩.

(٧) سورة النور، آية: ٥٤.

(٨) الغرة المخفية ٣٨٩/١.

وكذلك في ناصب الحال إذا جاءت معرفة بدأ باختيار الناظم وهو جعلهم لها في موضع النكرة مع وصفه لهذا المنهج بالتكلف مبينا بعد ذلك قول الفارسي[١] بنصبها بأفعال مضمرة نائبة عن أسماء الفاعلين مُرجحا له إذ صَدّر قوله بعبارة "وهو حسن جدا"[٢].

وقد يكون الراجح متوسطا بين الأقوال ومثاله الخلاف في عامل رفع الفعل حيث أورد ثلاثة أقوال في المسألة مرجحا قول الفراء وهو القول الثاني بارتفاعه لخلوه من الناصب والجازم.[٣]

(ج) موقفه من الخلاف بصورة عامة.

تباين موقف ابن الخباز من الخلاف بين النحويين سواء في ترجيحه للمسائل أو في مناقشة الأدلة حيث نجده في بعضها يعمد إلى اختيار القول الراجح بصورة مباشرة دون عرض للخلاف مما سبق الإشارة إليه وفي بعضها الآخر يعرضها دون ترجيح كالذي فعله في الخلاف في العلم والمبهم[٤] وغيرها من المسائل الخلافية.[٥]

ونجده اعتمد كثيرا في ترجيحه للأقوال على اختيار الناظم كمسألة إعمال الفعلين في باب التنازع[٦] واشتقاق الاسم[٧] إلا أنه قد يخالفه كما فعل في حد المنصرف[٨]، أو يورد ترجيح أحد العلماء كما حصل في الخلاف في مجيء (كي) جارة حيث ختم المسألة بقوله:[٩] "واستصوب الزمخشري في المفصل قول الكوفيين"، وكذلك مسألة منع صرف المنصرف في الضرورة قال:[١٠] "ووافق الكوفيين الأنباريُّ في الإنصاف".

كذلك لم يلتزم ابن الخباز منهجا ثابتا في بيان موقفه من آراء وأدلة المذهب المخالف

---

(١) انظر: الإيضاح ١٧٢.

(٢) الغرة المخفية ٢٧٣/١.

(٣) انظر: معاني القرآن ٤٦٩/١، ٥٣، والغرة المخفية ١٥٣/١.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٨١/٢-٥٨٢، والغرة المخفية ٣٠٩/١، وارتشاف الضرب ٩٠٨/٢.

(٥) انظر: الغرة المخفية ٧٧/١، ١٠٦، ١٣٣، ١٩٨، ٢٧٣، ٢٨٥، ٣٠٩، ٣٥١، ٤٠٣، ٤٢٥/٢.

(٦) انظر: المرجع السابق ٣٢١/١، سبق تخريج المسألة في صفحة ١٢٣.

(٧) انظر: المرجع السابق٨٤/١-٨٦، سبق تخريج المسألة في صفحة ١٢١.

(٨) انظر: المرجع السابق ١٠٢/١-١٠٣، وشرح المفصل ٥٨/١، وشرح الرضي على الكافية ١٠١/١-١٠٢.

(٩) الغرة المخفية ١٧٦/١.

(١٠)المرجع السابق ٧٩١/٢.

فنجده في بعضها يذكر رأيهم بعد اعتماده على القول الراجح دون تعقيب منه فربما جاء ذلك إشارة للرأي المخالف في المسألة كالذي فعله في إعراب فعل التعجب (ما أحسن)[١]، أو قد يورد القول مبطلا له دون تعليل لسبب ردِّه وهو ما فعله في مسألة جمع (موسى) مضموم العين[٢]، أو يبطله مع التعليل كجمع العلم المؤنث بـــ(التاء) جمع مذكر[٣]، ومسألة إعمال اسم الفاعل إذا أُريد به الماضي.[٤]

(١) انظر: الغرة المخفية ٤٦٦/٢، سبق تخريج المسألة في صفحة ١٢٣.

(٢) انظر: المرجع السابق ١٣٤/١، سبق تخريج المسألة في صفحة ١٢٤.

(٣) انظر: المرجع السابق١٤٤/١، سبق تخريج المسألة في صفحة ١٢٤.

(٤) انظر: المقتصد ٥١٢/١-٥١٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣/٢-٤، والغرة المخفية ٤٨١/٢.

المبحث الأول: موقفه من البصريين.

(١) موقفه من البصريين عند عرضه للخلاف النحوي.

بدا واضحًا من عرض ابن الخباز للخلاف النحوي ميله إلى المنهج البصري بالموافقة والانتصار لهم في معظم المسائل التي أوردها وعمد إلى الترجيح فيها، بل ونجده عبَّر صراحة عن انتمائه لتلك المدرسة في ضوء عرضه لآراء الكوفة، ففي الخلاف الوارد في أصل اشتقاق الاسم عرض رأي الكوفة ودليلهم في كونه مشتقًا من الوسم[١]، ثم ذكر رد أصحابه البصريين منتميا إليهم ومبيننا إبطالهم لآراء الكوفة، بقوله:[٢] "ورد أصحابنا عليهم بأن قالوا: لابد في الاشتقاق من مراعاة اللفظ، وقد وجدنا جانبه معنا. . . ".

(٢) الاكتفاء برأي نحاة البصرة في بعض المسائل الخلافية بين المدرستين.

نجده يستند على رأي البصريين في بعض مسائل الخلاف دون إشارة منه لورود خلاف بل يكتفي بقول البصريين في المسألة، من ذلك ما ورد في حقيقة (نعم) و(بئس)، قال:[٣] "وهما فعلان ماضيان غير متصرفين عند البصريين. . . ".

ومعروف أن هذه المسألة محل خلاف بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون يرون أنهما اسمان مبتدآن، أما البصريون فكما ذكر قولهم بأنهما فعلان ماضيان وقد وافق البصريين الكسائيُّ.[٤]

وفي أداة الاستثناء (سوى)، قال:[٥] "وهو ظرف غير متصرف عند البصريين".

وربما احتكم إليهم في ترتيب مسائل النحو كما فعل في ترتيب المعارف، إذ أشار إلى مخالفة الناظم لمنهج البصريين في الترتيب، فقال:[٦] "والبصريون يرون تقديم المضمر وهو أعرف المعارف عندهم، وقد بدأ هو بالعلم".

وأحيانًا يبين أسبقية البصريين ومعرفتهم لبعض المسائل كما في ذكره لمواضع (أن)؛ إذ

---

(١) انظر: الغرة المخفية ١/٨٤-٨٥، سبق تخريج المسألة في صفحة ١٢١.

(٢) المرجع السابق ١/٨٥-٨٦.

(٣) المرجع السابق ٢/٤٧٢.

(٤) انظر: الإنصاف ١/٨١-١٠٣، وشرح المفصل ٧/١٢٧.

(٥) الغرة المخفية ١/٢٩٣.

(٦) المرجع السابق ١/٣٠٩.

ذكر مجيئها في أربعة مواضع وهي: مصدرية، ومخففه من الثقيلة، وزائدة، وذكر أن الموضع الرابع منها وهو مجيؤها مفسرة يعرفه البصريون[١] دون أهل الكوفة، فقال:[٢] "والرابع: أن تكون مفسرة، ولا يعرفه الكوفيون. وفسر به البصريون قوله تعالى:[٣] ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾، معناه أي: امشوا، ومعنى امشوا: أكثروا".

كذلك تَبَنَّى ابن الخباز المذهب البصري في بعض المسائل الخلافية مع الكوفيين دون الإشارة إلى كونه مذهبهم بل يورد قولهم في المسألة ثم يذكر رأي الكوفيين، كما في تقديم خبر (ما زال) عليها، قال:[٤] "وأما ما في أوله (ما النافية) فيقدم خبره على اسمه لا غير، تقول: مازال قائما زيد؛ لأنه فعل متصرف، ولا تقول: قائما ما زال زيد؛ لأن النفي كالاستفهام لا يتقدم عليه ما في خبره".

فنجده يمنع تقديم خبر (ما زال) عليها تبعا لمذهب البصريين دون التصريح بكونه مذهبًا لهم.[٥]

وأيضاً في صيغة التعجب (ما أحسن) ذكر إعراب أحسن بكونه فعل ماض وهو رأي للبصريين.[٦]

(٣) عرض الخلاف القائم بين أصحاب المدرسة البصرية.

عرض ابن الخباز عددا من المسائل الخلافية الواردة بين أعلامهم، فمن ذلك الخلاف في تقدير الإعراب في أحرف المثنى وجمع المذكر، وذلك بعد ذكره بأنها حروف إعراب عند سيبويه[٧]، فقال:[٨] "واختلف أصحابه والتابعون مذهبه في تقدير الإعراب فيهن، فقال قوم:

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٩/٢، والمفصل في صنعة الإعراب ٤٢٨، وشرح المفصل ١٤١/٨.

(٢) الغرة المخفية ٥٨٨/٢-٥٨٩.

(٣) سورة ص، آية: ٦.

(٤) الغرة المخفية ٤٢٢/٢.

(٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٢٦/١-١٢٩، واللباب ١/ ١٦٧، وشرح المفصل ١١٣/٧.

(٦) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٠٤/١، والغرة المخفية ٤٦٦/٢، وشرح المفصل ١٤٢/٧-١٤٣، وشرح التسهيل ٣٠/٣.

(٧) انظر: الكتاب ١٨/١، ٢٠٦.

(٨) الغرة المخفية ١٣٢/١-١٣٣.

فيهن إعراب مقدر، لئلا يخلون من الإعراب لفظا وتقديرا، مع أن الاسم معرب.

وقال قوم: ليس فيهن إعراب فيقدر؛ لأن (ياء) التثنية سالمة اللفظ، فلو قدرت فيها الحركة لانقلبت ألفا".

وفي العطف على المنادى المفرد باسم فيه الألف واللام، اختلفوا في الحكم الإعرابي في الاسم المعطوف، وأورد ابن الخباز خلافهم في ذلك والذي جاء على أربعة مذاهب وهي:

الأول: مذهب الخليل، وسيبويه، والمازني، وهو اختيار الرفع.

الثاني: مذهب أبي عمرو بن العلاء وعيسى ويونس والجرمي، وهو اختيار النصب.

الثالث: مذهب المبرد وهو التفريق بين العلم وغيره، فما جاء علما فهو مرفوع، وما كان جنسا فالمختار فيه النصب.

الرابع: مذهب ابن جني وهو إجازته الرفع والنصب دون فَرق بين الجنس والعلم.(١)

كذلك الخلاف الوارد بين سيبويه والخليل في أصل المعرَّف.(٢)

(٤) موقفه من أدلة البصريين.

أ- السماع.

لم يعارض ابن الخباز البصريين في أدلتهم السماعية، بل انتصر لمسموعهم في خلافهم مع الكوفيين كما في باب التنازع والخلاف الوارد في أي الفعلين أولى بالإعمال فنجده عرض أدلة الفريقين ثم رجح رأي البصريين معللا بأن مسموعهم أكثر ورودًا في القرآن(٣)، وسبقت الإشارة إلى ذلك في فصل السماع.(٤)

كذلك نجده يوافق جمهور البصريين في مسألة إضمار (رب) في الشعر بخلاف ما يراه الكوفيون والمبرد من أن الواو هي الجارة(٥)، فقال:(٦) "قد أضمروها في الشعر بعد ثلاثة

---

(١) انظر: الغرة المخفية ٥٢٧/٢-٥٢٨، وانظر: الكتاب ١٨٧/٢، والمقتضب ٢١٢/٤-٢١٣، ، والأصول ٣٣٦/١، واللمع ١١١، وشرح المفصل ٣/٢، وشرح الكافية ١٣١٤/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣٢٤/٣-٣٢٥، و الغرة المخفية ٣٥١/١، وارتشاف الضرب ٩٨٥/٢.

(٣) انظر: الغرة المخفية ٣٢١/١-٣٢٤، سبق تخريج المسألة في صفحة ١٢٣.

(٤) ينظر: صفحة ٨٢ من البحث.

(٥) انظر: المقتضب ٣٤٧/٢-٣٤٨، والإنصاف ٣١١/١-٣١٥، وارتشاف الضرب ١٧١٧/٤.

(٦) الغرة المخفية ١٩٠/١.

أحرف عاطفة:

(الواو) وهو الأكثر، كقول رؤبة:[١]

وقاتِمِ الأعماقِ خاوِيْ المُخْتَــرَقْ مُــشْتَبَهِ الأعــلامِ لّــاعِ الخَفَــقْ

. . . والتقدير عند البصريين: ورب قاتم الأعماق".

ب- القياس.

بالرغم من موافقة ابن الخباز للبصريين في معظم أقيستهم إلا أننا نجده رد ثلاثة منها، الأول وسَمَه بالرداءة، والثاني بالغرابة، والثالث رده لعدم ورود المسموع فيه وهذه المسائل هي:

١- صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر.

في صرف (أفعل) التفضيل منعه الكوفيون وأجازه البصريون[٢]، وخالف ابن الخباز البصريين فيما استدلوا به من قياس، فقال:[٣] "وأفعل التفضيل، منع الكوفيون صرفه؛ لأن (مِنْ) تصاحبه، وردَّ أصحابنا عليهم بصرف خير منك وشر منك. وهذا رديء؛ لأن وزن الفعل قد زال".

٢- في أصل (أوَّل).

ذكر قول البصريين في أصلها وهو تركيبها من واوين ولام[٤] مع مخالفته لهم فيما ذهبوا إليه، بقوله:[٥] "وهذا تركيب غريب؛ لأن الفاء والعين وقعتا واوين".

---

(١) من الرجز، لرؤبة في ديوانه ١٠٤، وفي جمهرة اللغة (ت ك ل) ٤٠٨/١، (خ ف ق) ٦١٤/١، (عقم)٩٤١/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٣٣/٢، والخصائص ٢٣٠/٢، ومقاييس اللغة (خرق)١٧٢/٢، (قتو) ٥٨/٥، وأساس البلاغة (ق ث م) ٥٣/٢، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٢٥/١٠-٢٦، وبلا نسبة في الكتاب ٢١٠/٤، وسر صناعة الإعراب ٢٨١/٢، و(القاتم): المغير، و(الأعماق): النواحي القاصية وعمق الشيء قعره ومنتهاه، و(الخاوي): المتسع يعني جوفه، و(الأعلام): الجبال يهتدى بها، و(لماع الخفق): أي يلمع عند خفق السراب وهو اضطرابه.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩٩/٢-٤٠٢، وارتشاف الضرب ٢٣٨٠/٥.

(٣) الغرة المخفية ٧٩١/٢.

(٤) انظر: المنصف ٤٣٣.

(٥) الغرة المخفية ٧٢٧/٢.

وقد رد أبو البقاء العكبري على من خالف كون الفاء والعين واوين بقوله:[١] "أن دعوى كون الفاء والعين واوين شاذ قيل عنه جوابان:

أحدهما: أن كون الفاء والعين هنا من موضع واحد ليس من الشاذ؛ لأن الهمزة هنا قبلهما وبسبب ذلك لزم الإدغام فلم يلزم الثقل المحذور.

والثاني: أن شذوذ التكرير أقرب من شذوذ الإبدال فيما ادعوا".

فقول البصريين على القياس، إلا أن ابن الخباز خالفهم فيه، وقد رجح ركن الدين الإستراباذي شارح الشافية قول البصريين لكون غيرهم خالف القياس[٢].

٣-تقديم خبر (ليس) عليها.

أجاز جمهور البصريين تقديم خبر (ليس) عليها[٣]، وخالفهم ابن الخباز في ذلك، لعدم ورود المسموع منهم، فقال:[٤] "وما عثرنا على نص قاطع بجواز التقديم مع أن خبرها لم يرد مقدما في كلام عربي".

وبذلك وافق الكوفيين والمبرد من البصريين في منع تقديم الخبر عليها.

---

(١) اللباب ٢/٢٣٦.

(٢) انظر: شرح الشافية ٢/٥٨٨-٥٨٩، ارتشاف الضرب ٥/٢٣٣٤.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٣٠-١٣٣، وشرح المفصل ٧/١١٤، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٠١.

(٤) الغرة المخفية ٢/٤٢٣-٤٢٤.

المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين.

أولا: موقفه من الكوفيين بصورة عامة.

على الرغم من ردِّ ابن الخباز لكثير من آراء الكوفيين ومخالفته لهم في معظم المسائل الخلافية بين الفريقين حتى كان البصريون أوفر حظا في الترجيح، إلا أنه وافقهم في بعض المسائل مقدِّما قولهم على البصريين والتي من أمثلتها مجيء (من) للزمان،(١) ومنع تقديم خبر (ليس) عليها(٢)، ومنع أفعل التفضيل من الصرف في ضرورة الشعر(٣).

وقد يعرض لرأيهم دون معارضة إذا لم تخالف رأيه كما في مواضع كسر همزة (إن)، فبعد ذكره لمواضعها الأربعة وهي شرطية ونافية ومخففة من الثقيلة وزائدة، أشار إلى قول الكوفيين فيها(٤)، بقوله:(٥) "وقال الكوفيون: تجيء بمعنى (إذ)، كقوله تعالى:(٦) ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾".

وقد يعرض الخلاف الوارد بين الكوفيين في بعض المسائل والتي منها إعراب ضمير الفصل بين النعت والخبر، حيث ذكر أن البصريين لم يجعلوا له موضعا من الإعراب أما الكوفيون فيرون أن له موضعا إعرابيا مع اختلافهم في إعرابه(٧)، ثم ذكر أقوالهم، بقوله:(٨) "واختلف الكوفيون في إعرابه، فمنهم من بناه على ما قبله، ومنهم من علقه على ما بعده".

وفي العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر ذكر خلافهم ناسبا كل قول لصاحبه،

---

(١) انظر: الغرة المخفية: ١٨١/١، وانظر: أسرار العربية ٢٠١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠٦/١-٣١٠، وشرح المفصل٩٣/٤، ١١/٨.

(٢) انظر: الغرة المخفية ٤٢٣/٢، سبق تخريج المسألة في صفحة ١٣٢.

(٣) انظر: المرجع السابق ٧٩٠/٢-٧٩١، سبق تخريج المسألة في في صفحة ١٣١.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥١٨/٢-٥٢١، ومغني اللبيب ٣٩.

(٥) الغرة المخفية ٥٨٣/٢.

(٦) سورة آل عمران، آية: ١٣٩.

(٧) انظر: معاني القرآن ٤٠٩/١-٤١٠، ٢١٢/٢، والإنصاف ٥٧٩/٢-٥٨٠، وشرح التسهيل ١٦٧/١-١٦٨، ومغني اللبيب ٦٤٥.

(٨) الغرة المخفية ٣٣٠/١.

بقوله:[١] "وأما الكوفيون، فقد اختلفوا: أمَّا الكسائي، فيجيز الرفع في المعطوف بعد ما ظهر فيه الإعراب وبعد ما لم يظهر، كقولك: إن زيدا وعمرٌو قائمان وإنك وعمرٌو قائمان.

وأمَّا الفراء، فلا يجيز الرفع إلا بعد ما لم يظهر إعرابه، كقولك: إنك وعمرٌو قائمان".

موقفه من الأدلة الكوفية.

(أ) السماع.

خالف ابن الخباز الكوفيين في معظم أدلتهم السماعية التي احتجوا بها بأبطالها وإخراجها على وجه يسقط الاستدلال بها، معتمدا على البصريين في ذلك ففي مسألة تقديم معمول اسم الفعل عليه، أورد الأدلة التي استند عليها الكوفيون وهي قول الشاعر:[٢]

يا أيّهُا المـَائحُ دلْـوي دُونَكَـا إني رأيتُ النّـاسَ يَحْمدُوْنَكَـا
يُثْنـونَ خـيراً ويُمَجِـدُونَكَا"

وقوله تعالى:[٣] ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾.[٤]

ثم أبطل احتجاجهم بقوله:[٥] "ولا حجة في الآية؛ لأن (كتاب الله) مصدر منصوب بفعل مضمر دل عليه ما تقدمه؛ لأن قوله تعالى:[٦] ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ فيه دليل على أن ذلك مكتوب عليهم، فكأنه قال: كتب الله عليكم كتابًا، فحذف كتب وقدم كتابًا وأضافه إلى فاعله، كقوله:[٧] ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُ﴾، أي: سَن الله سنّة.

وأمَّا البيت، فلا حجة فيه؛ لأن (دلوي) مبتدأ، ودونك خبره، وفيه تنبيه للمخاطب على ما يريده المتكلم، كقولك لمن أشهر سيفًا وأراد أن يضربك –وهو غير عارف بك– أنا

---

(١) الغرة المخفية ٤٦٣/٢.

(٢) سبق تخريج الرجز في صفحة ٣٠.

(٣) سورة النساء، آية: ٢٤.

(٤) انظر: معاني القرآن ٢٦٠/١، والإنصاف في مسائل الخلاف١٨٤/١-١٨٩، وشرح المفصل ١١٧/١.

(٥) الغرة المخفية ٥٠٩/٢-٥١٠.

(٦) سورة النساء، آية: ٢٣.

(٧) سورة الأحزاب، آية: ٦٢.

صديقك أنا فلان. وهذا تحذير وإن لم تلفظ بالفعل".

وقد يورد حمل البصريين لشاهدهم الشعري على الشذوذ والضرورة كما في إجازتهم التوكيد المعنوي في النكرة المحدودة[١]، حيث أجاب على ما استدلوا به من شواهد بقوله:[٢] "وهو عند البصريين محمول على الشذوذ والضرورة، وقد تأولوا بعض ما ذكروا".

وبالرغم من كثرة مخالفته لمسموعهم إلا أنه انتصر لهم في بعض المسائل والتي منها كون (من) تدل على ابتداء غاية الزمان حيث احتج الكوفيون بقوله تعالى:[٣] ﴿أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾.

وبقول زهير:[٤]

لِمَـــنْ الـــدّيارُ بقُنَّـــة الحِجْـــرِ أقْوَيْن مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

مما دعا البصريون لتأويل أدلتهم لإخراجها عن الزمان، فردّ عليهم ابن الخباز في تأويلهم، بقوله:[٥] "أجاب البصريون بأن التقدير: من تأسيس أول يوم، ومن مرَّ حجج. وهذا لا يخرجه من الزمان".

(ب) القياس.

جاء رد ابن الخباز لبعض قياس الكوفيين أكثر حدة وشدة من تلك التي رد بها مسموعهم، فمن الكلمات التي استعملها: (باطل) و(فاسد)، وهو في ردِّه لقياسهم قد يحتج بعدم ورود السماع فيه كما فعل في مسألة جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم، بقوله:[٦] "وإجازة الكوفيين إياه غير معتمدة على نص".

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٩/٢-٣٧٣، وشرح المفصل ٤٤/٣-٤٥، وشرح الرضي على الكافية ٣٧٣/٢.

(٢) الغرة المخفية ٣٧٦/١-٣٧٧.

(٣) سورة التوبة، آية: ١٠٨.

(٤) من الكامل، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٥٤ وروايته"وَمِنْ شَهْرِ"، وفي الشعر والشعراء ١٣٩/١، والأزهية في علم الحروف ٢٨٣، وأسرار العربية ٢٠١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠٦/١، وشرح المفصل ٩٣/٤، وخزانة الأدب ٤٣٩/٩.

(٥) الغرة المخفية ١٨١/١.

(٦) المرجع السابق ١٤٤/١.

وقد يردّ القياس الكوفي معللا سبب ردِّه معتمدا على البصريين في ذلك والتي منها الخلاف بين الفعل والمصدر أيهما مشتق من الآخر حيث عرض ابن الخباز أدلتهم ثم بين استدلالهم بثلاثة أمور عمد إلى الإجابة عنها وإبطالها، فقال:[1] "فذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل، وحجتهم من ثلاثة أوجه:

الأول: أن الفعل يعمل في المصدر، كقولك: نظرت نظرا، والعامل أولى بالأصالة.

والجواب عنه: أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال، وليست بأصول لها.

الوجه الثاني: أن المصدر يذكر توكيدا للفعل، كقولك: قمت قياما، والمؤكد أولى بالأصالة.

والجواب عنه: أنه باطل بقولنا: قام القوم أجمعون؛ لأن أحدهما غير مشتق من الآخر.

الوجه الثالث: أن المصدر يعتل باعتلال الفعل، كقولك: انقاد انقيادا، ويصح بصحته، كقولك: عَاوَدَهُ عِوَادًا، والمتبوع أولى بالأصالة.

والجواب عنه: أن المضارع يعتل باعتلال الماضي، كقولك: قام يقوم، ويصح بصحته، كقولك: عَورَ يَعْوَرُ، وليس أحدهما مشتقا من الآخر".

(١) الغرة المخفية ١/٨٦-٨٧.

المبحث الثالث: موقفه من نحويين آخرين.

عرض ابن الخباز العديد من أقوال العلماء وآرائهم سواء أكانت في المسائل والأحكام النحوية أم في الحدود والمصطلحات أم في ترتيبهم لأبواب النحو ومسائله، فمنهم من نقل عنه بكثرة كسيبويه والفارسي والسيرافي مع موافقته لهم في معظم نقله عنهم، ومنهم من عرض لهم موافقا لهم في مسائل ومخالفا لهم في أخرى كما فعل مع الزجاج، وابن جني، والجرجاني، والزمخشري، والذي يعنينا في هذا المبحث موقف ابن الخباز من آراء بعض العلماء خاصة ما انفردوا بها أو خالفوا فيها أغلب النحاة.

أولا: أبو إسحاق الزجاج.

في أصل التثنية خالف الزجاج النحويين جميعا بقوله إنها مبنية وليست معربه[١]، فذكر ابن الخباز قوله و لم يوافقه فيما ذهب إليه بل اتهمه بفساد رأيه معللاً سبب ردِّه، بقوله:[٢] "وقال أبو إسحاق الزجاج: هي مبنية، لتضمنها معنى واو العطف؛ لأن أصل (زيدان): زيد وزيد، وهذا فاسد؛ لأن المتضمن: ما صح ظهوره، كالألف واللام في (أمس)، والواو لا يصح إظهارها في التثنية".

وفي (حتى) رأى الزجاج أنها تكون حرف جر عند دخولها على الجملة[٣]، وضعّفه ابن الخباز، فقال:[٤] "إن الزجاج ذهب إلى أنها إذا دخلت على الجملة كانت حرف جر، كقولك: قام الناس حتى زيد قائم.

وهذا ضعيف جدًا؛ لأنه يفضي إلى تعليق حرف الجر عن العمل، وذلك غير معروف".

ثانيا: أبو الفتح عثمان ابن جني.

خالف ابن الخباز ابن جني في بعض المواضع وافقه فيها الناظم، ففي حد الحرف ذكر أن الحد الذي أورده الناظم هو حد ابن جني[٥] واسما هذا الحد بالرداءة، فقال:[١] "وقوله: (خال

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٩/١-٣٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٥١/٣، وشرح التصريح على التوضيح ٦٥/١.

(٢) الغرة المخفية ١٢١/١.

(٣) انظر: الجنى الداني ٥٥٢.

(٤) الغرة المخفية ٥٨٥/٢.

(٥) انظر: اللمع ٨.

من عَلَم الأسماء والأفعال) هو قول ابن جني: (ما لم تحسن فيه علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال). وهو رديء؛ لأنه عرَّف الحرف بما لا يعرف إلا بعد معرفة الحرف؛ لأن بعض علامات الأسماء والأفعال حروف، فصار في التحصيل: والحرف فضلة بلفظ خال من الحرف وهذا دور".

وقد يخالفه في ترتيبه لأبواب النحو حيث سار الناظم على نهجه كجعله لباب الوقف في أول كتابه[٢] مخالفا بذلك النحويين، قائلا:[٣]"عادة النحويين ذكر الوقف في أواخر الكتب؛ لأنه ليس من الأحكام الإعرابية. فهتك أبو الفتح هذا الحجاب، وتقيله يجي في قصيدته".

كذلك في شروط المفعول له حيثُ ذكر الناظم شرطاً منها وهو: أن يكون من غير لفظ الفعل، وعاب عليه هذا الشرط مشيرا إلى أنه لابن جني[٤]، بقوله:[٥] "أن يكون من غير لفظ الفعل، هذا الشرط ذكره ابن جني.

والصواب: أن يكون من غير معنى الفعل؛ لأنه لا يلزم من المخالفة في اللفظ المخالفة في المعنى، كقولنا: قعدت جلوسا، والاعتماد هاهنا على المعنى، فإن الطمع غير الزيادة؛ لأن الشيء لا يكون علة لنفسه".

ثالثا: عبد القاهر الجرجاني.

ذكر قسمًا من الحروف العاملة ثم أشار إلى إضافة الجرجاني[٦] حرفين منها معقبا على ذلك باحتياج قوله لمزيد من التفكير إذ قال:[٧] "وأضاف عبد القاهر إلى ذلك (إلا) في الاستثناء، و(الواو) التي بمعنى (مع). وفيه نظرٌ".

وفي معنى (رب) بيَّن أن معناها التقليل، وذكر قول الجرجاني بكونها للتكثير[٨] مع

---

(١) الغرة المخفية ١/٨٠.

(٢) انظر: اللمع ١٣.

(٣) الغرة المخفية ١/١١٣-١١٤.

(٤) انظر: اللمع ٥٨.

(٥) الغرة المخفية ١/٢٨١.

(٦) أشار ابن مالك إلى أن النصب بـــ(إلا) هو قول سيبويه والمبرد عن السيرافي وهو بخلاف ما قاله في المقتضب وهو قول الجرجاني أيضا، انظر: المقتضب ٤/٣٩٠، ٣٩٦، والجمل في النحو ٢٠، وشرح التسهيل ٢/٢٧١.

(٧) الغرة المخفية ١/٨٢.

(٨) انظر: المقتصد ٢/٨٢٩.

عرضه للشاهد الذي أورده من دون مخالفة له بل ألمح إلى قلة وروده بهذا المعنى وذلك عندما صنَّف القول الأول بكونه المشهور فيها، فقال:[١]"وقال عبد القاهر: تجيء للتكثير وأنشد:[٢]

فإنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الفِنَـــاءِ فَرُبَّمـــا أقامَ بهِ بَعدَ الوفودِ وُفُودُ"

رابعا: الزمخشري.

نقل ابن الخباز جملة من آراء الزمخشري وتفسيراته للمسائل النحوية أو حدوده وشواهده وخالفه في بعضها رادا عليه بعبارات فيها شيء من الحدة، كما فعل في جمع التأنيث فقد ذكر أن (عرفات) مؤنثة موافقا بذلك الناظم، وعرض استضعافَ الزمخشري لتأنيثه[٣] فرد عليه بقوله:[٤] "وخُيِّلَ إلى الزمخشري استضعاف التأنيث من حيث إن الألف والتاء للجمع والتأنيث، لا لتأنيث الواحد.

وهذا غلط؛ لأنه لا يتقاصر عمّا يؤنث بالتأويل، ويكفينا دليلا على تأنيثه قولهم: هذه، وفيها فيما حكينا".

وفي كون الشرط وجوابه فعلين مضارعين فلابد فيهما من الجزم، ذكر إجازة الزمخشري رفع الجواب، فأجاب عليه بقوله:[٥] "وأجاز الزمخشري رفع الجواب وهو بعيد".

والحقيقة أن الزمخشري لم يجز رفع الجواب إذا كانا مضارعين، وإنما أجازه مع الجزم إذا كان الجواب مضارعا والشرط ماضيا، فقال في المفصل:[٦] "فإذا كان مضارعين فليس فيهما إلا الجزم وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطًا فإذا وقع جزاء ففيه الجزم والرفع".

أيضا عاب عليه تسميته للنهي قال:[٧] "والزمخشري يسمى النهي نفي الأمر. وهذه عبارة ركيكة، والجيد تقدير الألفاظ في مواضعها".

---

(١) الغرة المخفية ١/١٨٨.

(٢) من الطويل، اُختلف في قائله فهو لأبي عطاء السندي في الشعر والشعراء ٢/٧٥٧، وأمالي القالي ١/٢٧٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٦٧، ولسان العرب ٣/٣١٣، وخزانة الأدب ٩/٥٣٩، ٥٤٤، ولمعن بن زائدة في أمالي المرتضى١/٢٢٣.

(٣) انظر: الكشاف ١/٢٤٥، وشرح المفصل ١/٤٦.

(٤) الغرة المخفية ١/١٣٧-١٣٨.

(٥) المرجع السابق ١/١٥٦.

(٦) المفصل ٤٣٩.

(٧) الغرة المخفية ١/١٥٤.

وبالرغم من انتقاده له إلا أنه أثنى على حدِّه لعطف البيان[١] منتقيا له دون غيره، فقال:[٢] "وقد اختلفت العبارات في تعريفه، وأحسن ما قيل فيه قول جار الله: (هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها ويتزل من المتبوع متزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها)".

(١) المفصل ١٥٩.

(٢) الغرة المخفية ٣٧٩/١.

المبحث الرابع: مذهبه النحوي.

فيما يظهر أن ابن الخباز ينتمي إلى المذهب البصري، وذلك لعدة أمور تثبت بصريته وهي:

(أ) انتسابه إلى مذهب البصريين عند ذكره لمذهب كل فريق بقوله: (ما ذهبنا إليه ومذهبكم)[١]، أيضا في ترجيحه للبصرة لكثرة سماعهم، قال: (أن مسموعنا أكثر)، بل وعبر بذلك صراحة في المسائل الخلافية التي عرضها بين الفريقين، حيث ذكر أنه من أصحاب هذا المذهب بقوله عند عرضه لأدلة الكوفة ورد نحاة البصرة عليهم (ورد أصحابنا عليهم)[٢]، أو (أفسد أصحابنا)[٣]، فهو بذلك يصرح بكونه واحدًا من أصحاب المذهب البصري، وهذا يعتبر من أقوى الأدلة التي تثبت بصريته.

(ب) ترجيحه للبصريين في أغلب المسائل النحوية التي ذكرها، فقد رجح رأي البصريين في تسع عشرة مسألة منها:

١- الأصل في اشتقاق الاسم.

وافق البصريين في اشتقاقها من (السَمُو).[٤]

٢- الفعل والمصدر أيهما مشتق من الآخر.

وافق البصريين في أن الفعل مشتق من المصدر.[٥]

٣- في (رب) هل هي حرف أم اسم؟

وافق البصريين في كونها حرف.[٦]

٤- ناصب المفعول الثاني إذا كان فعله متعديًا بالهمزة.

وافق البصريين بأن ناصبه الفعل المذكور.[٧]

---

(١) انظر: الغرة المخفية ٨٦/١.

(٢) انظر: المرجع السابق ٨٥/١-١٧٦، ٧٩١/٢.

(٣) انظر: المرجع السابق ٧٢٧/٢.

(٤) المرجع السابق ٨٥/١، سبق تخريج المسألة في صفحة ١٢١.

(٥) المرجع السابق ٨٨/١، سبق تخريج المسألة في صفحة ١٢٢.

(٦) المرجع السابق ١٨٧/١، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨٦/٢-٦٨٨، وأمالي السهيلي ٧١-٧٢، وشرح المفصل ٢٧/٨.

(٧) المرجع السابق ٢٤٣/١، سبق تخريج المسألة في صفحة ١٢٤.

٥- منع تقديم المميز على عامله المتصرف وفقا للبصريين.[١]

(ج) استعماله للمصطلحات البصرية في شرحه سواء في العلامات الإعرابية الرفع والنصب والجر أو مصطلحات الإعراب الظرف، والمفعول معه، والصرف والممنوع من الصرف، والفصل، وضمير الشأن، والأسماء الستة، وغيرها، فهو وإن عبر عن عدم الإشكال عنده في تسمية المصطلح إلا أنه اعتمد في غالب شرحه على البصرية و لم يكن حظ الكوفيين إلا القليل منها كالإشارة لاسم المصطلح عندهم.

(١) انظر: الغرة المخفية ٢٧٨/١، سبق تخريج المسألة صفحة ١٢٤.

الفصل الخامس
موقف ابن الخباز من الناظم

المبحث الأول	**موقفه من المسائل النحوية:** أولا: المسائل التي وافق فيها الناظم ثانيا: المسائل التي خالف فيها الناظم
المبحث الثاني	**موقفه من الألفية** أولا: الاعتذار عنه. ثانيا: الاستدراك عليه. ثالثا: النقد والاعتراض عليه. رابعا: موافقته.

المبحث الأول
موقفه من المسائل النحوية

المطلب الأول	المسائل التي وافق فيها الناظم
المطلب الثاني	المسائل التي خالف فيها الناظم

أولا: المسائل التي وافق فيها الناظم.

تظهر موافقة ابن الخباز للناظم من عدمها في المسائل الخلافية التي كانت بين النحاة ومناقشة ابن الخباز لها في شرحه للألفية، إذ نجده وافق الناظم في ترجيحه لعشرين مسألة خلافية، منها:

(١) في اشتقاق الاسم وافق الناظم في كونه مشتقا من السمو كما قال بذلك البصريين.[١]

(٢) الفعل والمصدر وأيهما مشتق من الآخر، ذهب إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفاقا للناظم والبصريين.[٢]

(٣) في جمع الاسم المقصور تحذف ألفه ويفتح ما قبلها كـــ(موسى وعيسى) يقال: موسَون وعيسَون، موافقا البصريين.[٣]

(٤) في عدم جمع الاسم المختوم بالتاء جمع مذكر سالم وفاقا للناظم الذي عدَّه شاذا، وهو مذهب البصريين، بخلاف الكوفيين في إجازتهم له.[٤]

(٥) وافق الناظم والبصريين في أن فعل الأمر مبني وليس معربًا كما يرى الكوفيون.[٥]

(٦) في نصب الفعل المضارع بعد (لام كي) بـــ(أن) المضمرة موافقا الناظم والبصريين، ومخالفا الكوفيين في أن الناصب للفعل هي (لام كي) نفسها.[٦]

(٧) في مجيء (كي) جارة موافقا للناظم والبصريين، ومخالفًا للكوفة بقولهم بأنها لا تكون إلا ناصبة.[٧]

---

(١) انظر: الغرة المخفية ٨٥/١، سبق تخريج المسألة في صفحة ١٢١.

(٢) انظر: المرجع السابق ٨٨/١، سبق تخريج المسألة في صفحة ١٢٢.

(٣) انظر: المرجع السابق ١٣٤/١، سبق تخريج المسألة في صفحة ١٢٤.

(٤) انظر: المرجع السابق ١٤٤/١، سبق تخريج المسألة في صفحة ١٢٤.

(٥) انظر: المرجع السابق ١٥٠/١، وانظر: اللامات ٩٤-٩٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٧/٢-٤٤٥، ومسائل خلافية في النحو١١٩-١٢٣.

(٦) انظر: الغرة المخفية ١٦٧/١. وانظر: اللامات ٦٦، والإنصاف في مسائل الخلاف٤٦٩/٢-٤٧٢، وشرح المفصل ١٩/٧-٢٠.

(٧) انظر: الغرة المخفية ١٧٥/١، ١٦١، وانظر: المفصل ٤٤٥، والإنصاف في مسائل الخلاف٤٦٥/٢-٤٦٨، وارتشاف الضرب١٦٤٥/٤.

(٨) منع مجيء التمييز معرفة، وما جاء منه معرفة فهو مفعول به لا تمييز موافقا للناظم والبصريين، ومخالفا الكوفيين في إجازتهم مجيئه معرفة.[١]

(٩) في جواز إتيان المفعول له معرفة ونكرة موافقا الناظم والنحويين ومخالفا لأبي عمر الجرمي الذي يرى لزوم مجيئه نكرة.[٢]

دراسة موجزة لبعض المسائل النحوية التي وافق فيها ابن الخباز الناظم.

المسألة الأولى: حكم فعل الأمر من حيث الإعراب أو البناء.

(أ) رأي الناظم وابن الخباز في المسألة.

ذهب الناظم إلى أن فعل الأمر مبني على السكون، موافقا بذلك البصريين، فقال في ألفيته:

وَالأمرُ كاضرِبْ بالسّكُونِ يُبْنَـــى وَاحْذِفْ عَليلاً كَامْضِ وَاغْزُ عَنَّـــا

ووافقه ابن الخباز في ذلك مبينا فساد ما ذهب إليه الكوفيون بقولهم إنه معرب مجزوم معتمدا في ترجيحه على دليل الاستصحاب فقال:[٣] "الأمر مبني على السكون، ولا سؤال فيه؛ لأن أصله البناء، وأصله: السكون.

وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم بـــ(لام الأمر المضمرة) وأصله عندهم: لـــ(تضرب).

والدليل على بنائه أنَّ كلَّ معرب لابد أن يختلف آخره بأكثر من حركة. . . ،

وقولهم: أصله لـــ(تضرب) فاسد؛ لأن الجازم أضعف من الجار، فإذا لم يضمر الجار، فالجازم أولى، وإذا حذف حرف المضارعة أشبه الماضي بالتجرد فعاد إلى البناء الذي هو أصله".

---

(١) انظر: الغرة المخفية ٢٧٩/١-٢٨٠، وانظر: ارتشاف الضرب ١٦٣٣/٤، وهمع الهوامع٣٤٤/٢.

(٢) انظر: الغرة المخفية ٢٨٢/١، وانظر: أسرار العربية ١٤٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٧٧/١، وشرح المفصل ٥٤/٢.

(٣) الغرة المخفية ١٥٠/١.

(ب) المسألة عند النحاة.[١]

اختلف النحاة في فعل الأمر على قولين في المسألة:

القول الأول:

أنه مبني على السكون وهو قول البصريين[٢]، وممن قال به سيبويه[٣]، والمبرد[٤]، وأبو بكر السراج[٥]، والزجاجي[٦]، والفارسي[٧]، والوراق[٨]، وابن جني[٩]، وأبو البركات الأنباري[١٠]، وأبو البقاء العكبري[١١]، وابن يعيش[١٢]، وابن عصفور[١٣]، وابن عقيل[١٤].

القول الثاني:

أنّه معرب مجزوم، وهو قول الكوفيين.[١٥]

– أدلة الفريقين.

أولاً: البصريون، ومن أدلتهم:

(١) أن الأصل في الأفعال البناء وأصل البناء السكون.

(٢) أن ما جاء على وزن (فَعَالِ) من أسماء الأفعال كـــ(نَزَالِ، وتَرَاك، ومَنَاع) مبني؛

---

(١) ينظر في هذه المسألة اللامات ٩٤-٩٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٢٧-٤٤٥، ومسائل خلافية في النحو١١٩-١٢٣، وشرح المفصل ٧/٦١-٦٢، وشرح الرضي على الكافية ٤/١٢٥.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٢٧.

(٣) انظر: الكتاب ١/١٢.

(٤) انظر: المقتضب ٢/١٣١.

(٥) انظر: الأصول في النحو ٢/١٧٤.

(٦) انظر: اللامات ٩٥.

(٧) انظر: الإيضاح ٢٤٠، ٧٦.

(٨) انظر: علل النحو١٤٩-١٥٠.

(٩) انظر: اللمع ١٢٣.

(١٠) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٤٤٥.

(١١) انظر: مسائل خلافية في النحو١٢٣.

(١٢) انظر: شرح المفصل ٧/٦٢.

(١٣) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/٦٠.

(١٤) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٣٨.

(١٥) انظر: معاني القرآن ١/٤٧٦، واللامات٩٤، والإنصاف في مسائل الخلاف٢/٤٧٢.

لأنه ناب عن فعل الأمر، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيا لما بني ما ناب عنه.

(٣) إذا كان حرف الجر لا يعمل مع الحذف فحرف الجزم أولى؛ لأن حرف الجر يدخل على الأسماء وحرف الجزم يدخل على الأفعال وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال.

ثانيًا: الكوفيون، ومن أدلتهم ما يلي:

(١) أن الأصل في الفعل هو اقترانه (اللام) إلا أنها حذفت طلبا للتخفيف لكثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة كما في قولهم: (أيش) والأصل: أي شيء، وكقولهم: (عم صباحا) والأصل فيه: انعم صباحا، ومن أمثلة اقتران هذه (اللام) بالفعل:

- قوله تعالى:[١] ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾، في قراءة من قرأ (فَلْتَفْرَحُوا) بالتاء من أئمة القراء.

- وفي الحديث (**ولتزره ولو بشوكة**)[٢]، أي: زره.

- وقوله عليه السلام في بعض مغازيه:[٣] (**لتأخذوا مصافكم**) أي: خذوا، وقوله: (**لتقوموا إلى مصافكم**) أي: قوموا.

---

(١) سورة يونس، آية: ٥٨، وهي قراءة أُبي بن كعب في إعراب القرآن/٢٢٤، وقراءة أُبي بن كعب والحسن وأبي رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج وأبي جعفر والسلمي وقتادة والجحدري١ وهلال بن يَسَاف والأعمش وعباس بن الفضل وعمرو بن فائد في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٣١٣/١، وقراءة يعقوب في حجة القراءات ٣٣٣.

(٢) انظر: صحيح البخاري٧٩/١ (باب وجوب الصلاة في الثياب) ونصه"يزره ولو بشوكه"، وسنن أبي داوود١٧٠/١(باب في الرجل يصلي في قميص واحد) ونصه"وازرره. . . "، وسنن النسائي٢/ ٧٠ (الصلاة في قميص واحد) ونصه"وزره عليك. . "، وهو في جميعها لم يسبق الفعل بـــ(اللام) فلا دليل على هذه الروايات.

(٣) انظر: سنن الترمذي ٣٦٨/٥ (باب ومن سورة ص) ونصه "على مصافكم. . "، ومسند أحمد ٤٢٢/٣٦ (حديث معاذ بن جبل) ونصه"كما انتم على مصافكم. . "، ومسند البزار١٨/١٢(مسند ابن عباس رضي الله عنهما)ونصه"اثبتوا على مصافكم. . "، فلم ترد الروايتان في كتب الحديث، إلا أن رواية (لتأخذوا) في دلالة دخول (لام الأمر) على الفعل وردت في رواية أُخرى في قوله صلى الله عليه وسلم «لتأخذوا مناسككم» في (باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر) صحيح مسلم٩٤٣/٢، ومسند أحمد (مسند جابر بن عبدالله رضي الله عنه) ٣١٢/٢٢، ٤٦١، ٢٨٦/٢٣، وسنن أبي داوود (باب في رمي الجمار)٢٠١/٢.

- وقول الشاعر:[١]

لِتَقُمْ أنْتَ يَــابْنَ خَيْــرِ قُــرَيْشٍ فَلْتُقَــضِّي حَــوَائِجَ المُــسْلِمِينَا

(٢) أنه أُعرب قياسًا على فعل النهي فكما أن فعل النهي معرب مجزوم، نحو: لا تفعل، فكذلك فعل الأمر؛ لأنه ضد النهي، فهو من حمل الشيء على ضده، كما يحمل على نظيره.

(٣) حذف حرف العلة من الفعل المعتل كـــ(اغْزُ، وارْمِ، واخْشَ)، فدَّل على أنه مجزوم بـــ(لام) مقدرة كمثل: لم يغز، و لم يرم، و لم يخش، بحذف حرف العلة.

(٤) ورد عن العرب إعمال حرف الجزم مع الحذف لكثرة الاستعمال، كقول الشاعر:[٢]

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُــلُّ نَفْــسٍ إذا ما خِفْــتَ مــنْ أمــر تَبَــالا

والتقدير فيه: لتفد نفسك

وبعد عرض أدلة الفريقين يمكن القول بأن فعل الأمر مبني لا معرب؛ لأن الأصل في الأفعال كلها أن تكون مبنية وما أعرب منها كالفعل المضارع فلأنه ضارع الأسماء فإذا زالت المضارعة عاد إلى أصله وهو البناء.[٣]

وما ذهب إليه الكوفيون من إعمال الجزم مع حذف (اللام) فلا يعتد به، لعدم وجود قرينة تدل على المحذوف، وما استدلوا به من إعمال الجزم مع الحذف فهو من ضرورة الشعر.

المسألة الثانية: ناصب الفعل المضارع بعد (لام كي).

(أ) رأي الناظم وابن الخباز في المسألة.

يرى الناظم أن الناصب للفعل هو (أن) المضمرة بعد (لام كي) موافقا بذلك البصريين، فقال في ألفيته:

---

(١) من الخفيف، مجهول القائل، وهو في الإنصاف٢/٤٢٧-٤٢٨، وتذكرة النحاة ٦٦٦، ومغني اللبيب ٣٠٠، ٧١٦، وشرح التصريح١/٥١، ٢/٣٩٥، وشرح شواهد المغني ٢/٦٠٢، وخزانة الأدب٩/١٤، ١٠٦.

(٢) من الوافر، اختلف في قائله فلأبي طالب في شرح شذور الذهب٢٧٥، وله أو لحسان وليس في ديوانه في خزانة الأدب ٩/١١، ولحسان في شرح الرضي٤/١٢٥، وبلا نسبة في الكتاب ٣/٨، والمقتضب٢/١٣٢، والأصول ٢/١٧٥، والمفصل٤٥١.

(٣) ينظر شرح المفصل ٧/٦١.

وَنَصْبُهُ بِأَنْ وَلَنْ ثُمَّ إِذَنْ وَأَحْرُفٌ فيها أَتَى إضْمَارُ أَنْ
كَيْ لامُ كَيْ لامُ الجُحُودِ حَتَّى وَالفاءُ وَالواوُ إِذَا أَجَبْتَا

ووافقه ابن الخباز في ذلك واستدل بالقرآن مبينا خطأ الكوفيين بقولهم إن (لام كي) هي الناصبة للفعل، فقال:[١]" وأما (لام كي) فكقولك: زرتك لتكرمني، وأصله: لأن تكرمني، فأضمرت (أن)؛ لأن اللام من حروف الجر، فهي من عوامل الأسماء، وعامل الاسم لا يعمل في الفعل.

وقد جاءت (أن) بعدها صريحة في قوله: [٢]﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾، وهذا يدل على أنها غير ناصبة كما قال الكوفيون".

(ب) المسألة عند النحاة.[٣]

اختلف النحويون في ناصب الفعل المضارع بعد (لام كي)، على قولين تفرع عن كل واحد منهما قول متضمن لذلك الرأي مع زيادة في التقدير وهما:

القول الأول:

أن الناصب للفعل (أن) المضمرة بعد (لام كي)، وهو مذهب جمهور البصريين[٤] وممن قال به سيبويه[٥]، والمبرد[٦]، وابن السراج[٧]، وابن جني[٨]، والزمخشري[٩]، وابن مالك[١٠]، وابن يعيش[١١]، وأبي حيان[١]، والشاطبي[٢].

---

(١) الغرة المخفية ١٦٧/١.

(٢) سورة الزمر، آية: ١٢.

(٣) ينظر في هذه المسألة اللامات ٦٦، والإنصاف في مسائل الخلاف٤٦٩/٢-٤٧٢، وشرح المفصل ١٩/٧-٢٠، والجنى الداني ١١٥، وارتشاف الضرب ١٦٦٠/٤، وهمع الهوامع ٤٠٢/٢-٤٠٣،.

(٤) انظر: اللامات٦٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٩/٢، والجنى الداني ١١٥.

(٥) انظر: الكتاب٥/٣.

(٦) انظر: المقتضب ٧/٢.

(٧) انظر: الأصول في النحو١٥٠/٢.

(٨) انظر: اللمع١٣١.

(٩) انظر: المفصل في صنعة الإعراب ٣٢٥.

(١٠) انظر: شرح التسهيل ٤/. ٤٩.

(١١) انظر: شرح المفصل٢٠/٧.

وأضاف السيرافي وابن كيسان[٣] جواز إضمار (كي) بدلا من (أن)، معللين بإظهار العرب لـــ(أن) أو(كي) بعد هذه (اللام).

القول الثاني:

قول أكثر الكوفيين[٤] بأن (لام كي) هي الناصبة للفعل من غير تقدير لـــ(أن) وما ظهر بعدها من (أن) أو (كي) فهو مؤكد لها.

وقدَّر ثعلب كون الناصب (لام كي) لقيامها مقام (أن).[٥]

الأدلة:

أدلة القول الأول:

(١) أن (اللام) من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.

(٢) أنه وجب إضمار (أن) دون غيرها؛ لأن (أن) والفعل بمنزلة المصدر فحسن دخول حرف الجر عليه وهو (اللام)، كما أنها أولى من غيرها بالإضمار فهي أم الباب.

(٣) أنها حذفت للتخفيف، كحذفهم (لام الأمر) و (تاء المخاطب) في أمر المواجه للتخفيف.

أدلة القول الثاني.

(١) أنها نصبت الفعل لقيامها مقام (كي) واشتمالها على معناها.

(٢) نصبت (اللام) بنفسها لإفادتها معنى الشرط، فأشبهت (أن) الشرطية، وفرقوا بينهما بأن جزموا بـــ(أن) ونصبوا بـــ(اللام).

(٣) أن هذه (اللام) تجزم الأفعال في الأمر والدعاء، نحو: ليقم زيد، وليغفر الله لعمرو، فكما جاز أن تعمل في المستقبل الجزم جاز أيضًا أن تعمل في بعض أحوالها النصب.

---

(١) انظر: الجنى الداني ١١-١١٥.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٢٩/٦.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه١٩٥/٣.

(٤) انظر: اللامات٦٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٩/٢.

(٥) وهذا القول خصَّه الفراء في دخول هذه (اللام) على الفعلين (أردت وأمرت) بقوله: "والعرب تجعل (اللام) التي على معنى (كي) فِي موضع (أن) فِي أردت وأمرت"معاني القرآن ٢٦١/١، وثعلب جعل هذه (اللام) نائبة عن (أن)عامة في كل موضع.

وبعد عرض أدلة الفريقين يتبين أن (أن) المضمرة هي الناصبة للفعل بعد لام كي وليس كما يقول الكوفيون بأن (اللام) هي الناصبة للفعل فاللام في الأصل حرف جر فهي من عوامل الأسماء فلا تعمل في الأفعال.(١)

كما أنَّ (أن) اختصت بالإضمار دون غيرها؛ لأنها أصل الحروف في العمل فهي أقوى من أخواتها.(٢)

المسألة الثالثة: مجيء المفعول له معرفة.

(أ) رأي الناظم وابن الخباز في المسألة.

وافق الناظم جمهور النحويين في جواز مجيء المفعول له معرفة ونكرة، فقال في ألفيته":

ثُمَّ الــذي سُــمّيَ مفعــولاً لَــهُ . . . . . .

وجــاءَ بــالتعريفِ والتنكــرِ ((يركبُ كُــلَّ عــاقرٍ جُمْهُــوْرِ

مَخَافَــةً وزَعَــلَ المَحْبُــوْرِ والهولَ مِنْ تَهَــوُّلِ الهُبُــورِ))(٣)

ووافقه ابن الخباز في ذلك لما يعضد رأيهم من المسموع فقال:(٤) "ويجوز عند النحويين إلّا أبا عُمَر الجرمي أن يكون معرفة ونكرة؛ لأنه مفعول، وليس في المفاعيل ما يمتنع من النوعين.

وينصر قول العامة قوله تعالى:(٥) ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾.

والرجز الذي أنشده للعجّاج –وهو من أبيات الكتاب– وقد جاء فيه المعرفة والنكرة".

(ب) المسألة عند النحاة.(٦)

---

(١) ينظر الكتاب٣/٦.

(٢) ينظر علل النحو١٩٥.

(٣) من الرجز، للعجاج في ديوانه١/٣٥٤-٣٥٥، والكتاب١/٣٦٩، والأصول١/٢٠٨، وشرح أبيات سيبويه١/١٧٤، والمفصل٨٧، وشرح شواهد الإيضاح١٨٤، وخزانة الأدب٣/١١٤.

(٤) الغرة المخفية ١/٢٨٢.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٦٥.

(٦) ينظر في هذه المسألة أسرار العربية١٤٨، واللباب في علل البناء والإعراب١/٢٧٧، وشرح المفصل٢/٥٤، وارتشاف الضرب٣/١٣٨٧-١٣٨٨، وشرح الأشموني١/٤٨٤، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب٣/١١٤.

اختلف النحاة في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: يرى جواز مجيء المفعول له معرفة أو مضافا إلى معرفة، وهم جمهور النحويين كما أشار إلى ذلك العكبري بقوله:[١] "ويجوز أن يكون المفعول له نكرة بلا خلاف. . . فأما المعرفة فذهب الجمهور إلى جواز جعلها مفعولا له ومنعه الجرمي والدليل على جوازه قول العجاج"، وممن نص على ذلك سيبويه[٢]، والفراء[٣]، وابن السراج[٤]، والفارسي[٥]، والزمخشري[٦]، وأبو البركات الأنباري[٧]، وابن يعيش[٨]، وأبو حيان[٩]، وأبو علي الشلوبين[١٠]، والمرادي[١١]، وابن الصائغ[١٢]، وابن عقيل[١٣]، والأشموني[١٤].

القول الثاني: مَنْ يشترط في المفعول له أن يكون نكرة وما جاء فيه (أل) فهي زائدة، أو كان مضافا فإضافته غير محضة وهو قول الجرمي[١٥]، والرياشي[١٦]، والمبرد[١].

---

(١) اللباب ٢٧٧/١.

(٢) انظر: الكتاب ٣٦٩/١-٣٧٠.

(٣) انظر: معاني القرآن ١٧/١.

(٤) انظر: الأصول في النحو ٢٠٨/١.

(٥) انظر: الإيضاح ١٧٠.

(٦) انظر: المفصل في صنعة الإعراب ٨٧.

(٧) انظر: أسرار العربية ١٤٧.

(٨) انظر / شرح المفصل ٥٤/٢.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ١٣٨٧/٣.

(١٠)انظر: التوطئة ٣٤٥.

(١١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٦٥٦/٢

(١٢) انظر: اللمحة في شرح الملحة ٣٦٣/١.

(١٣) انظر: شرح ابن عقيل١٨٧/٢.

(١٤) انظر: شرح الأشموني ٤٨٤/١.

(١٥) انظر: أسرار العربية ١٤٧، واللباب في علل البناء والإعراب٢٧٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٥٠٩/١.

(١٦) انظر: شرح المفصل٥٤/٢، وارتشاف الضرب ١٣٨٧/٣، وشرح الأشموني٤٨٤/١. **والرياشي** هو أبو الفضل عباس بن الفرج كان مولى محمد بن سليمان بن علي الرياشي، روى عن الأصمعي كثيرًا، إمام نحوي عالما بالرواية واللغة والشعر، مات سنة (٢٥٧هـ) انظر: أخبار النحويين البصريين٦٩، وتاريخ العلماء النحويين ٧٥، وإنباه الرواة ٢/ ٣٦٧.

أدلة القول الأول.

استدل أصحابه بالسماع فمن أدلتهم:

- قوله تعالى:[٢] ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾.

- وقوله تعالى:[٣] ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾.

- قول الراجز، وهو العَجّاج:[٤]

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ مَخافةً وزَعَلَ المَحْبُورِ

والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ القبورِ

- وقول حاتم:[٥]

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكَرِيمِ ادِّخارَهُ وأعرض عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّما

- وقول الشاعر:[٦]

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

أدلة القول الثاني.

١- قالوا إن من شروطه التنكير؛ لأن المراد ذكر ذات السبب فتغني النكرة في ذلك ولا يحتاج إلى التعريف.

٢- قاسوه على الحال والتمييز في مجيئها نكرة.

٣- أن الإضافة مقدرة بنية الانفصال، ولا يكتسب التعريف من المضاف إليه.

وبعد عرض أدلة الفريقين يتضح صحة مجيء المفعول له معرفة وذلك لسببين الأول: ورود السماع فيه من القرآن الكريم والشواهد الشعرية، والثاني: الإجماع على جواز مجيئه من جمهور النحاة.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب٣/١٣٨٧، وشرح الأشموني١/٤٨٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٩.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٦٥.

(٤) من الرجز، للعجاج في ديوانه ٢٨، وهو في الكتاب ١/ ١٨٥، وشرح السيرافي ٢/ ١١٠، وابن يعيش ٣/ ٥٤، وخزانة الأدب ١/ ٤٨٨.

(٥) من الطويل، لحاتم الطائي في ديوانه٤٥ ورواية عجزه: "وأصفح من. . "، وهو في الكتاب١/٣٦٨، ولسان العرب ٤/٦١٥، والأصول في النحو١/٢٠٧، وشرح أبيات سيبويه ١/١٧٢، واللمع٥٩، وخزانة الأدب٣/١٢٢.

(٦) من الرجز، مجهول القائل، وهو في شرح الكافية الشافية٢/٦٧٢، واللمحة في شرح الملحة١/٢٦٤، وتوضيح المقاصد٢/٦٥٥، وشرح ابن عقيل٢/١٨٧، والمقاصد النحوية٢/٣١٥، وشرح الأشموني١/٤٨٣-٤٨٤.

ثانيا: المسائل التي خالف فيها الناظم.

خالف ابن الخباز الناظم في أحد عشر مسألة نحوية وهي:

(١) يرى الناظم جواز حذف (ما) النافية من الفعل المضارع إذا كان جوابا للقسم، وخالفه ابن الخباز في ذلك "وما رأيت في كتب النحو إلا حذف (لا) وقد ذكر يحيى حذف (ما). وقال لي شيخنا -رحمه الله-: لا يجوز؛ لأن التصرف في (لا) أكثر من التصرف في (ما)".[١]

(٢) في الممنوع من الصرف يرى الناظم أن العلم الأعجمي الثلاثي المتحرك الوسط غير منصرف وخالفه ابن الخباز في ذلك بقوله:[٢] "وكلام يحيى يؤذن بأن الثلاثي المتحرك الأوسط غير منصرف.

ونص ابن بابشاذ خلافه، وقوله الحق، لقلة العدد وخفة التذكير".

وفي موضع سابق قال:[٣] "العلم ضربان: ثلاثي، وما زاد عليه، فالثلاثي ينصرف مذكرا – تحرك أوسطه أو أسكن–".

(٣) في القسم يرى الناظم أن (عَمْر) في قولك: عمر الله لأفعلن، منصوب على أنه مصدر، وخالفه ابن الخباز بقوله:[٤] "وقد زعم يحيى بأنه مصدر، وفيه تكلّف، والجيد أن يكون على حد قولنا: أباك لأفعلن".

(٤) في الفاعل إذا كان حقيقي التأنيث يرى الناظم عدم وجوب تأنيث الفعل المفصول عنه بفاصل وخالفه ابن الخباز بوجوب التاء سواء فصل الفعل أو لم يفصل وأن ما ذكره الناظم مخصوص بالشعر.[٥]

(٥) في شروط المفعول له ذكر الناظم منها أن يكون من غير لفظ الفعل موافقا بذلك ابن جني الذي قال بهذا الشرط،[٦] وخالفه ابن الخباز بأن يكون من غير معنى الفعل فقال:[٧]

---

(١) الغرة المخفية ٢٠٣/١.
(٢) المرجع السابق ٢١٩/١.
(٣) المرجع السابق ٢١٧/١.
(٤) المرجع السابق ١٩٨/١.
(٥) انظر: المرجع السابق ٢٣١/١.
(٦) انظر: اللمع ٥٨.
(٧) الغرة المخفية ٢٨١/١.

"والصواب: أن يكون من غير معنى الفعل؛ لأنه لا يلزم من المخالفة في اللفظ المخالفة في المعنى".

(٦) أجاز الناظم تقديم التمييز على عامله المتصرف وخالفه ابن الخباز برده أدلة المجيزين، بل يرى أنَّ قول يحيى في قصيدته:

ولا تُــؤَخِّرْ عامِــلَ الّتمييــزِ وَحَكَمُــوا في الفِعْــلِ بــالتّجْوِيْزِ

تخليط في النقل لإيهامه اتفاق النحاة وليس كذلك.[١]

(٧) في المفعول معه يرى الناظم أن (الواو) وضعت موضع (مع) المحذوفة، فانتقل نصب (مع) إلى ما بعد (الواو) وخالفه ابن الخباز بقوله:[٢] "وأبطل النحويون ذلك بأن قالوا: (مع) ظرف، وما بعد (الواو) ليس بظرف".

(٨) منع الناظم تقديم خبر مادام على اسمها أما ابن الخباز فيرى بأن ما كان أوله (ما) النافية فيقدم خبره على اسمه لذا انتقد الناظم في منعه بقوله:[٣] "وأما (مادام) فما رأيت أحدا منع تقديم خبرها على اسمها إلا يحيى".

(٩) يرى الناظم أن (اللام) في اسم الفاعل (الضارب) معرفة وخالفه ابن الخباز بأنها صلة.[٤]

(١٠) منع الناظم حذف حرف النداء من اسم الله تعالى وخالفه ابن الخباز بقوله:[٥] "وذكر يحيى أن اسم الله تعالى لا يحذف منه حرف النداء، واحتجَّ باشتباه النداء بغيره. وفي هذا نظر؛ لأنه إذا قيل: الله اغفر لي، علم أنه نداء".

(١١) في التحقير ذكر الناظم شذوذ تحقير الترخيم كقولهم في أزهر: زهير وفي عثمان: عثيم، وخالفه ابن الخباز بأن النحويين قاسوه.[٦]

---

(١) انظر: الغرة المخفية ١/٢٧٧-٢٧٩.

(٢) المرجع السابق ١/٢٨٤.

(٣) المرجع السابق ٢/٤٢٢.

(٤) انظر: المرجع السابق ٢/٤٨١-٤٨٢.

(٥) المرجع السابق ٢/٥١٧-٥١٨.

(٦) انظر: المرجع السابق ٢/٦٣٩.

دراسة موجزة لبعض المسائل النحوية التي خالف فيها ابن الخباز الناظم.

المسألة الأولى: تقديم خبر (مادام) على اسمها.

منع الناظم تقديم خبر (مادام) على اسمها إذ قال في ألفيته:

وَلا يجُـــوزُ أنْ تُقَـــدِّمَ الخَبَـــرْ على اسْمِ مَادَامَ وجازَ في الأُخَـــرْ

وخالفه ابن الخباز في ذلك بأنه لم ينسب للنحاة أنهم منعوا تقديم خبر (مادام) على اسمها وإنما انفرد الناظم بهذا الرأي مخالفا بذلك عامة النحويين، فقال:(١) "وأما ما في أوله (ما النافية) فيقدم خبره على اسمه لا غير، تقول: مازال قائمًا زيد؛ لأنه فعل متصرف،. . . وأما (مادام) فما رأيت أحدا منع تقديم خبرها على اسمها إلا يحيى".

– المسألة عند النحاة.(٢)

أجاز النحاة جميعا تقديم خبر (ما دام) على اسمها و لم يخالفهم في ذلك إلا ابن معطي مما دعا الرضي إلى تخطئته في الكافية بقوله: (٣) "ذكر ابن معط: أن خبر (ما دام) لا يتوسط بينه وبين الاسم، وهو غلط لم يذكره غيره"، وبيَّن ابن مالك سبب تلك المعارضة وهي مخالفته المسموع من كلام العرب ومخالفته القياس بقوله:(٤) "وقد وقع في ذلك ابن معطٍ رحمه الله فضمن ألفيته منع توسيط خبر (ليس) و(مادام)، وليس له في ذلك متبوع، بل هو مخالف للمقيس والمسموع"، والنحاة في ذلك ساروا على رأي سيبويه في إجازته تقديم خبر (كان) وأخواتها على أسمائها بما فيهم (ما دام) وهو ما نصَّ عليه بقوله:(٥) "كان ويكون، وصار، وما دام، وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر. تقول: كان عبد الله أخاك،. . . وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب؛ لأنه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب" فتبعه النحاة في ذلك.

---

(١) الغرة المخفية ٤٢٢/٢.

(٢) ينظر في هذه المسألة شرح التسهيل ٣٤٩/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٠/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٩٤/١-٤٩٥، وأوضح المسالك ٢٣٧/١-٢٣٩، وشرح ابن عقيل ٢٧٣/١-٢٧٤، وشرح الأشموني ٢٣١/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٠٠/٤.

(٤) شرح التسهيل ٣٤٩/١.

(٥) الكتاب ٤٥/١

الأدلة التي استند عليها المجيزون:

(أ) السماع، ومن أدلتهم:

- قول الشاعر:[١]

مادَامَ حافِظُ سرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِــهِ فَهْوَ الذي لَسْتُ عَنْهُ راغِبًا أبَــدا

- وقول الآخر:[٢]

لاَ طيبَ لِلعَيشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّــصَةً لذَّاتُهُ بِادِّكَــارِ المَــوْتِ والهَــرَمِ

- وقول الآخر:[٣]

وَأَحْبِسُهَا ما دَامَ لِلزَيْتِ عَاصِــرٌ وَمَا طَافَ فَــوْقَ الأرْضِ حَــافٍ

(ب) القياس، ومن أدلتهم:

(١) شبهها بالمفعول به فكما جاز تقديم المفعول على الفاعل كذلك جاز تقديم خبرها على اسمها.[٤]

(٢) القياس على (ليس) فكما جاز توسيط خبر (ليس) وهي أضعف من (دام) في عدم تصرفها اللازم وشبهها بـــ(ما) النافية معنًا، وبـــ(ليت) لفظًا، فجواز تقديم خبر (مادام) أولى.[٥]

ويظهر أن ما اختاره ابن الخباز هو الصواب في جواز تقديم خبر (مادام) على اسمها، فالناظم لم يورد دليلا عن سبب منعه فضلا عن موافقة ابن الخباز لعامة النحاة لما يدعم قولهم من الأدلة السماعية والقياسية، إضافة إلى إجماعهم على جواز التقديم قال ابن إياز:[٦] "وأما تقديم خبرها على اسمها فجائز، كقولك: لا أكلمك ما دام قائما زيد، وما وقفت في تصانيف أهل العربية متقدمهم ومتأخرهم على نص يمنع من ذلك، ولقد أكثرت السؤال

---

(١) من البسيط، مجهول القائل، وهو في تخليص الشواهد٢٤٠، وشرح التصريح على التوضيح١/٢٤٣.

(٢) من البسيط، مجهول القائل، وهو في توضيح المقاصد والمسالك١/٤٩٤، وأوضح المسالك١/٢٣٩، وشرح قطر الندى ١٣١، وشرح ابن عقيل١/٢٧٤، وشرح شذور الذهب٢/٤٩٣، وشرح الأشموني١/٢٣١.

(٣) من الطويل، للمزرد بن ضرار الغطفاني في ديوانه٤٣، وهو في المفضليات٩٨، وفي تاريخ الأدب الجاهلي٣٥٨.

(٤) ينظر أسرار العربية ١١٦.

(٥) ينظر شرح التسهيل ١/٣٤٩.

(٦) المحصول في شرح الفصول ١/٣٢٣.

والفحص عنه فما أخبرت بأن أحدا يوافق هذا المصنف في عدم جوازه"، إضافة إلى أن ابن الخباز أورد في شرحه رواية تظهر تراجع الناظم عن قوله بمنعه النقل عنه في هذه المسألة.

المسألة الثانية: أصل (أل) في اسم الفاعل.

ذهب الناظم في ألفيته إلى أن (أل) في اسم الفاعل حرف تعريف، فقال:

فَإنْ تُــرِدْ بــهِ المُــضيِّ فأَضِــفْ وَإنْ تُعرِّفْــهُ بــــلامٍ وَأَلِــــفْ

وخالفه ابن الخباز في ذلك فهو يرى أنها ليست معرفة وإنما موصولة، فقال:[١] "وإذا أدخلت (الألف) و(اللام) على اسم الفاعل، كالضارب فهو موصول، وهو صلة. . .

وفي كلام يحيى نظر. . . أنه جعل (اللام) معرفة، والمعرفة بعيدة من مذهب الفعل، وقد ذهب إلى ذلك".

رأي النحاة في المسألة.[٢]

اختلف النحاة في (أل) الداخلة على اسم الفاعل على أربعة أقوال:

القول الأول: أنها اسم موصول، وهو مذهب الجمهور، منهم سيبويه[٣]، وأبو بكر السراج[٤]، وأبو علي الفارسي[٥]، وابن مالك[٦]، والرضي[٧]، وابن عقيل[٨]، وابن هشام[٩].

القول الثاني: أنها حرف تعريف، وهو قول الأخفش، والمازني في أحد قوليه[١٠]، وتبعهم الناظم في ذلك.

---

(١) الغرة المخفية ٢/٤٨١-٤٨٢.

(٢) ينظر في هذه المسألة شرح الرضي على الكافية٣/١١-١٢، وارتشاف الضرب ١/١٠١٣، والجنى الداني٢٠٢، والمساعد على تسهيل الفوائد١/١٤٩، وشرح الأشموني ١/١٣٩، وشرح التصريح على التوضيح١/١٦٠.

(٣) انظر: الكتاب ١/١٣٠.

(٤) انظر: الأصول في النحو ٢/٢٦٥.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١/١٠١٣، والمساعد على تسهيل الفوائد١/١٤٩.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/٢٠٣.

(٧) انظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٤٠.

(٨) انظر: شرح ابن عقيل ١/١٥٦.

(٩) انظر: شرح شذور الذهب١٩٢، وشرح قطر الندى وبل الصدى٢٧٠.

(١٠) انظر: شرح التسهيل ١/٢٠٠، وشرح الرضي على الكافية٣/١١، وشرح التصريح على التوضيح١/١٦٠.

القول الثالث: أنها حرف موصول، وهو قول المازني الثاني.[١]

القول الرابع: أنها منقوصة من (الذي) وهو قول الزمخشري.[٢]

أدلة أصحاب هذه الأقوال.

القول الأول:

ومما استدلوا به في كونها موصول اسمي ما يلي:

(١) عودة الضمير عليها في نحو قولك: جاء الضاربها زيد.

(٢) ورود الصفة معها خالية عن الموصوف، نحو: جاء الكريم، فدل على أنها اسم موصول اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف.

(٣) أن اسم الفاعل يعمل معها بالماضي، فهو في تأويل الفعل.

(٤) جواز دخولها على الفعل كقول الشاعر:[٣]

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْتُرضَى حُكومَتُهُ ولا الأَصِيل وَلَا ذِي الرَّأي والجَدَلِ

القول الثاني والثالث:

استدلوا على حرفيتها بتخطي العامل لها نحو: مررت بالضارب، فـــــ(ضارب) مجرور، ولا موضع لـــ(أل) من الإعراب كغيرها من الأسماء.

القول الرابع:

استدل أصحابها بكونها منقوصة من (الذي) بتخفيفهم لهذا الموصول بقولهم: اللذِ أو اللذْ ثم اقتصروا بعد ذلك على (الألف واللام).

ويظهر أن مذهب الجمهور هو الصواب في جعلها اسم موصول نظرا لبعد كونها حرف سواء حرف تعريف الذي هو خاص بالأسماء أو موصول نظرا لعدم تأولها بالمصدر[٤]، كما

---

(١) انظر: الجنى الداني ٢٠٢، وارتشاف الضرب ١٠١٣/١، والمساعد على تسهيل الفوائد١٤٩/١، وأوضح المسالك١٥٩/١.

(٢) انظر: المفصل ١٨٣، وشرح المفصل ١٥٤/٣، وشرح الرضي على الكافية١١/٣.

(٣) من البسيط، للفرزدق وليس في ديوانه، وهو في تهذيب اللغة ٨٠/١٣، ٣٣٢/١٥، والإنصاف ٤٢٤/٢، ولسان العرب٩/٦، ٥٦٥/١٢، وشرح التصريح٣٢/١، ١٧٠، وخزانة الأدب٣٢/١، وتاج العروس(ل ٥ م)٤٥٩/٣٣.

(٤) ينظر همع الهوامع ٣٢٩/١.

أن لام (الذي) زائدة بخلاف اللام الموصولة.[١]

المسألة الثالثة: عامل نصب المفعول معه.

ذهب الناظم إلى أن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف؛ لأن (الواو) فيه هيئت لذلك في أنها وضعت موضع (مع)، حيث قال في ألفيته:

ثُمَّ الذي سُـــمِّيَ مفْعُـــوْلاً معَـــهْ تَنْـــصِبْهُ إِذْ مَـــــعَ واوٌ مَوْضِـــــعَهْ

وخالفه ابن الخباز في ذلك فهو يأخذ بمذهب سيبويه[٢] بأن الناصب له هو الفعل الذي قبله بتوسط (الواو) فقال في شرحه:[٣] "وإذا قلت: قمت وعبدالله، فمذهب سيبويه أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو بينهما، ويدل عليه أن إسقاطها يخل بالمعنى كالباء في قولك: مررت بزيد.

وقول يحيى: (إِذْ مَعَ واوٌ مَوْضِعَهْ) يؤذن بأنه تمثل أبا الحسن في نصب المفعول معه؛ لأن رأيه أن الأصل في قولك: قمت وزيدا، قمت مع زيد، فحذفت (مع) ووضعت (الواو) موضعها، فانتقل نصب (مع) إلى ما بعد الواو.

وأبطل النحويون ذلك بأن قالوا: (مع) ظرف، وما بعد (الواو) ليس بظرف".

رأي النحاة في المسألة.[٤]

اختلف النحاة في هذه المسألة على خمسة أقوال:

القول الأول: أنه منصوب بالفعل الظاهر الذي يسبق (الواو) التي بمعنى (مع) وعملت (الواو) على تقوية الفعل وهو قول سيبويه[٥]، وجمهور البصريين[٦]، فممن قال به أبو بكر السراج[٧]،

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية ١٢/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢٩٧/١.

(٣) الغرة المخفية ٢٨٤/١.

(٤) ينظر في هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠٠/١-٢٠٢، وأسرار العربية١٤٥، وشرح التسهيل٢٤٩/٢-٢٥٣، وشرح المفصل٤٩/٢، وشرح الرضي على الكافية ٥١٧/١-٥١٨، وارتشاف الضرب١٤٨٤/٣-١٤٨٥، والجنى الداني ١٥٥-١٥٦، وأوضح المسالك٢١٤/٢.

(٥) الكتاب ٢٩٧/١.

(٦) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف٢٠٠/١، وأسرار العربية١٤٥.

(٧) انظر: الأصول ٢٠٩/١.

والفارسي[١]، وابن جني[٢]، وأبو البركات الأنباري[٣]، وابن مالك[٤]، وابن يعيش[٥]، والرضي[٦]، والمرادي[٧]، وابن عقيل[٨]، وابن هشام[٩]، والأشموني[١٠]، والسيوطي[١١].

القول الثاني: أنه منصوب على الخلاف وهو قول الكوفيين.[١٢]

القول الثالث: أنه منصوب بفعل مضمر بعد (الواو) فإذا قلت: ما صنعت وأباك، فالتقدير: ولابست أباك، وهو قول الزجاج.[١٣]

القول الرابع: أنه منصوب انتصاب (مع) فهو منصوب على الظرفية وهو قول الأخفش، وتبعه الناظم في ألفيته.[١٤]

القول الخامس: أن (الواو) نفسها هي الناصب للمفعول معه، وهو قول الجرجاني.[١٥]

أدلة أصحاب هذه الأقوال.

القول الأول.

(١) أن (الواو) عدَّت الفعل ليعمل في الاسم النصب فهي كالهمزة في: أخرجت زيدا، وكالتضعيف في: خرَّجت المتاع وكحرف الجر في: خرجت به.

---

(١) انظر: الإيضاح١٦٨.

(٢) انظر: اللمع٦١.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف١/٢٠٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل٢/٢٤٨.

(٥) انظر: شرح المفصل٢/٤٩.

(٦) انظر: شرح الرضي على الكافية١/٥١٧.

(٧) انظر: الجنى الداني١٥٥.

(٨) انظر: شرح ألفية ابن مالك٢/٢٠٢.

(٩) انظر: أوضح المسالك٢/٢١٤.

(١٠) انظر: شرح ألفية ابن مالك١/٤٩٢.

(١١) انظر: همع الهوامع٢/٢٣٨.

(١٢) انظر: معاني القرآن١/٣٤، والإنصاف في مسائل الخلاف١/٢٠٠، وأسرار العربية١٤٥.

(١٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف١/٢٠٠، وشرح التسهيل ٢/٢٤٩، وشرح الرضي على الكافية ١/٥١٨.

(١٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف١/٢٠٠، وأسرار العربية١٤٥، وشرح المفصل٢/٤٩، وشرح الرضي على الكافية ١/٥١٨.

(١٥) انظر: الجمل٢٠، وشرح التسهيل٢/٢٤٩.

(٢) مشابهتها لحروف العطف في اتصال عمل ما قبلها فيما بعدها.

(٣) أُعمل الفعل بتقوية الواو قياسا على باب الاستثناء حيث نصب الاسم فيه بالفعل المتقدم بتقوية (إلا).

القول الثاني.

(١) أنه نصب على الخلاف؛ لأن قولنا: استوى الماء والخشبة، لا يصح تكرير الفعل، فيقال: استوت الماء واستوت الخشبة، فالخشبة لم تكن معوجة لتستوي، لذا خالف الثاني الأول فكان نصبه على الخلاف.

(٢) أن الفعل المتقدم نحو: استوى، وجاء، أفعال لازمة فلا يجوز أن تنصب الاسم.

القول الثالث.

نصب بالفعل المضمر؛ لأن الظاهر لا يعمل في المفعول لوجود فاصل بينهما وهي (الواو).

القول الرابع.

أنه نصب انتصاب الظرف لنيابته عن (مع) قياسا على (غير) في الاستثناء حيث تعرب أعراب الاسم الواقع بعد (إلا).

القول الخامس.

أن ناصبها الواو نفسها؛ لأنها اختصت في دخولها على الاسم.[١]

ويظهر أن ناصب المفعول معه هو الفعل بتقوية (الواو) كما ذهب إليه سيبويه والجمهور واختاره ابن الخباز؛ لأن الأولى إعمال العامل اللفظي إذ لم يضطر إلى المعنوي[٢]، إضافة إلى أن الفعل المضمر لو كان هو الناصب للمفعول لم تدع الحاجة إلى وجود (الواو).

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٦٦٤/٢، وهمع الهوامع ٢٤٠/٢.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية٥١٨/١.

المبحث الثاني موقفه من الألفية	
المطلب الأول	الاعتذار عنه
المطلب الثاني	الاستدراك عليه
المطلب الثالث	النقد والاعتراض عليه
المطلب الرابع	موافقته

لم يكتف ابن الخباز في شرحه للألفية بتوضيحها وكشف مسائلها بل تجاوزه للحديث عن نظمه لها مبديا موقفه منها سواءً بانتقاء الناظم لمفرداتها أم في ترتيبها، حتى وجدناه موافقا ومفضلا لها في مواضع ومخالفا ومعترضا عليه في أخرى، وتارة معتذرا ومبررا له أو مستدركا لما فاته من مسائل يرى أنه من الضرورة الكشف عنها، وهو بذلك أضاف إلى شرحه قيمة أخرى جعلت من آرائه محل نظر شرّاح الألفية من بعده.

أولاً: الاعتذار عنه.

يرى ابن الخباز أن هناك بعضَ التجاوزات التي وردت عند الناظم من الناحية الإعرابية أو في ترتيبه للأبواب النحو ومسائله إلا أنه التمس له العذر في بعض منها مع محاولته توجيهها على نحو تجوِّز له ذلك. وإليك بعضا من تلك التجاوزات:

في الأحكام الإعرابية التمس له العذر مخرِّجا ذلك على أنه من ضرورة الشعر ومن أمثلته:

(١) في بداية الألفية أشار ابن الخباز إلى أن تنوين (معط) في قوله:

يَقُــولُ رَاجِــي رَبِّــهِ الْغَفُــوْرِ يَحْيَى بْنُ مُعْطٍ بْنِ عَبْــدِ النُّــورِ

هو ضرورة شعرية، فقال:[١] "وفي هذا البيت من الضرورة: تنوين (معطٍ) مع أنه علم وصف بـــ(ابن) مضافا إلى علم".

(٢) جر (آله) في قول ابن معط:

صَــلَّى عَلَيْــهِ اللهُ ثُــمَّ سَــلَّما وَآلِــــهِ وَصَــــحْبِهِ وَكَرَّمَــــا

ذكر ابن الخباز أنه ضرورة بقوله:[٢] "وَجَرَّ (آلهُ) عطفا على الهاء في (عليْهِ) وهو ضرورة".

ومعروف أن العطف على المضمر المخفوض دون إعادة الخافض محل خلاف بين النحاة[٣]، فيظهر أن الناظم سار على مذهب الكوفيين في إجازة العطف فيه دون إعادة

(١) الغرة المخفية ٥٤/١، وانظر: ضرائر الشعر٢٨.

(٢) المرجع السابق ٥٨/١.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٩/٢-٣٨٧، واللباب في علل البناء والإعراب٤٣٢/١-٤٣٣، وشرح الرضي على الكافية٣٣٦/٢.

الخافض، فعلى ذلك لا يكون هناك ضرورة في البيت.

(٣) الاكتفاء بفعل الشرط دون الإتيان بجواب صحيح في قول الناظم:

اللّفْــظُ إنْ يُفِــدْ هُــوَ الكَــلاَمُ نَحْوَ مَضَى القَــوْمُ وهُــمْ كِــرامُ

فقال ابن الخباز:[١] "وفي البيت ضرورة، وهو أنه جزم بـــ(إن) الشرطية فعلا واحدا، و لم يأت بجواب صريح".

ذكر ابن هشام في المغني أن المحذوف (الفاء) ضرورة[٢]، وهذا جائز على قول سيبويه بجواز ذلك في ضرورة الشعر[٣]، أما قول ابن هشام بحذف الجواب فالحقيقة أن ابن الخباز لم يذكر أن الجواب محذوف وإنما أشار إلى أن الجواب غير صريح فربما قصد كونه جملة اسمية وهي قوله: (هُوَ الكَلاَمُ) لم يدخل عليها (الفاء).

(٤) وفي أقسام الكلام قال الناظم:

وَهْيَ ثلاثٌ لــيسَ فيهَــا خُلْــفُ الاسمُ ثُمَّ الفِعْــلُ ثُــمّ الحَــرْفُ

فقال ابن الخباز:[٤] "هي تعود على الأقسام، فكان ينبغي أن يقول: ثلاثةٌ؛ لأن الواحد مذكر، ولكنه حمله على الفرق؛ لأن قسمة الشيء فرقةٌ منه".

وقد يلتمس له العذر في استخدام بعض الكلمات التي تخالف الحكم ومن أمثلته:

(١) في جمع المؤنث قال الناظم:

أَلَا تَرَى مِــنْ عَرَفَــاتٍ تُــصْرَفُ مَــعْ أنّهــا مُؤَنَّــثٌ مُعَــرّفُ

فرأى ابن الخباز أن في كلامه تدافع بقوله:[٥] "وفي كلام يحيى اضطراب؛ لأنه قال: (تُصْرَفْ مَعْ أنّها مُؤنّثٌ معرّف) وهذا تدافع، والعذر له أنّه سمّاه صرفا؛ لأنّه مثل تنوينه في الصورة".

وابن الخباز مصيب في قوله نظرا لأن الناظم أشار في البيت الذي قبله بكون (التنوين) فيها تنوين مقابلة عن (نون جمع المذكر) بقوله:

---

(١) الغرة المخفية ٦٨/١.

(٢) انظر: مغني اللبيب٨٤٩.

(٣) انظر: الكتاب ٦٤/٣-٦٥.

(٤) الغرة المخفية ٦٩/١.

(٥) المرجع السابق ١٣٨/١.

. . . . . وَفِيْـــهِ تَنْـــوِيْنٌ كَنُـــونِ مُلْتَـــزَم

ثم ذكر في هذا البيت أن (التنوين) فيها للصرف فكأنه وافق الربعي[١] في جعله لهذا (التنوين) صرفا، رغم نفيه لهذا في البيت السابق.

(٢) في باب المفعول الذي لم يسم فاعله تعميم في موضع الخاص وهو اشتراطه الاختصاص فيما ينوب عن الفاعل بعد حذفه إذ قال الناظم:

وَللمكـــــانِ وَالمـــــصادِرِ الأوَلْ والاختصاصُ شرْطٌ كلَّها شَـــمِلْ

فقال ابن الخباز:[٢] "واشتراط يحيى شمول الاختصاص جميعها غير مستقيم، لقولهم: صيد عليه يومان.

وعندي في كلامه جواب لطيف وأقول: إنّهُ إيّاه قصد، وهو: أن يكون الضمير في قوله: (شَرْطٌ كلّها) يعود إلى المصادر وحدها. وهذا حسن فتأمله".

كذلك قدّم له العذر في ترتيبه لبعض المسائل والأبواب النحوية من حيث التقديم والتأخير ففي حد الكلام قال:[٣] "فإن قلت: فلم قدَّم تعريف الكلام على تعريف الكلم؟

قلت: كان العكس متعينا؛ لأن الكلم مفرده، والكلام مركَّب.

وعذرته أن المقصود في الحقيقة الكلام، لحصول التفاهم بين الناس به".

وفي باب الاستثناء قال:[٤] "وقَد قدَّم يحيى الاستثناء على الإبدال في الذكر، وما دعاه إلى ذلك غير تأتي النظم".

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية١/٤٦، وارتشاف الضرب٢/٦٦٩، والجنى الداني ١٤٥، ومغني اللبيب٤٤٥،

(٢) الغرة المخفية ١/٣٠٣.

(٣) المرجع السابق ١/٦٧-٦٨.

(٤) المرجع السابق ١/٢٩٠.

ثانيا: الاستدراك عليه.

قد يكون استدراكه عليه لمسائل لم يذكرها في نظمه، وقد يكون أوجز الحديث فيها فلم يبسطها بالشرح، وقد يكون في مسائل أطلقها تحتاج إلى تقييد أو العكس.

(أ)- المسائل التي لم يذكرها في شرحه.

(١) في الأسماء الستة لم يذكر الناظم خلافهم في حروف اللين فأشار ابن الخباز لذلك مختارا قول سيبويه[١] في المسألة فقال:[٢] "ولكنهم اختلفوا في حروف اللين، وجملة أقوالهم فيها: ثمانية. . . فنذكر قول سيبويه؛ لأن المصنف لم ينص على قول.

قال سيبويه: ((حروف اللين من هذه الأسماء حروف إعراب، وفيها إعراب مقدر، فحروفها في الرفع أصلية، وفي النصب والجر مبدلة))".

(٢) وفي نصب الفعل المضارع قال:[٣] "ولم يذكر يحيى (كي) في النواصب، وهو سهو".

(٣) وفي بناء الفعل المضارع عند دخول نوني التوكيد عليه ذكر أنه لم يورد أحكامها فقال:[٤] "ولم يذكر يحيى-رحمه الله- حكم نوني التوكيد في أرجوزته.

وأحكامها كثيرة، ونحن نذكر جملة أمرهما من غير تفصيل. . . "

(ب)- المسائل التي يرى أنه أخلَّ في ذكر بعض أحكامها.

(١) في باب المصدر قال في إضمار الفعل مع المصدر "ولم يميز يحيى بين الواجب والجائز من الإضمار، ونحن نبين ذلك في موضعه-إن شاء الله تعالى-".[٥]

(٢) وفي مواضع كسر همزة (إن) لم يذكر الناظم موضع منها وذكره ابن الخباز بقوله:[٦] "الخامس: -قد أخل به يحيى-: أن تكون صلة الموصول، كمسألة الكتاب، وهي: ((أعطيته ما إن شره خير من جيد ما معك))".

---

(١) الكتاب ١/١٧.

(٢) الغرة المخفية ١/١١٠.

(٣) المرجع السابق ١/١٦٠.

(٤) المرجع السابق ١/١٧١-١٧٢.

(٥) المرجع السابق ١/٢٥٤.

(٦)المرجع السابق ٢/٤٥٠.

(٣) وفي باب العدد قال:[١] "قد أغفل يحيى نبذا من أحكام العدد، وأنا أسوق إليك ما أغفله وما ذكره في مسائل. . ".

(٤) وفي باب جمع التكسير ذكر أن الناظم أهمل ذكر واحد من أبنية الثلاثي بقوله:[٢] "وقد فاته من أبنية جمع الثلاثي: فِعْلَةٌ، كجارٍ وجِيْرةٍ".

(٥) في باب المذكر والمؤنث يرى أنه أوجز الحديث في علامات التأنيث بقوله:[٣] "وقد اختصر يحيى علامات التأنيث أشدَّ اختصار، وأنا أبسط ذلك بسطا ينتفع به".

(ج)- التعميم والإطلاق دون تقييد.

(١) ففي الوقف ذكر الناظم أن الوقف مقيد بكون الاسم الموقوف عليه منصرف منصوب فقال:

وقِفْ على المنْــصَرِفِ المَنْــصُوبِ بــأَلِفٍ عَــنْ نُوْنِــهِ مَقْلُــوبِ

ويرى ابن الخباز أنه ينبغي أن يضيف قيدًا ثالثًا فقال:[٤] "وكان ينبغي له أن يضيف إلى القيدين المنون؛ لأنَّ قولك: (رأيتُ الرجلَ) منصرف منصوب، ولا تقف عليه مبدلا".

(٢) في المثنى ذكر الناظم أن اللام المحذوفة في الأسماء الستة ترد عند تثنيتها فقال:

وَاردُدْ إلى الــواو أبًــا وَإخْوتَــه وَفي دَمٍ وَبابِــهِ لَــنْ تُثْبَتَــهْ

وخالفه ابن الخباز بأنه عمَّم الحكم؛ لأن (فوك) لا يثنى على لفظه، فقال:[٥] "وقول يحيى -رحمه الله-: (وَإخْوتَه) فيه نظر؛ لأنَّ (فوك) لا يثنى على لفظه".

(٣) في الممنوع من الصرف قال الناظم:

وَالصّرْفُ مَمْنوعٌ مِنْ اسْمٍ مُشْبِهِ لِلفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ أو مِنْ أوجُــهِ

فخالفه في قوله (أوجه)؛ لأن المعتبر عند النحاة الشبه للفعل من وجهين فقال:[٦] "وقول يحيى: (أو مِنْ أوجُهِ) غير معروف، ولا حجة له في (مَاهَ) و(جُوْرَ) مع أن فيهما ثلاث علل،

---

(١) الغرة المخفية ٥٦٤/٢.

(٢) المرجع السابق ٦٠٣/٢.

(٣) المرجع السابق ٦٦٠/٢.

(٤) المرجع السابق ١١٤/١.

(٥) المرجع السابق ١٢٨/١-١٢٩.

(٦) المرجع السابق ٢٠٦/٢.

لأن فيهن واحدة مقاومة".

(٤) كذلك في غير المنصرف يرى الناظم إلى أن ما لا ينصرف نكرة فلا ينصرف معرفة فقال:

وكُلُّ مــا لَمْ يَنْــصرِفْ مُنكَّــرًا لم يَنْــصَرِفْ مُعَرَّفًــا كَــأحْمَرا

وخالفه ابن الخباز في تعميمه بقوله:[١] "هذا العموم غير مستقيم، والحق ما أذكره: مالا ينصرف نكرة ضربان:

أحدهما: ما ينصرف في المعرفة، وذلك الأعداد المعدولة، كـ(آحاد) لا ينصرف نكرة، للوصف والعدل، وينصرف إذا سميت به نكرة، لزوال العلتين وحدوث علة واحدة.

والثاني: ما لا ينصرف في المعرفة، نحو: أحمر، فإنه لا ينصرف نكرة، للوصف ووزن الفعل، ولا ينصرف معرفة، للعلمية ووزن الفعل".

(٥) أيضا في باب المفعول الذي لم يسم فاعله يرى الناظم أن الفعل المعتل الأوسط يكسر أوله عند بنائه للمجهول إذ قال:

وَإنْ يَكُــنْ أوسَــطُهُ عَلــيلا فَاكــسِرْ بــهِ الأوَّلَ نحــوَ قــيلا

وعارضه ابن الخباز بأن قوله يحتاج إلى احتراز؛ لأنه أطلق الحكم على كل معتل فقال:[٢] "وقوله: (أوسَطُهُ عَليلا) يحتاج إلى احتراز، وهو أن يضيف إليه مقلوبًا ألفًا، لأن عَورَ وصِيدَ البعير ثانيهما معتل، ولو بنيتهما للمفعول، قلت: عُورَ اليومُ وصُيدَ في المكان فأبقيت الفاء على ضمِّها".

(٦) في باب التعجب قال الناظم:

واللَــوْنُ وَالخِلَــق إن عَجِبْتــا بَنَيْــتَ منــها مَــصْدَرًا وجِئتَــا
بالفِعْل نحــوَ مــا أَشَــدَّ حَمْرَتَــهْ وَنَحْوَ مــا أوضَــحَ مِنْــه بَلْجَتَــه

ويرى ابن الخباز أن في قوله تعميم؛ لأنه أطلق لفظ (الخِلَقْ) على ما يعرف عند النحويين بالعيوب الظاهرة وهي أعم، فقال:[٣] "وقوله: (والخِلَقْ) فيه نظر؛ لأن الذي يذكره

---

(١) الغرة المخفية ١/٢٢٠.

(٢) المرجع السابق ١/٣٠٠.

(٣) المرجع السابق ٢/٤٦٩.

النحويون هاهنا: العيوب الظاهرة، والخِلقُ أعم من العيوب".

(٧) في إعمال اسم الفعل قال الناظم:

وَيَعْمَلُ اسمُ الفِعْــلِ إنْ تَعَــدّى نحْــوَ رُوَيْــدًا وَهَلُــمَّ سُــعْدَى

فانتقد ابن الخباز تعميمه العمل وهو يريد النصب فقط فقال:[١] "وقول يحيى: (وَيَعْمَلُ اسمُ الفِعْلِ) عام في موضع الخاص، فالذي يعني: وينصب؛ لأن الرفع لا يسمى متعديا".

(د)- التخصيص والتقييد في موضع عام.

(١) في تكسير الصفات قال الناظم:

وَفي المهَالِبــــةِ تــــاءٌ لاحِقَــــهْ وَهــــيَ للتّعْــــويْضِ كَالزَّنادِقَــــهْ

فيرى ابن الخباز أن قوله ليس بجيد لأنه جعل التاء الداخلة على (مَفاعِل) للتعويض، وهي أعم من ذلك فقال:[٢] "تاء التأنيث الداخلة على (مَفاعِل) على أربعة أوجه:

الأول: ما كان لتأكيد التأنيث، كملائكة.

الثاني: ما كان دليلا على التعريب، كمَوَازِجَة وكَيالِجَةٍ.

الثالث: ما كان دليلا على النسبة، كمهالبة-يريد المهلبيينَ.

وقد كثر في كلام العامة، كالدَّماشِقَةِ والمواصِلة والبغادِدة.

الرابع: ما كان عوضا من ياء مَفاعِيْل كالزَّنادقة، فالتاء عوض من ياء زِنْدِيْقٍ.

وقوله: (وَهيَ للتّعْوِيْضِ) ليس بجيِّد، بل الصواب ما عرَّفتك به".

(٢) في باب المذكر والمؤنث ذكر الناظم أن المؤنث غير الحقيقي نوعان فقال:

غــيرُ الحقيقــيِّ علــى نــوعَيْنِ نــوعٌ بــلا علامــةٍ كَــالعَيْنِ

فانتقد ابن الخباز تخصيصه النوعين بالمؤنث غير الحقيقي؛ لأن التقسيم شامل للحقيقي وغير الحقيقي فقال:[٣] "لا يخلو المؤنث من أن يكون ذا علامة أو غير ذي علامة. وهذا تقسيم شامل للحقيقي وغيره.

فالحقيقي ذو العلامة، كـ(سعدى)، وغير ذي العلامة، كـ(زينب).

---

(١) الغرة المخفية ٥٠٢/٢.

(٢) المرجع السابق ٦٢٦/٢.

(٣) المرجع السابق ٦٤٥/٢.

وغير الحقيقي ذو العلامة، كـــ(صحراء)، وغير ذي العلامة، كـــ(أرض).

فلا وجه لتخصيص التقسيم بغير الحقيقي".

(٣) في باب النكرة والمعرفة قال الناظم في المعارف:

أَمَّا المَعَــارِفُ فَخَمْــسٌ تُــذْكَرْ . . . . . .

فلم يوافقه ابن الخباز في حصره لها بخمس بقوله: [١] "لم أر للحصر في الخمسة دليلا".

(١) الغرة المخفية ٣٠٩/١.

ثالثا: النقد والاعتراض عليه.

تضمنت اعتراضات ابن الخباز على الناظم جوانب عدة فشملت الجانب التركيبي لأبيات الألفية من حيث الأخطاء العروضية وترتيب أبوابها وأبياتها، أو الجانب النحوي وما تضمنه من تمثيل للمسائل النحوية وعرض الأحكام فيها، وقد يكون الاعتراض على الجانب الصرفي واللغوي.

وابن الخباز في انتقاده للناظم لم يكتف بحصر ما يراه من تجاوزات بل يورد سبب مخالفته له مبديًا رأيه في المسألة.

(أ) – الجانب التركيبي.

يرى ابن الخباز أن الناظم لديه بعض التجاوزات في نظمه للأبيات فيما يخص **العَروض والقافية** فمن ذلك:

(١) بنائه لأبيات الألفية من بحرين مخالفا بذلك منهج العرب فانتقده بقوله:[١] "وقد استعمل يحيى مشطور الرجز ومشطوري السريع. . . ويستدرك عليه أنه بنى القصيدة من بحرين، وهذا لا تسلكه العرب".

(٢) في أقسام الكلام أشار ابن الخباز إلى وجود عيب في القافية في بيت الناظم:

تَأْلِيْفُهُ مِنْ كَلِمٌ واحِدُهَا كَلِمَـــةٌ أَقْـــسَامُهَا أَحُـــدُّهَا

فقال:[٢] "وتقفيته بـــ(أَحُدُّها) مع (واحِدُهَا) عيب، وهذا يسمى سناد التأسيس[٣]".

(٣) وفي غير المنصرف قال الناظم:

وَكُلُّ مـــا لم يَنْـــصَرِفْ تَفْتَحَـــهُ جَرّاً كَإِسْـــحَاقَ وَيَـــأْتِي شَـــرْحَهُ

فانتقده ابن الخباز بأن قوله:[٤] "(تَفْتَحَهُ) و(شَرْحَهُ) عيب في القافية؛ لأن الأول متراكب، والثاني متدارك، فقد بنى البيت على حدين".

---

(١) الغرة المخفية ٦٤/١.

(٢) المرجع السابق ٦٩/١.

(٣) **التأسيس**: مأخوذ من أسست البناء، وهو ألف بينها وبين حرف الرويّ حرف متحرك، **وسناد التأسيس**: هو أن يجيء بقافية فيها حرف تأسيس وقافية بغير حرف التأسيس. ينظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ٢١، والكافي في العروض والقوافي ١٦٤، والقوافي ١٠٦.

(٤) الغرة المخفية ١١٢/١.

وذلك بجمعه ثلاث حركات قبلها ساكن في قافية الشطر الأول وهي كلمة (تَفْتَحَهُ) وهذا يسمى متراكب، في حين جعل قافية الشطر الثاني حركتين قبلها ساكن في كلمة (شَرْحَهُ) وهو المسمى بالمتدارك[١]، فهو بذلك جمع في بيت واحد بين قافيتين.

إلى غير ذلك من المواضع.[٢]

كذلك اعترض عليه في ترتيبه لبعض أبواب وأبيات ومفردات الألفية وذلك من حيث التقديم والتأخير، فمن ذلك:

(١) في باب حروف الجر أشار إلى مخالفته ترتيب أبواب النحو في تقديمه لباب المجرورات على المنصوبات فقال:[٣] "والذين رتبوا النحو، كابن السراج، وأبي علي، وابن جني، يذكرون المجرورات بعد المنصوبات".

(٢) في باب المفرد تكلم الناظم عن الصحيح المنصرف وأتبع الحديث بعده عن المعتل ثم عاد بالكلام عن الصحيح غير المنصرف فعدَّ ابن الخباز ما فعله سوء ترتيب حيث كان من المفترض أن يتحدث عن الصحيح بنوعيه المنصرف وغير المنصرف ثم يُتْبعه بالمعتل لا أن يفصل بينهما به، فقال بعد أبيات الناظم عن المعتل:

وَإنْ يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَلاّ ... بِأَلِفٍ نَحْوَ الفَتَى وحُبْلَى

سُمِّيَ مَقْصُوْراً بِهِ تُقَدَّرُ ... .

"هذا ترتيب سيئ منه؛ لأنه شفع الصحيح المنصرف بالمعتل، وذكر قسيمه الذي هو غير المنصرف بعده، وكان ينبغي أن يذكره مع المنصرف".[٤]

وبعد قول الناظم في غير المنصرف:

وَكُلُّ مَا لم يَنْصَرِفْ تَفْتحُهُ ... جَرّاً كَإِسْحَاقَ ويَأتِي شَرْحُهُ

---

(١) **المتراكب**: مأخوذ من تراكب الشيء، إذا ركب بعضه بعضاً، وهو كل قافية اجتمع فيها ثلاث أحرف متحركات بين ساكنين، فالحركات بتواليها كأنَّ بعضها يركب بعضًا. **أمّا المتدارك**: هي كل قافية اجتمع فيها متحركان بين ساكنين، فكأن الحركتين تداركتا فيه. ينظر مختصر القوافي ٢٠، والقوافي ٧٠، والعيون الغامزة على خبايا الرامزة ٢٦٧-٢٦٨.

(٢) انظر: الغرة المخفية ٣٥٨/١.

(٣) المرجع السابق ١٧٤/١.

(٤) المرجع السابق ١٠٤/١.

أعاد ابن الخباز انتقاده له بقوله:[١] "كان حق هذا البيت أن يذكره قبل قوله: (وَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَلاّ)؛ لأن غير المنصرف قسيم المنصرف، كذلك فعل أبو علي، وأبو الفتح، وهذا سوء ترتيب".

ويظهر أن الناظم ذكر المنصرف بقسميه الصحيح والمعتل ثم تحدث عن غير المنصرف دفعًا لتوهم اختصاص الصرف ومنعه بالصحيح.[٢]

(٣) وفي باب الجمع تحدث الناظم عن جمع المذكر السالم ثم أتبعه بجمع التكسير فانتقده ابن الخباز في ذلك؛ لأنه فصل بين جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم بجمع التكسير فقال بعد قول الناظم:

وَأعْرَبُوا كَالفَرْدِ جَمْعَ التكسيرِ وسالِمُ التَّأنِيْثِ مِثْلَ التذكيرْ

"وقد أساء يحيى الترتيب؛ لأن الواجب أن يذكر جمع التأنيث إلى جنب جمع التذكير، فوسط بينهما جمع التكسير".[٣]

ويظهر أن الناظم قدَّم جمع التكسير ليبين أنَّه مثل الاسم المفرد في إعرابه.

(٤) في باب التوكيد يرى أنه أساء في ترتيبه لمفردات البيت في تقديمه التوكيد بالعين على النفس؛ لأن الناظم قال:

كجاءَ زيدٌ عَيْنُهُ ونَفْسُهُ كُرِّرَ مَعْنَىً لِيَزُولَ لَبْسُهْ

فخالفه ابن الخباز بقوله:[٤] "أساء الترتيب؛ لأنهم يمثِّلون بـ(النّفْسِ) قبل (العَيْنِ) فإذا قلت: قام زيد نفسه، ورأيت أخاك عينه، كان القيام صادرا من زيد والرؤية واقعة بأخيه لا محالة.

وللنفس الرتبة على العين؛ لأنها عبارة عن جملة الشيء، والعين مستعارة في التعبير عن الجملة، ولذلك إذا اجتمعتا قدّمت النفس، كقولك: قام زيد نفسه عينه".

وما أورده ابن الخباز أجود في تقديم (النفس) على (العين) وربما دعاه إلى هذا الترتيب هو النظم.

---

(١) الغرة المخفية ١/١١٢.

(٢) ينظر حرز الفوائد وقيد الأوابد ١١٠، وشرح ألفية ابن معط للرعيني ١/٢٦٨.

(٣) الغرة المخفية ١/١٣٥،

(٤) المرجع السابق ١/٣٧٠.

إلى غير ذلك من المواضع التي خالفه في ترتيبها.[١]

كذلك خالفه في زيادته لبعض المفردات في الألفية كما في جزم الفعل المضارع حيث ذكر الناظم أدوات الشرط الجازمة لفعلين فقال:

وَمنـــــه أيٌّ وَمَتَـــــى وَمَهْمَـــا وأينَمَـــــا وحيثُمـــــا وَإِذْمَـــا

ومِنْـــــهُ أيّـــانَ ومِنْـــــهُ أَنَّـــــى واجزِمْ جوابَ الشّرْطِ إنْ لم يُبْنَـــى

وعدّ ابن الخباز "قوله: (إنْ لم يُبْنَى) حشو، "[٢] لا فائدة من زيادته في البيت.

وهذه الزيادة التي يراها ابن الخباز ربما إشارة من الناظم إلى صور جواب الشرط الأخرى التي لا يلزم فيها جزم جواب الشرط. خاصة وأنه جعل شرط الجزم في الجواب بصيغة الأمر بقوله: (واجزِمْ) فجاء مطلقا ثم قيده بعدم مجيء الشرط ماضيا والجواب مضارعا ففي هذه الحالة لا يلزم الجزم وإنما يجوز فيه الوجهان الجزم والرفع، أو مجيء الجواب ماضيا بحيث لا يجزم.[٣]

ناهيك أن الناظم ذكر في بداية الألفية أنه تجنب حشو الكلام في ألفيته بقوله: (عَدَّتُهَا أَلْفٌ خَلَتْ مِنْ حَشْوِ) وأقرَّه ابن الخباز على قوله.[٤]

(ب)– الجانب النحوي.

تعقَّب ابن الخباز الناظم في عدَّة جوانب نحوية بعضها جاء على **تمثيله للمسائل** حتى وجدناه تارة يصفها بالرداءة وتارة بالخطأ، ومن أمثلة ذالك:

(١) في تثنية الاسم المنقوص الزائد عن ثلاثة أحرف مثّل له الناظم بقوله:

وَإِنْ يَـــزِدْ فَاليـــاءُ لا تَحُـــوْلُ وَاليـــاءُ في المَنْقُـــوصِ لا تَـــزُولُ

تقـــولُ قاضِـــيَانِ أَعْلَيـــانِ وشَـــذَّ في المقـــصورِ مِـــذْرَوانِ

حيث يرى ابن الخباز أنه أخطأ في تمثيله بـــ(أعليان) فقال:[٥] "وقوله في التمثيل (أعليان) خطأ؛ لأنَّ أعْلَى أَفْعَل التفضيل، ولا يثَّنى إلا مصحوبا باللام أو الإضافة، وهو من

---

(١) انظر: الغرة المخفية ١/ ٩٠، ١٦٣، ٢/ ٢٠٨، ٤٣٦.

(٢) المرجع السابق ١/١٥٥.

(٣) ينظر حرز الفوائد وقيد الأوابد ٢٢٠، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ١/١٩٥.

(٤) انظر: الغرة المخفية٦٠-٦٢.

(٥) المرجع السابق ١/١٢٥.

بنات الواو؛ لأنَّه من العلو".

والصواب ما ذكره ابن الخباز إلا أنه ربما أسقط (أل) ضرورة.[١]

(٢) في غير المنصرف قال الناظم:

وإنْ أَتَاكَ اسمٌ لحيٍّ أوْ لأَبْ تَصْرِفُهُ نَحْوَ قُريشٍ وَعَرَبْ

وإنْ تُرِدْ قبيلةً أوْ أُمَّا لَمْ يَنْصَرِفْ كتغلبٍ وَلَخْمَا

فخالفه ابن الخباز في تمثيله بـ(عَرَبْ) فقال:[٢] "وقوله: (وَعَرَبْ) فيه نظر؛ لأنه إن عني اسم هذا الجيل فهو نكرة، وإن كان علماً –وقد استبد بنقله– فمسموع منه".

ويظهر أن الناظم قصد بـ(عَرَبْ) القوم العرب في أنفسهم كـ(عاد، وثمود) فهم آباء القبائل، فهو ذكر أنه إذا جعل أحدهم اسما لحي يصرف وذلك مثل (ثمود) أو اسم لأب كـ(عاد، وسبأ)[٣] فعبر عن هذه الأقوام العربية بكلمة (عَرَبْ) للدلالة على العموم، و لم يقصد التمثيل به على أنه علم وذلك؛ لأن (عَرَبْ) اسم جنس بدلالة دخول (أل) عليه.[٤]

(٣) في باب أعلم وأرى وهي الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل قال الناظم:

وَالسّابعُ الذي عَلَيْهِ يَدْخُلُ الهَمْزُ أو ضُعِّفَ ثُمَّ يُنْقَلُ

إلى ثلاثةٍ تقُولُ أَعْلَمَا القومُ خالداً أباكَ الأَكْرَمَا

فعدّ ابن الخباز تمثيله رديئًا فقال:[٥] "وقوله: (أباكَ الأَكْرَمَا) تمثيل رديء؛ لأن الأكرم يجوز أن يكون صفة".

(٤) كذلك في باب العلم مثَّل الناظم للعلم المرتجل بمحمد فقال:

ثُمَّ الذي في النّاسِ منْهُ مُفْرَدُ مُرْتَجَلٌ مثالُهُ مُحمَّدُ

وأبطل ابن الخباز تمثيله بمحمد بقوله:[٦] "وقول يحيى: إن مُحَمَّدٌ مرتجلٌ، ظاهر البطلان، لوجهين:

---

(١) ينظر شرح ألفية ابن معط لابن القواس١/٢٧٨.

(٢) الغرة المخفية ١/٢٢٣.

(٣) ينظر الأصول في النحو٢/٩٥-٩٦.

(٤) ينظر الصفوة الصفية ١/٣٧٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس١/٤٦٧.

(٥) الغرة المخفية ١/٢٥٠.

(٦) المرجع السابق ١/٣١٣-٣١٤.

أحدهما: أنه اسم من التحميد، ووضع الصفات على التنكير.

والثاني: أنهم قد عرفوه باللام، واستعملوه نكرة صريحة..."

(٥) في المعرف باللام مثَّل الناظم للام الزائدة اللازمة بـ (الزّبانى) بقوله:

وتَلْـزَمُ الـلامُ كـلامِ الآنـا والله والـذينَ والزّبـانى

فعارضه ابن الخباز بقوله:[١] "وجعل يحيى اللام في (الزّبانى) زائدة خطأ، وإنّما الزّبانى من باب الدّبَرَانِ والعيوق[٢]؛ لأنه علم، وذلك إما ذو لام، وإما ذو إضافة".

والحقيقة أن الناظم جعل (اللام) في (الزّبانى)[٣] لازمة وليست زائدة بقوله: (وتَلْزَمُ اللامُ) ثم تحدث في البيت الذي بعده عن الزائدة بقوله:

وَقَـدْ تُـزَادُ مِثْـلَ لامِ النَّـسْرِ . . . . . .

كذلك يرى ابن الخباز أن الناظم **حرَّف في بعض المسائل النحوية التي استدل بها** فمن ذلك في باب الاختصاص قال الناظم:

وبـابُ الاختِـصاصِ كالنِّـداءِ في النّـصْبِ بالفعْـلِ وفي البنـاءِ
كمِثْلِ (نحنُ العُرْبُ أقرَى للنُّـزلْ) وَإنـي أفعَـلُ أيُّهـا الرّجُـلْ

وبيَّن ابن الخباز تحريفه للمسألة بقوله:[٤] "وأمَّا قوله: (نحنُ العُرْبُ أقرَى للنُّزلْ)، فقد حرَّف لفظ المسألة، وهي:[٥] (نحنُ العُرْبُ أقرَى الناسِ للضّيفِ)، وتقديره: أعني العرب".

والحقيقة أن الناظم أراد التمثيل للاختصاص ولم يرد مسألة بعينها ولا إشكال في ذلك فابن مالك مثَّل للاختصاص بقوله:[٦]

---

(١) الغرة المخفية ٣٥٣/١.

(٢) **الدّبران**: هو الكوكب الأحمر الذي على أثر الثّريا بين يديه كواكب كثيرة مجتمعة من أدناها إليه كوكبان صغيران يكادان يلتصقان، وأما **العيّوق**: فهو كوكب عظيم نيّر في حاشية المجرّة التي تلي الشّمال يقال له: عيّوق الثّريا. الأزمنة والأمكنة١٣٩، ٥٥٠.

(٣) انظر: الكتاب١٠٢/٢، والمفصل في صنعة الإعراب ٢٩. **والزّباني**: كوكبان وهو مأخوذ من الزّبن وهو الدّفع. الأزمنة والأمكنة٢٣١.

(٤) الغرة المخفية ٥٥٠/٢.

(٥) انظر: الكتاب٢٣٤/٢، والمفصل٧٠، وتوضيح المقاصد والمسالك١١٥٠/٣، ومغني اللبيب٨٩١.

(٦) ألفية ابن مالك٥٣.

. . . . . "كمثل نحن العُرْبَ أسخى مَن بذل"

وقد ينتقد الناظم في ذكره لبعض الأحكام النحوية من حيث **التخليط والتداخل في ترتيبها** وذلك كما في باب المفعول به حيث قال الناظم:

وَيَنْصِبُ المَفْعُولَ فِعْــلٌ مُــضْمَرُ تَقُــولُ إِيَّــاكَ وشَــيْئًا يُنْكَــرْ

فذكر ابن الخباز أقسام إضمار الفعل ثَّم انتقد الناظم بقوله:[١] "وقد خلط يحيى الواجب بالجائز، وأنا أعين كل شيء في موضعه –بعون الله تعالى–".

وفي أسماء الإشارة قال الناظم:

أمّــا الإشــاراتُ فَفيهــا رُتَــبُ في القُرْبِ والبُعْدِ كَمــا تُرتِّــبُ
هــــذا يَليْــــهِ ذاكَ ثم ذلِكــــا هَاتــا تليهــا تِيْــكَ ثم تالِكــا
هــــذانِ ثمَّ ذانِ ثمَّ ذانِكــــا هاتــــانِ ثمّ تــــانِ ثمّ تانِكــــا

فيرى أبن الخباز أنه خلط في ترتيبه لها بقوله:[٢] "ويحيى قد أبهم ذلك بالتغليظ والتخليط. وقد أوضحته بالتلخيص والتخليص؛ لأنه جعل (ذان) في الوسطى، وليس كذلك".

(ج)– الجانب الصرفي.

يشمل هذا الجانب تمثيل الناظم لبعض المسائل أو تجاوزاته الصرفية في بعض مفردات الألفية فمن ذلك:

(١) في باب المذكر والمؤنث مثَّل الناظم للمؤنث غير الحقيقي الخالي من العلامة بـــ(العُنُق) فقال:

غــيرُ الحقيقــيِّ علــى نــوعَيْنِ نــوعٌ بــلا علامــةٍ كَــالعَيْنِ
وعُنُــــقٌ وفَخِــــذٍ والأذْنِ والرّجْــلِ والعقِــبِ ثم الــسنْ

وخالفه ابن الخباز في تمثيله إذ عدّ ذلك سهو منه فقال:[٣] "في (العُنُقْ) ثلاث لغات: ضم النون، وفتحها، وإسكانها.

وقالوا في تحقيرها: عُنَيْقَة، وقال الجوهري والزجاجي: تذكَّر وتؤنث.

---

(١) الغرة المخفية ٢٣٦/١.

(٢) المرجع السابق ٣٤٩/١.

(٣) المرجع السابق ٦٤٦/٢.

وذكرها يحيى فيما يؤنث لا غير، وهو سهو".

(٢) في أبنية المصادر والأفعال مثّل الناظم للمصدر الرباعي بـــ(شَمْلَلَ) فقال:

وَللرّبـــــاعيّ مِثـــــالُ فَعْلَـــــلاَ مَـــــصْدَرُهُ فَعْلَلَـــــةٌ كَـــــشَمْلَلَا

ويرى ابن الخباز أنه أخطأ في تمثيله إذ قال:(١) "وتمثيل يحيى بـــ(شَمْلَلَ) خطأ".

وذلك؛ لأن (شَمْلَلَ) ملحق بأبنية الرباعي؛ لأنها جاءت على هيئتها في عدد حروفها وموافقة لها بحركاتها، وفي مصادرها، فهو من أبنية الثلاثي المزيد بحرف(٢)، فكان ينبغي للناظم التمثيل بـــ(دَحْرَجَ) و (دَرْبَخَ)(٣).

(٣) في باب التوكيد قال الناظم:

وَثـــنِّ واجمَـــعْ ثم في الإحاطَـــة قُلْ كُلَّهُ وَاعْرِفْ لِـــذا اشـــتراطهْ

وهـــيَ التّجَـــزّي بخـــلافِ الأوّلِ وجـــاء بعـــدَ كلِّـــهِ المُمثِّـــلِ

وعارضه ابن الخباز لعدم همزه (التجزي) بقوله:(٤) "وقول يحيى: (وهيَ التّجَزّي) فيه نظر؛ لأن هذا من بنات الهمز، فكان حقه أن يقال: التجزؤ كالتبرؤ".

وهذا من تخفيف الهمزة وإبدالها بحركة الحرف الذي قبلها.(٥)

(د)– الجانب اللغوي.

يرى ابن الخباز أن بعض مفردات الألفية أدت إلى حدوث لَبْس في المعنى ففي حدِّ الكلام عرّفه الناظم بأنّه (اللفظ المفيد) فقال:

اللَفْظُ إنْ يُفِـــدْ هُـــوَ الكَـــلامُ نَحْوَ مَضَى القَوْمُ وهُمْ كِرامُ

واعترض ابن الخباز على إيراده كلمة (اللفظ) في الحد وعدّه غير جيد ويرى أنه لو استبدلها بـــ(القول) لكان أفضل، فقال:(٦) "قال الرماني: (اللفظ): ما خرج من الفم. وليس

---

(١) الغرة المخفية ٧١٣/٢.

(٢) انظر: الأصول في النحو ١١٣/٣، والخصائص ٢٢٢/١-٢٢٣، والمفصل في صنعة الإعراب ٣٧٠، و(**شَمْلَلَ شَمْلَلَةً**) إذا أسرع، الصحاح (شمل)١٧٤٠/٥.

(٣) (**دَرْبَخَ**) بمعنى: تَذلَّل، مقاييس اللغة ٣٣٨/٢.

(٤) الغرة المخفية ٣٧١/١.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب٣٢/٣، وانظر: مآحذ ابن الخباز على ألفية ابن معط صفحة ٣٤.

(٦) الغرة المخفية ٦٦/١.

بجيد؛ لأنه قد يخرج من الفم ما ليس بمسموع، كالريق.

وحدُّه: أن يقال: اللفظ: الصوت المعتمد على المقطع، فلو جئت بالصوت ساذجا، لم يسم لفظا.

و(القول): أخص من اللفظ؛ لأنه لابدَّ له من دلالة، إمَّا وضعية كما في المفردات الحقيقية، وإمَّا عقلية كما في المؤلفات والمجازيات".

والحقيقة أن الناظم قيد اللفظ بحصول الفائدة منه بقوله: (إنْ يُفِدْ) فبذلك يستبعد ما تعقبَّه به ابن الخباز من خروج غير الكلام من الفم كالريق كان (اللَّفْظُ) اعم من (القول) إلا أنه أتى محددًا.

وفي غير المنصرف قال الناظم:

وَمِثْـــلُ حـــم ويـــس بُنِـــيْ وقيلَ بَلْ بِتَركِ صَرْفِها اعتُنِيْ

فعدَّ ابن الخباز قوله: (بُنِيْ) يؤدي إلى لبس؛ لأنه دلّ على مقصدين أحدهما خطأ فقال:[١] "وقول يحيى: (بُنِيْ) فيه نظر، إن كان يعني به البناء – وهو صدر السورة– فمسَّلم؛ لأن التلاوة كذلك. وإن عني به البناء مع جعله اسما للسورة وتعاقب العوامل عليه، فهو خطأ؛ لأنه على أوزان المفردات وقد وليته العوامل".

ويظهر أن الناظم قصد التفسير الأول لابن الخباز موافقًا بذلك سيبويه[٢] بمجيئها إما مبنية على الحكاية أو إعرابها إعراب الممنوع من الصرف عند جعلها اسمًا للسورة بدليل تعميمه في البيت الذي قبله منع أسماء السور من الصرف ثم بدأ بذكر ما يصرف منها.

وفي باب أبنية المصادر والأفعال انتقد ابن الخباز الناظم في قوله و(للخماسي) في أبنية الأفعال وكذلك في البيت الآخر (وللسداسي) وهو قوله:

وَللخُماســـيّ تَفَعْلَـــلَ انْفَعَـــلْ تَفَعّـــلَ افْعَـــلَّ تَفاعَـــلَ افْتَعَـــلْ

وللسُّداسيْ اسْتَفْعَلَ افعَنْلَى افعالْ إفْعَوْعَلَ افعـــوّلَ منْـــه افعِعَـــالْ

فقال ابن الخباز:[٣] "لو قال: بنات الخمسة لكان أحسن من الخماسي؛ لأن الخماسي:

---

(١) الغرة المخفية ٢٢٧/١.

(٢) انظر: الكتاب٢٥٧/٣-٢٥٨، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٣٨٦/١، وارتشاف الضرب٨٨٦/٢.

(٣) الغرة المخفية ٧١٥/٢.

ما كل حروفه أصول، ولا يكون هذا في الفعل"، وفي موضع آخر قال:[١] "وقوله: (وللسُّداسيْ) رديء".

ويظهر أن الناظم عبَّر بذلك من باب نسبة العدد إلى خمسة فبدلا من قول (ذات الخمسة) أو (بنات الخمسة) قال: (الخُماسيّ) للدلالة على لحاقه بأبنية الأسماء في مجيئها على خمسة أحرف.

رابعًا: موافقته.

بالرغم من إكثار ابن الخباز من نقد الناظم والاعتراض عليه إلا أنه وافقه في كثير من أبيات الألفية بل وأثنى على بعض منها وذلك بحسن اختياره لبعض الأساليب.

ففي أقسام الكلام عطف الناظم بينها بـــ(ثم) ففضَّل ابن الخباز أسلوبه على غيره من اختيارهم العطف فيها بـــ(الواو)، وهو قوله:

وَهْيَ ثَلاثٌ لـــيسَ فيـــهَ خُلْـــفُ الاسمُ ثُمَّ الفِعْـــلُ ثُـــمَّ الحَـــرْفُ

فقال ابن الخباز:[٢] "وعادة النحويين عطفها بالواو، وعطفه إياها بـــ(ثُمَّ) لبعد مراتب بعضها عن مراتب بعض".

وفي باب أزمنة الأفعال ذكر الناظم أن الفعل المضارع هو ما صَدْرُهُ أحد الزوائد الأربع بقوله:

وَالْمُـــبْهَمُ المُعْـــرَبُ لِلتَّـــشْبِيهِ بِالاسْمِ حَرْفٌ مِـــنْ أَنَيْـــتُ فِيْـــهِ

ففضل قوله على قول ابن جني[٣] فقال:[٤] "وقول يحيى: (فِيْهِ) أحسن من قول أبي الفتح: (في أوّله) في اللّمع؛ لأن الزائد هو الأول، والشيء لا يكون طرفا لنفسه".

---

(١) الغرة المخفية ٢/٧١٦.

(٢) المرجع السابق ١/٧٠.

(٣) انظر: اللمع ٩.

(٤) الغرة المخفية ١/١٥١.

الفصل السادس تقويم الكتـــــــاب	
المبحث الأول	أثر الكتاب في التراث النحوي
المبحث الثاني	الكتاب في ميزان النقد. أولا: المحاسن. ثانيا: المآخذ.

المبحث الأول: أثر الكتاب في التراث النحوي.

تظهر قيمة هذا الكتاب في كونه مقدِّمة شروح الألفية. أبان فيه شارحها عن مكنون ألفاظها ودقيق أحكامها، بأسلوب موجز مُبين، كشف فيه عن رأيه بإنصاف فتارة مثنيا على الناظم وموافق له وأحياناً كثيرة منتقداً ومعارضاً، مما جعل آراءه تلك موضع عناية العلماء من بعده وخاصة شرّاح الألفية فوقفوا مؤيدين له في بعضها ومنافحين عن الناظم في أكثرها. إضافة إلى ذلك ما أودع فيه شارحها من أقوال العلماء وآرائهم وخلافاتهم النحوية فنقل عنه مجموعة من العلماء في مصنفاتهم كالنيلي، والمرادي، وابن هشام، والزركشي، والسيوطي وغيرهم.

وسأفصح عن هؤلاء العلماء الناقلين منه فيما وقفت عليه من مصادر مدعِّمة ذلك بذكر نماذج من نقلهم والإشارة إلى المواضع الأخرى بإيجاز مع توضيح منهجهم في ذكره ومظاهر موافقتهم أو خلافهم له.

(١) النيلي.

أكثر النيلي في كتابه الصفوة الصفية من الإشارة لرأي ابن الخباز أو النقل منه إلا أنه لم يصرح باسمه إلا في موضع واحد رد فيه انتقاده لحد الاسم الذي ذكره ابن معط فقال:[(١)] "وقوله: (عَمَّا) في موضع جر صفة لـــ(مُسَمَّى) أي: ما دل على معنى مُسَمَّى قد عم في دلالته الشخص والمعنى. ويعنى بـــ(مُسَمَّى) مُسَمَّى بالقوة لا بالفعل، أي: على ما له صلاحية أن يدل على مسمى إلى آخر التعريف، وعلى هذا لا يلزم الدور، ولا يقدم المشتق على المشتق منه على ما ذكره ابن الخباز في شرحه".

ونجده في مواضع كثيرة يشير لابن الخباز بقوله: (بعض الناس)[(٢)] أو (قال بعضهم)[(٣)] أو (بعض شراح هذه الأرجوزة)[(٤)] أو (قيل)[(٥)] وفي مرات عدة يعرض رأيه ويرد عليه دون

---

(١) الصفوة الصفية ١/٤١، وانظر: الغرة المخفية١/٧٠-٧١.

(٢) انظر: المرجع السابق١/٥٤، ٣٠، ٦٥.

(٣) انظر: المرجع السابق١/٥٨.

(٤) انظر: المرجع السابق٤/٦١٦.

(٥) انظر: المرجع السابق١/١٧، ٥٥، ٥٨، ٣٨٣، ٢/٥٩٣، ٣/١٨٥، ١٩٦-١٩٧، ٤/٥٢٥، ٦٤٤، ٦٥٧.

إشارة منه بكونه صاحب الرأي[١]، هذا بالنسبة لمنهجه في ذكره، أما موقفه من آراء ابن الخباز فنجد أنَّه عارضه في معظمها حتى وصفه في أحدها بالجهل في الأصول وذلك في باب الإبدال عند تفسيره قول الناظم: (فَتْحٍ لازِمْ) بأنه احترز به من (دَعَوات) في جمع (دَعْوة)، فقال النيلي:[٢] "واحترز بقوله: (لازِمْ) عن الفتح العارض في نحو: (حَوِلَ وعَوِرَ)؛ لأنه بمعنى (احْوَلَّ، واعْوَرَّ) فالفتح عارض لحذف الزوائد.

وقال بعض من شرح هذه الأرجوزة: إن قوله: (فَتْحٍ لَازِمٍ) يحترز به عن مثل دَعَوَاتٍ؛ فإن الفتح فيه عارض في الجمع، فإن العين في المفرد ساكنةٌ نحو: (دَعْوَةٍ)، وكذلك ظَبَياتٌ في جمع (ظَبْيَةٍ) وهذا قول من لم يعرف الأصول؛ فإن الحرف الساكن بعد الواو يمنع من إبدال الواو ألفاً، ألا ترى أن قولهم: (قَطَواتٌ، وفَتَياتٌ) العين مفتوحة في مفرده ولذلك أُعلّت الواو في (قَطَاةٍ)، والياء في (فَتَاةٍ)، ومع ذلك لم تعلَّ في الجمع، لأجل الألف الساكن".

أما المواضع الأخرى التي خالف فيها ابن الخباز فجاءت على النحو الآتي:

١- مخالفته في إعراب بعض مفردات الألفية، إذ نجده يعرب اللفظ ثم يشير إلى إعراب ابن الخباز له معللا سبب مخالفته، كإعرابه لـــ(يحيى) في قول الناظم:

. . . . . **يَحْيَى بْنُ مُعْطٍ بنِ عَبْـــدِ النُّـــوْرِ**

حيث جعله ابن الخباز بدلاً فرد عليه النيلي بقوله:[٣] و(يَحْيَي) عطف بيان، وهو أولى من جعله بدلاً لافتقار الأول إلى البيان، ولأن البدل يحتاج إلى تقدير العامل، والتقدير خلاف الأصل، ولا يحسن أن يكون (يَحْيَـــى) فاعل يقول".

-كذلك في إعرابه لـــ(ابْنِ) في (بْنِ عَبْدِ النُّوْرِ) حيث جعله صفة لـــ(مُعْطٍ) وخالفه النيلي في كونه بدلاً لا صفة[٤].

- وفي إعراب (أَشْرَفَ) في قول الناظم:

لِكَوْنِهِ أَشْرَفَ مَا بِهِ نُطِقْ .....

(١) انظر: الصفوة الصفية١/٤، ٦، ١٦، ٣٨٨، ٢/٥٤٨-٥٤٩، ٥٥٧، ٥٦٩، ٥٧٣، ٣/٣٤٣، ٤/٥١٠-٥١١.

(٢) المرجع السابق٤/٦١٦، وينظر: الغرة المخفية٢/٧٥٩.

(٣) المرجع السابق١/٤، وانظر: الغرة المخفية١/٥٢.

(٤) انظر: الغرة المخفية ١/٥٤، والصفوة الصفية ١/٦.

يرى أنه خبر (كان) لا حال؛ لأن الحال لا تأتي معرفة.[١]

-كذلك خالفه في مسألة نحوية وهي عامل نصب الاسم في قولهم: ربه رجلاً، إذ يرى ابن الخباز أن (رجلاً) تمييز؛ العامل فيه الضمير، وذهب النيلي في كون العامل (ربَّ) لا الضمير.[٢]

٢- دفع اعتراضات ابن الخباز على الناظم فيما يخص اختياره للحروف والمفردات، أو تمثيله للمسائل فنجده وقف منافحا عنه ومبيناً مراده ففي انتقاد ابن الخباز للناظم في ترديده بـــ(أو)[٣] في قوله:

فَقُلْتُ غَيْرَ آمِـــنٍ مِـــنْ حاسِـــدِ أو جَاهِلٍ أوْ عَالِمٍ مُعَانِدِ

رد عليه النيلي بقوله:[٤] "وليس في هذا التقسيم تداخل كما ظن بعضُ الناس؛ لأن الحاسد قد يخلو من الجهل، والجاهل قد يخلو من الحسد، والعالم قد يخلو من الحسد".

- وفي غير المنصرف انتقد ابن الخباز الناظم في تعميمه بـــ(كُلّ) لما لا ينصرف نكرة فلا ينصرف معرفة في قوله:

وكُلُّ مَا لَـــمْ يَنْـــصَرِفْ مُنَكَّـــرَا لَمْ يَنْـــصَرِفْ مُعَرَّفًـــا كَـــأحْمَرَا

وذلك لانصراف الأعداد المعدولة في المعرفة وردَّه النيلي بأنه ربما مذهبه أن ألفاظ العدد لا تصرف عند التسمية بها.[٥]

- في باب الفعل المتعدي واللازم انتقد بدءه الحديث بما يقتصر على الفاعل وهو يتحدث عن التعدي ورد النيلي بأنه لم يقصد تعدِّي الفعل بل أراد التجاوز أو التعدد مبدلاً الياء من الدال.[٦]

- في بناء الفعل الماضي للمجهول ردَّ قول ابن الخباز بتعميم الناظم ضمَّ الأول وكسر ما قبل الآخر في الماضي في قوله: (فِيْ كُلِّ ماضٍ صَحَّ) إذ ينبغي تقييده بما صحَّ عينه بأنه لا

---

(١) انظر: الغرة المخفية ٥٦/١، والصفوة الصفية١٧/١-١٨.

(٢) انظر: المرجع السابق٣١٨/١، والصفوة الصفية٥٩٣/٢.

(٣) انظر: المرجع السابق٦٥/١.

(٤) الصفوة الصفية٣٠/١.

(٥) انظر: الغرة المخفية ٢٢٠/١، والصفوة الصفية ٣٧٣/١.

(٦) انظر: الغرة المخفية٢٢٩/١، والصفوة الصفية ٣٨٨/١.

حاجة لهذا القيد وذلك لتمثيله بـــ(ضُرِبَ) وحديثه فيما بعد عن معتل العين.[١]

– في علامات الحرف وخصائصه خالف تفسيره قول الناظم: (خَالِ مِنْ عَلَمِ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَال) بأنه الحرف؛ إذ يرى أنه قصد خلو الحرف من علامات الاسم والفعل.[٢]

– في تمثيل الناظم بـــ: (سِيْرَ بزيدٍ سَيْرًا يَوْمَيْنِ فرسَخَيْنِ)، للفعل المتعدي بحرف الجر إلى الاسم والمصدر وظرفي الزمان والمكان، انتقد ابن الخباز تمثيله لعدم وصفه للمصدر فدافع عنه النيلي باشتراطه الاختصاص من قبل وضرورة الشعر التي دعته لذلك.[٣]

– أورد النيلي دليل حصر المعارف بخمسة نقلا عن ابن القواس وذلك ردا على ابن الخباز في قوله عدم ورود دليل للحصر في قول الناظم:

أَمَّا المَعَارِفُ فخَمْسٌ تُذْكَرْ[٤]

– وفي باب العلم خطَّأ ابن الخباز الناظم في تمثيله للنَّعَم بـــــ(الخيل) فهي ليست من النعم، فأجاب النيلي بصحة تمثيله؛ لأنه شبهها بها و لم يقصد كونها من النعم.[٥]

– وفي تمثيل الناظم لـــ(فِعْلا) من أبنية التكسير بـــ(ذِئْبٍ وذُؤبان وزِقٌّ وزُقّانٍ) ذهب ابن الخباز إلى أن تمثيله بـــ(زِقٌّ) تكرار فـــ(ذِئْب) يغنيه عن ذلك، وأوضح النيلي أنه مثّل به للمضاعف فلا تكرار.[٦]

– وفي معرفة أصل لام الفعل بوصلها بضمير انتقد ابن الخباز تخصيص الناظم بضمير المخاطب فأوضح النيلي أنه يقصد ضمير الفاعل الذي يسكَّن له لام الفعل لا ضمير المخاطب.[٧]

٣– مخالفته في تعليله للمسائل، ففي علامات الفعل فسَّر ابن الخباز قول الناظم:

. . . . . **وَالأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَقَــدْ إِنْ صُــرِّفَا**

---

(١) انظر: الغرة المخفية ٢٩٩/١، والصفوة الصفية ٥٤٨/٢-٥٤٩.

(٢) انظر: الغرة المخفية /٨٠، والصفوة الصفية ٥٥/١.

(٣) انظر: الغرة المخفية ٣٠٣/١، والصفوة الصفية٥٥٧/٢

(٤) انظر: الغرة المخفية /٣٠٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٣١/١، والصفوة الصفية ٥٦٩/٢.

(٥) انظر: الغرة المخفية /٣١١، والصفوة الصفية ٥٧٣/٢-٥٧٤

(٦) انظر: الغرة المخفية /٦٠٢، والصفوة الصفية ٣٤٣/٣

(٧) انظر: الغرة المخفية /٧٠١، والصفوة الصفية٥١٠/٤-٥١١

بأن مقصده من قوله: (للأَمر والنهي) بحرفي الأمر والنهي، دفعا لاعتقاد كونهما بالاسم كأسماء الأفعال، مما جعل النيلي يورد قوله مع مخالفته في تعليله هذا التقدير فقال:[١] "وقيل: أراد بقوله (الأمر) حرف الأمر، وهو اللام نحو: (لِيَقُمْ زَيْدٌ)، و(بالنهي): حرف النهي نحو: (لا يَقُمْ زَيْدٌ)، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه؛ لأن الأمر قد يكون بالاسم نحو: (صهٍ) بمعنى اسكت، وكذلك النهي نحو: (إيَّها) بمعنى لا تتكلم.

قلت: هذا ليس بشيءٍ؛ لأنه علق دخول هذه العلامات الخمس عليه بشرط التصرف، وأسماء الأفعال لا تصرف لها، والتصرف هو اختلاف أبنية الفعل المأخوذة من المصدر، لاختلاف أزمنتها".

- وفي باب الممنوع من الصرف ذهب ابن الخباز أنَّ علة منع (هود) من الصرف للتعريف والتأنيث والعجمة وخالفه النيلي بأنه غير أعجمي؛ وإنما منع للنقل من الأخف إلى الأثقل بالإضافة للتأنيث والتعريف.[٢]

● ونقل منه في خمسة مواضع موافقا له ففي تعريف النداء قال:[٣] "وأما تعريف النداء في الاصطلاح: فهو استدعاء مطلوب من مخاطب، أو في تقدير مخاطب باسمه مع (ياء) وأخواتها لفظاً أو تقديراً.

وقيل: ((هو تصويتك لمن تريد إقباله عليك لتخاطبه))".

- ونقل تعليل النحاة في منع حذف حرف النداء من لفظ الجلالة[٤]، وفتح عين (فَعْلة) في أبنية المصادر والأفعال[٥]، وتسمية المنحرف من صفات الحروف[٦]، وتعريف المخرج.[٧]

(٢) المرادي.

نقل المرادي من ابن الخباز في سبعة عشر موضعا في كتبه، الجنى الداني، وتوضيح

---

(١) الصفوة الصفية١/٥٤، وانظر: الغرة المخفية١/٧٨.

(٢) انظر: الغرة المخفية١/٢٢٦، الصفوة الصفية١/٣٨٣

(٣) الصفوة الصفية٣/١٨٥، والغرة المخفية٢/٥١٢.

(٤) انظر: الغرة المخفية٢/٥١٨، والصفوة الصفية٣/١٩٦-١٩٧.

(٥) انظر: الغرة المخفية٢/٧١١، والصفوة الصفية ٤/٥٢٥

(٦) انظر: الغرة المخفية ٢/٧٨٤، والصفوة الصفية٤/٦٥٧.

(٧) انظر: الغرة المخفية ٢/٧٧٧، والصفوة الصفية ٤/٦٤٤

المقاصد، وشرح التسهيل مصرحا فيها باسمه، نقل بالنص في سبعة مواضع منها:

في كتابه (الجنى الداني) نقل عبارته في علامة الفعل (قد) عند دخولها على الفعل وما تفيده فقال:[١] "وقيل: حرف تقريب مع الماضي، وتقليل مع المستقبل. قال ابن الخباز: ((ومن عبارات المطارحين في (قَدْ) أنهم يقولون: حرف يصحب الأفعال ويقرِّب الماضي من الحال. قال: وزدته أنا ويؤثر التقليل في فعل الاستقبال.))".

وفي كتابه (توضيح المقاصد) في باب الإبدال ذكر إبدال الياء والواو همزة إذا وقعتا عينا لاسم فاعل نحو: (قَائِل، وبَائِع) مع اجتناب قلبها ياء خالصة لكون ذلك من اللحن موردا نص ابن الخباز في الغرة فقال:[٢] "وأما إبدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنصوا على أنه لحن وكذلك تصحيح الياء في (بائع) ولو جاز تصحيح الياء في بائع لجاز تصحيح الواو في (قائل) قال ابن الخباز: ((وقد أولعت بذلك العامة واللُّحان من القراء))".

وفي كتابه (شرح التسهيل) نقل معنى الكلام لغة فقال:[٣] "وقال ابن الخباز: ((معناه اللغوي: الخطاب، وفي كونه مصدرا خلاف))".[٤]

● وقد تنوعت صور نقله من ابن الخباز فتارة ما ينقل منه تعليلاً للنحاة في حكم إعرابي؛ كتعليلهم جعل ما بعد (حتى) الابتدائية لا محل له من الإعراب رداً على الزجاج بقوله في محل جر[٥]، كذلك علة منع صرف (مادام)[٦]، وتارة يكون في إيراد رأي لهم؛ كإفادة حرف العطف الواو للترتيب حيث أورد قول الشافعي ردًّا على من نفى إفادتها وهم السيرافي، والفارسي، والسهيلي، وقولهم بإجماع النحاة على ذلك.[٧]

- ودخول الحرف (ألا) على الفعل وإفادته العرض.[٨]

---

(١) الجنى الداني٢٥٥، والغرة المخفية ٧٩/١-٨٠

(٢) توضيح المقاصد ١٥٦٨/٣-١٥٦٩، والغرة المخفية ٧٦١/٢.

(٣) شرح التسهيل ٦٧، والغرة المخفية ٦٦/١.

(٤) انظر: الجنى الداني٥٥٢، وشرح التسهيل٦٧، ٢٩٢.

(٥) انظر: معاني القرآن١٣٧/١، والغرة المخفية ٥٨٥/٢، و الجنى الداني٥٥٢.

(٦) انظر: الغرة المخفية ٤٢١/٢، وشرح التسهيل ٢٩٢.

(٧) انظر: شرح كتاب سيبويه٣٣٠/٢، والإيضاح ٢٢١، ونتائج الفكر ٢٠٨-٢١٥، والغرة المخفية ٣٨٣/١، و الجنى الداني ١٥٩-١٦٠، والفصول المفيدة في الواو المزيدة٦٧-٧٢.

(٨) انظر: الغرة المخفية٥٨٤/٢، والجنى الداني ٣٨٢-٣٨٣.

- وحذف الخبر بعد (واو) المصاحبة حيث نقل قول النحاة في أن الحذف قول البصريين وأنَّ الاستغناء عن التقدير قول الكوفيين.[١]

- وأورد قوله مع مجموعة من العلماء في أبنية جمع التكسير حيث ذكر إطلاقهم على ما جاء على وزن (فَعِيْل) بأنَّه جمع تكسير.[٢]

● وقد يعرض اختيار ابن الخباز لحكم نحوي كاختياره لزوم إعادة الجار عند العطف بـــ(حتى) على مجرور.[٣]

● أو يورد رأيه موافقًا له؛ كتصدير حد الكلام بالقول بدلا من اللفظ، لدَّقة تعبيره عن المعنى.[٤]

● ونقل في باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه التقسيم الذي ذكره ابن الخباز للفعل الواقع على ضميره لكنه أهمل القسم الثالث منها مكتفيا بالقسمين الأول والثاني.[٥]

● وخالفه في مسألتين، الأولى: في عدد أحرف الإبدال وحصره لها بخمسة عشر حرفا وهي أكثر من ذلك إذ قال:[٦] "قال ابن الخباز: وتتبعتها في كتبهم فلم تتجاوز خمسة عشر، وجمعها في قوله: استنجده يوم صال زط.

قلت: لا طريق إلى حصرها إلا الاستقراء، وقد تقدم أنها اثنان وعشرون حرفا".

والثاني: في باب تعدي الفعل ولزومه حيث يرى أنه جعل (وَزَنَ، ووَعَدَ) من باب (نَصَحَ، وشَكَرَ) في التعدي لواحد بالوجهين: حرف الجر وحذفه ورد عليه بتصنيف الجرجاني لها من باب (اخْتَارَ) في التعدي إلى واحد مباشرة.[٧]

---

(١) انظر: المفصل٤٦، والغرة المخفية ٤١٠/١، وشرح التسهيل ٢٤٧، ٢٥١، وأوضح المسالك٢٢١/١، وشرح الأشموني٢٠٩/١، وشرح التصريح ٢٢٨/١، وهمع الهوامع٣٩٤/١.

(٢) انظر: الغرة المخفية ٥٩٩/٢، وتوضيح المقاصد ١٤٠٩/٣.

(٣) انظر: المرجع السابق ٣٨٤/١-٣٨٥، والجنى الداني٥٥١، وتوضيح المقاصد١٠٠٢/٢.

(٤) انظر: المرجع السابق ٦٦/١، وشرح التسهيل ٦٥.

(٥) انظر: المرجع السابق ٤١٢/١، وشرح التسهيل ٤٢٤.

(٦) توضيح المقاصد١٥٦٣/٣، وانظر: الغرة المخفية٧٥١/٢.

(٧) انظر: المقتصد٦١٦/١، والغرة المخفية ٢٣٤/١، وشرح التسهيل ٤٣٧.

(٣) ابن هشام.

نقل ابن هشام من ابن الخباز في أربعة مواضع مصرحا باسمه وذلك في كتبه، أوضح المسالك، ومغني اللبيب، وتلخيص الشواهد، وفي موضع واحد ذكر كتابه الغرة، ووسمه بشرح الدرة، والغالب عليه مخالفته، ففي موضعين منهما أشار إلى توهم ابن الخباز فيهما، الأول: عند ذكره وجود ضرورة واحدة ببيت الناظم في حد الكلام وهو عدم إتيانه بجواب شرط صريح في قوله:

اللَّفْـظُ إِنْ يُفِـدْ هُـوَ الكَـلامُ نَحْوَ مَضَى الْقَوْمُ وَهُمْ كِرَامُ

فذكر ابن هشام أن الضرورة فيه حذف فاء جواب الشرط، أما ضرورة حذف الجواب فيرى أنه وُهِم فيه، قال في المغني:[١] "وقول ابن معط: ((اللَّفْظُ إِنْ يُفِدْ هُوَ الكَلامُ)) أما من ذلك ففيه ضرورة وهي حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا وأما الجواب الجملة الاسمية وجملتا الشرط والجواب خبر، ففيه ضرورة أيضا، وهي حذف الفاء كقوله:[٢]

من يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يَـشْكُرُها .....

ووهم ابن الخباز إذ قطع بهذا الوجه. ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو:[٣] ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ الآية، أي: فافعل. .".

والثاني: في أصل مثلٍ استدلَّ به وهو:[٤] **(عَسَى الغُوير أبؤسا)**، حيث ذكر ابن الخباز أن الزَّبّاء قالته حين ألجأها قصير إلى غارها وخالفه ابن هشام.[٥]

- ونقل ابن هشام رواية ابن الخباز عن شيخه في منعه حذف (ما) النافية من جواب

---

(١) مغني اللبيب٨٤٩، وانظر: الغرة المخفية٦٨/١.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه: (والشَّرُّ بالشَّرِّ عند الله مِثْلانِ)، اختلف في قائله: فهو لكعب بن مالك في ديوانه٢٨٨(سيّان)، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي٨٩/٢، وله أو لعبدالرحمن بن حسان في خزانة الأدب٤٩/٩-٥٢، والمقتضب ٧٢/٢، ولسان العرب٤٧/١١، ومغني اللبيب٨٠، ولحسان بن ثابت وليس في ديوانه في الكتاب٦٥/٣.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٣٥.

(٤) انظر: جمهرة الأمثال ٥٠/٢-٥١، ومجمع الأمثال ١٧/٢.

(٥) انظر: الغرة المخفية ٤٣٧/٢، وتخليص الشواهد٣١١، ذكر ابن هشام أن الزَّباء رومية فهي قالته تمثلاً.

القسم وذلك عند إجازة الناظم له.[١]

(٤) الرُّعيني.

في شرحه للألفية صرح باسمه في أربعة عشر موضعا، نقل في أحدها بالنص أما في المواضع الأخرى فاكتفى بمضمون قوله، أو الإشارة لرأيه في المسألة مع أنَّ الغالب عليه مخالفته وانتقاده، وقد بدا ذلك واضحا من مقدمة كتابه عندما وصفه بعدم الإنصاف لكثرة اعتراضه على الناظم بقوله:[٢] "إلا أنه تعقَّب على صاحبها، وهمَّ بتكدير الصافي من مشاربها، فعدل في شرحها عن الإنصاف، و لم يوفّ لها ما يجب لها من الأوصاف"، ويمكن حصر مآخذه عليه فيما يلي:

أ – مخالفته في النقد الموجه للناظم سواء في ترتيبه للألفية أو أسلوبه أو المسائل النحوية، إذ نجده يبرِّر ويبين أفضلية قوله في الألفية، ومن أبرز المآخذ التي أخذها ابن الخباز على الناظم ودافع فيها الرُّعيني عنه ما يلي:

– خالفه في انتقاده للناظم حين فصل بين الاسم الصحيح المنصرف وغير المنصرف بالاسم المعتل إذ يرى أن فعله أولى؛ لأنه أطلق القول ثم قيده قال في شرحه:[٣] "اعترض ابن الخباز على المصنف وتبعه بعض الشرّاح وقالوا: كان حق المصنف أن يأتي بهذا البيت في أول الباب بعد قوله: ((**والجَرُّ فِيهِ بِانْكِسَارٍ ظَاهِر**))

وعندي أن الذي صنع المصنف هو الأولى؛ لأن إتيانه بغير المنصرف في هذا الموضع يؤذن بأن الذي تقدم ذكره منصرف وغير منصرف سواء كان صحيحًا أو معتلاً مقصوراً أو منقوصاً نحو: زَيْدٍ، وأَحْمَدَ، وعَصَا، وحُبْلَى، وقَاضٍ، وجَوارٍ، فكأنَّ المصنف يقول: وكُلُّ ما لم ينصرف مما تقدم ذكره فحكمه هذا الحكم، فلو قدَّم هذا البيت إلى الموضع الذي قالوه لم يعط هذا المعنى، وكان كلامه مقصورًا في ذلك على الاسم الصحيح لا غير".

– أيضا علل إتيانه بباب الوقف في أول الكتاب لبنائه أرجوزته على الاختصار فهو يأتي بالمسائل حسب تناسبها لا أبوابها.[٤]

---

(١) انظر: الغرة المخفية ٢٠٣/١، ومغني اللبيب٨٣٥-٨٣٦.

(٢) شرح ألفية ابن معط٤/١.

(٣) شرح ألفية ابن معط ٢٦٨/١، وانظر: الغرة المخفية ١١٢/١.

(٤) ينظر المرجع السابق٢٧٢/١، وانظر: الغرة المخفية١١٣/١.

– خالفه في قوله أن الترديد بـــ(أو) في قول الناظم في ديباجة الألفية: ((**حاسِدٍ أو جَاهِلٍ أوْ عَالِمٍ مُعَانِدِ**)) غير مستقيم فهو يرى أن مقصده كلُّ من يتقى شره مقسما في ذلك الحاسد والجاهل والعالم إلى ستة أقسام.(١)

– خالفه في رؤيته عدم الحاجة لوجود حدٍّ للحرف لكونها كلم محصورة؛ إذ هو مما لابد منه؛ لأن الحد يبين حقيقة الشيء وماهيته وليس له اختصاص بمحصور وغير محصور.(٢)

– ردَّ عليه قوله إن إهمال ذكر (كي) مع حروف النصب سهو منه، بأنه سلك مذهب بعض النحاة في جعلها جارة فقط.(٣)

ب– مخالفته في التوجيه الإعرابي لبعض مفردات الألفية وفي تأويله لمقصودها قارنا ذلك بالتعليل. ومن المواضع التي خالفه فيها ما يلي:

– في تقدير الفعل المحذوف الناصب للمصدر(وحياً) في قول الناظم:

مُؤَيَّـــدًا منْـــهُ بِخَيْـــرِ الكُتُـــب وَحْيًـــا إِلَيْـــهِ بِلِـــسَانٍ عَرَبِـــي

يرى ابن الخباز أن تقديره: (أَوْحَى) وخالفه الرُّعيني بأنه (وَحَى) معللاً بأنه على هذا التأويل يكون المصدر جاريا على فعله.(٤)

– كذلك في إعراب (مُؤَيْداً) في البيت السابق أجاز ابن الخباز وجهين: أحدهما خبر ثانيا ـــ(لازال)، فرأى الرُّعيني أن إعرابه فيه نظر معللاً بمجيء الخبر الأول جملة والثاني مفردا.(٥)

– وفي إعراب (أَشْرَف) في قول الناظم:

لِكَوْنِهِ أَشْرَفَ مَا بِهِ نُطِقْ .....

يرى ابن الخباز خطأ من يجعله خبر (كان)، وخالفه الرُّعيني واسما قوله بالغلظة فعظماء

---

(١) ينظر الغرة المخفية١/٦٥، وشرح ألفية ابن معط١/٦٦-٦٧.

(٢) ينظر المرجع السابق ١/٧٤، وشرح ألفية ابن معط١/٩٣.

(٣) انظر: الغرة المخفية ١/١٦٠، وشرح ألفية ابن معط ٢/٧٣٣. (يعتبر قول ابن الخباز الأقرب للصواب بأنه سهو من الناظم، لأن الرُّعيني أشار أنه ذكرها في كتابه الفصول الخمسون، فلو أنه يرى أنها جارة فقط لما جعلها مع النواصب في كتابه، إلا أن يكون عدل عن رأيه) انظر: الفصول الخمسون٢٠٣.

(٤) انظر: المرجع السابق ١/٥٦، وشرح ألفية ابن معط١/٣٣.

(٥) انظر: المرجع السابق ١/٥٦، وشرح ألفية ابن معط١/٣١.

النحويين أجازوا ذلك كالسيرافي.[١]

– وفي علامات الاسم خالفه في تفسيره قول الناظم: (عَرِّفْهُ) بأنه قصد الألف واللام، إذ يرى حصره لها بنوع واحد من المعارف وهي أشمل من ذلك فالتعريف يشمل جميع المعارف وهي: العلمية، والإبهام، والألف واللام، والإضافة، والإضمار.[٢]

– في تعليل بناء الفعل الماضي على الفتح انتقد ابن الخباز في ذكره خمسة عشر وجها في علة بنائها على الفتح، و لم يورد شيئا من هذه العلل في الغرة فكان الأولى إيرادها لا الإحالة إليها.[٣]

(٥) الزركشي[٤].

صرح باسمه في خمسة مواضع في كتابيه؛ البرهان في علوم القرآن، والبحر المحيط في أصول الفقه. ففي البحر المحيط ذكر تعليله ثبات أقسام المفرد الثلاثة في جميع اللغات لكون هذا التقسيم عقلي فلا يتغير بتغير اللغات فقال:[٥] "وينقسم المفرد باعتبار أنواعه إلى اسم وفعل وحرف. . . ، قال ابن الخباز: ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات".

أما المواضع الأخرى فهي:

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه١/٣٠١، والغرة المخفية١/٥٦، وشرح ألفية ابن معط١/٣٥-٣٦.

(٢) انظر: الغرة المخفية١/٧٥، وشرح ألفية ابن معط١/٩٦.

(٣) انظر: الغرة المخفية١/١٤٩، وشرح ألفية ابن معط٢/٥١٤. (وُهِمَ الرعيني بقوله لم يذكر وجها واحدا بل ذكر وجهين بقوله " وفتحه لوجهين: أحدهما: أنَّ حقه السكون –وقد فات- فعدل إلى أقرب الحركات إليه، وهي الفتحة.

والثاني: أن الأفعال الماضية كثيرة الاستعمال في الكلام، وعادتهم تخفيف ما ذكر. " ثم أحال بعد ذلك إلى كتابه شرح الإيضاح مشيرا إلى ذكره هذه الأوجه).

(٤) **الزركشي** هو: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي بدر الدين المنهاجي، كان فقيها، أصوليا، أديبا، فاضلا في جميع ذلك، درّس وأفتى، توفي سنة أربع وتسعين وسبعمائة، من تصانيفه: تخريج أحاديث الرافعي، وشرح جمع الجوامع، وشرح الأربعين النووية، و نظم الجمان في محاسن أبناء الزمان، ينظر طبقات الشافعية ٣/١٦٧-١٦٨، وإنباء الغمر بأبناء العمر١/٧٤٦-٧٤٧، وحسن المحاضرة١/٤٣٧، وشذرات الذهب ٨/٥٧٢-٥٧٣.

(٥) البحر المحيط ٢/٥٠، وانظر: الغرة المخفية ١/٦٩-٧٠.

- أشار إلى موافقته مذهب بعض العلماء كموافقته للزمخشري في إفادة (لن) تأكيد النفي.[١]، وموافقته الناظم في إفادة (كان) الاستمرار.[٢]

- وفي موضعين نقل منه معنى (قد) وما تفيده عند دخولها على الفعل الماضي وهو تقريبه من الحال أمَّا المضارع فمعناها تقليل وقوعه[٣]، ومعنى (لو) في قوله تعالى:[٤] ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ حيث جعل امتناع الأول لامتناع الثاني بجعله التقدير: لم نرفعه فلم نشاء، مخالفا النحاة بقولهم: لم نشأ فلم نرفعه، وموافقا ابن الحاجب.[٥]

(٦) الجوجري.[٦]

أشار في كتابه شرح شذور الذهب إلى رأي ابن الخباز في موضعين نصَّ فيهما على اسمه ففي الأول: بين مخالفته للجمهور إذ أخذ بمذهب الجرجاني في بناء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم.[٧]

والثاني: في شروط المفعول له حيث ذكر اشتراطه كون المفعول له من أفعال القلوب.[٨]

(٧) الأشموني.

أشار الأشموني في شرحه للألفية إلى رأي ابن الخباز في مسألة العطف بـــ(حتى) على

---

(١) انظر: الكشاف ١٥٤/٢، والغرة المخفية١٦٠/١، والبحر المحيط٢٩٨/٢.

(٢) انظر: الغرة المخفية٤٢٥/٢، والبحر المحيط ٣٣٨/٢. (وفي الغرة ذكر ابن الخباز خلافهم فيها من جهة الاستمرار والانقطاع دون ترجيح منه لإفادتها).

(٣) انظر: الغرة المخفية ٧٨/١، والبرهان في علوم القران٣٠/٤.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٧٦.

(٥) انظر: أمالي ابن الحاجب٣٠٩، والغرة المخفية ٥٨٣/٢، والبرهان في علوم القرآن ١٦٩/٣.

(٦) **الجوجري** هو: شمس الدين محمد بن محمد بن عبد المنعم الجَوجَري القاهري الشافعي، قرأ القرآن وشرع في حفظ الإرشاد، توفي سنة تسعين وثمانمائة وقيل تسع وثمانون، من مصنفاته: شرح الإرشاد. وشرح همزية البوصيري، والشذور شرحين، وشرح المنفرجة وغيرها. ينظر الضوء اللامع١٣٤/٩، وديوان الإسلام٩٥/٢، والأعلام ٢٥١/٦.

(٧) انظر: المقتصد ٢٤٠/١، والغرة المخفية ١١٠/١، وشرح شذور الذهب٢١٩/١-٢٢٠، وارتشاف الضرب١٨٤٧/٤.

(٨) انظر: الغرة المخفية ٢٨١/١، وشرح شذور الذهب٤٣٠/٢-٤٣١.

مجرور فقال:[١] "وقال ابن الخباز: تلزم إعادته للفرق، وقيده الناظم".

(٨) الأزهري.

نقل الأزهري في كتابه شرح التصريح من ابن الخباز في أربعة مواضع مصرحا باسمه وخالفه في ثلاثة منها حيث رد عليه في باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة قوله بأن الفعل المبني للمفعول هو المختص بنصب ثلاثة مفاعيل مثبتا قوله بدليل قرآني، فقال:[٢] "نحو:[٣] ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾، فـ(الكاف) فيهما مفعول أول، و(الهاء والميم) مفعول ثان و(قليلا) في الأول، و(كثيرا) في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الأمثلة رد على ابن الخباز حيث قال: لم أظفر بفعل متعد لثلاثة إلا وهو مبني للمفعول".

- وخالفه في اشتراط كون المفعول له من أفعال القلوب.[٤]

- وفي النسب إلى كلمة (شفهي) يرى أنَّه يجوز رد (اللام) المحذوفة وعدم ردها قياسا؛ لذا ردَّ على ابن الخباز في اقتصاره على ردِّ المحذوف.[٥]

- ونقل من ابن الخباز ما ذكره في زيادة الهمزة عند النسب لـلحرف (لا) إذا كان اسما بقوله:[٦] "أما من قال، زدنا همزة من أول الأمر، فإنه يقول: (لائيّ) لا غير، ولا يجوز (لاويّ) إلا على قول بعضهم، (قراوي) قاله ابن الخباز".

(٩) السيوطي.

ذكر ابن الخباز في ثلاثة وعشرين موضعا في كتابيه؛ الأشباه والنظائر، والهمع، نصَّ في سبع منها على كتابه الذي أسماه شرح الدرة، ناقلا منه بالنص في أربعة مواضع[٧]، أما المواضع الأخرى فهي إشارة لرأيه أو نقلا له بالمعنى، و لم يخالفه إلا في مسألة واحدة حيث

---

(١) شرح الأشموني٢/٣٧١، وانظر: الغرة المخفية ١/٣٨٤-٣٨٥.

(٢) شرح التصريح ١/ ٣٨٦-٣٨٧، وانظر: الغرة المخفية١/٢٥٠

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٤٣.

(٤) انظر: الغرة المخفية ١/٢٨١، وشرح التصريح ١/٥٠٩-٥١٠.

(٥) انظر: المرجع السابق ٢/٦٧٨، وشرح التصريح٢/٦٠٤

(٦) شرح التصريح ٢/٦٠٧، و انظر: الغرة المخفية ٢/٦٧٩.

(٧) انظر: الأشباه والنظائر٢/٢٤٥-٢٤٦، ٣/٢٩-٣٠، ٢٣٩، ٤/١٨٢.

استدرك عليه حصره للأفعال غير المتصرفة بستة أفعال.[١]

وإليك نموذج من نقله بالنص مع إشارته لشرح الدرة:

نقل في الحروف العاملة التقسيم الذي أورده ابن الخباز لها فقال:[٢] " قال ابن الخباز في شرح الدرة:[٣] ((الحروف العاملة أربعة أقسام:

قسم يرفع وينصب وهو: (إنَّ) وأخواتها، و(لا) المشبهة بـــ(أن)، و(ما) و(لا) المشبهتان بـــ(ليس).

وقسم ينصب فقط: وذلك حروف النداء، ونواصب الفعل المضارع.

قال: وأضاف عبد القاهر إلى ذلك: (إلا) في الاستثناء، و(الواو) التي بمعنى (مع)، قال: وفيه نظر.

وقسم يجر فقط: وهي حروف الجر.

وقسم يجزم فقط: وهي حروف الجزم))".

أما المواضع الأخرى التي ذكر فيها ابن الخباز فهي:

- نقل موافقته للفراء في مسألتين وهما: منع تصرف (ما دام) معللا كونها للتوقيت والتأبيد فأفادت المستقبل[٤]، وعامل رفع الفعل المضارع وهو التجرد من الناصب والجازم.[٥]

- أشار إلى موافقته الزمخشري بإفادة أداة النصب (لن) التأكيد.[٦]

- في معنى (لو) ذكر موافقته ابن الحاجب في معناها وهو امتناع الأول لامتناع الثاني.[٧]

- ذكر موافقته لسيبويه في حدوث الحركة بعد الحرف.[٨]

- ولغة ذكرها في (سوى) وهي ورودها بكسر (السين) ومد (الألف) وافق بها

---

(١) انظر: الغرة المخفية١/٧٧، والأشباه والنظائر ٣/٢٠.

(٢) الأشباه والنظائر٣/٢٩-٣٠.

(٣) الغرة المخفية ١/٨٢-٨٣.

(٤) ينظر المرجع السابق ٢/٤٢١، وهمع الهوامع ١/٤٢١، وانظر: أوضح المسالك ١/٢٣٣.

(٥) انظر: معاني القرآن١/٤٦٩، ٥٣، والغرة المخفية ١/١٥٣، وهمع الهوامع ١/٥٩١.

(٦) انظر: الكشاف٢/١٥٤، والغرة المخفية ١/١٦٠-١٦١، وهمع الهوامع ٢/٣٦٦.

(٧) انظر: أمالي ابن الحاجب٣٠٩، والغرة المخفية٢/٥٨٣، وهمع الهوامع ٢/٥٦٨.

(٨) انظر: الخصائص٢/٣٢٣-٣٢٤، والغرة المخفية١/١٠٣، والأشباه والنظائر ٢/٢٥.

الفارسي.[١]

- وفي ثلاثة مواضع نقل منه قول شيخه من دلالة حرفي النداء (الهمزة) للمتوسط والـــ(يا) للقريب مخالفا في ذلك النحاة.[٢]

- وفي موضعين أورد اختياره وجوب إعادة الجار عند العطف بـــ(حتى) على مجرور.[٣]

- نقل قوله في الوقف على المقصور المنون وهو تقديره ألفين عند الوقف هما: لام الكلمة، والتي بدل من التنوين، مع ذكر ابن الخباز بأنَّ سيبويه جعل الأولى هي المحذوفة منهما.[٤]

- وضابط إطلاق الاسم المتمكن عند النحاة وهما الاسم المعرب، والظرف.[٥]

- وقوله في أصل الجر وهو حرف الجر[٦]، وفي كون الجازم أضعف من الجار.[٧]

- وتعريف التنوين مع تعليل تسمية المصطلح.[٨]

- وفي موضعين نقل منه تعليلاً للنحاة الأول: إعراب الصدر في (اثنا عشر) وعدم بنائه[٩]، والثاني: اختلاف النحاة في إعادة ياء المنقوص عند الوقف واتفاقهم في إعادة ألف المقصور.[١٠]

- وعرض السيوطي قولين خالف فيهما ابن الخباز الناظم وهما: في إجازته حذف (ما) النافية من جواب القسم[١١]، وحذف حرف النداء من لفظ الجلالة حيث منعه الناظم

---

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة١/٢٤٨، والغرة المخفية ١/٢٩٢-٢٩٣، وهمع الهوامع ٢/١٦٣.

(٢) انظر: الغرة المخفية ٢/٥١٢، وهمع الهوامع٢/٣٣-٣٤، والأشباه والنظائر٥/١٨.

(٣) انظر: المرجع السابق ١/٣٨٤-٣٨٥، والأشباه والنظائر٤/١٠٣.

(٤) انظر: الكتاب٣/٣٠٩، والغرة المخفية١/١١٦-١١٧، والأشباه والنظائر ١/٩٤-٩٥، ٢/٢/٤٣٢-٤٣٣.

(٥) انظر: الغرة المخفية١/١٠١، والأشباه والنظائر٣/١٦٠.

(٦) انظر: المرجع السابق ١/١٧٤، والأشباه والنظائر٣/١٨٣.

(٧) انظر: المرجع السابق ١/١٥٠، والأشباه والنظائر ٣/٢٥١-٢٥٢.

(٨) انظر: المرجع السابق ١٠٣-١٠٤، والأشباه والنظائر٣/٢٣٩.

(٩) انظر: المرجع السابق ٢/٥٦٤-٥٦٥، والأشباه والنظائر ١/٢٣٨.

(١٠) انظر: المرجع السابق ١/١١٧، والأشباه والنظائر ٤/١٨٢.

(١١) انظر: المرجع السابق ١/٢٠٣، والأشباه والنظائر٣/١٢٣-١٢٤.

وأجازه ابن الخباز.[١]

- وفي موضع نقل عن ابن الخباز محترزات حد الحرف العامل ليبين ذكر أبي بكر السراج لها في أصوله وأخذه عنه.[٢]

- ونقل عنه الرواية التي ذكرها ابن الخباز عن الناظم في مسألة منع تقديم خبر (مادام) على اسمها والتي يظهر منها تراجع الناظم عن قوله في منع التقديم إلا أنه نسب السؤال لابن الخباز وفي الغرة: "بعض من يختلف إلى دمشق".[٣]

(١٠) البغدادي.

أورد في خزانة الأدب قول ابن الخباز في مسألتين ناقلا منه بالنص ومصرحا باسمه، الأول: شرحه لكلام الناظم عن بدل الاشتمال وهو إبدال فعل من فعل بمعناه نفسه، قال:[٤] " قال ابن الخباز: ((إنما يكون ذلك إذا ترادف اللفظان كقولك: من يأتني يمش إلي أكلمه)) انتهى".

والثاني: ذكر توهمه في أصل المثل: (**عَسَى الغُوير أبؤسا**)، حيث نسبه للزباء.[٥]

(١١) الصبان.

صرّح في حاشيته على الأشموني باسمه في ثلاثة مواضع، الأول: في مجيء الحال معرفة قدّم تأويله لـــ(العراك) على الأشموني إذ قال: "(وأرسلها) أي الإبل وقوله معتركة أي مزدحمة، ولو قال أي معاركة كما قال ابن الخباز لكان أحسن؛ لأن اسم فاعل العراك معارك لا معترك".[٦]

---

(١) انظر: الغرة المخفية ٢/٥١٧-٥١٨، والأشباه والنظائر٣/٢٢٥-٢٢٦.

(٢) انظر: الأصول في النحو١/٥٦، والغرة المخفية ١/٨٣، والأشباه والنظائر ٢/٢٤٥-٢٤٦.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ٥/١١، و الغرة المخفية ٢/٤٢٢.

(٤) خزانة الأدب ٥/٢٠٥، والغرة المخفية١/٣٩٥.

(٥) انظر: خزانة الأدب ٩/٣٢٠، والغرة المخفية ٢/٤٣٧، جمهرة الأمثال ٢/٥٠-٥١، ومجمع الأمثال ٢/١٧. ونسبه للزبَّاء.

(٦) حاشية الصبان٢/٢٥٥، وانظر: الغرة المخفية١/٢٧٣. (وفي الغرة: معتركة، وأشار محقق الكتاب إلى ورودها في جميع النسخ على هذا اللفظ ثم ذكر قول الصبان بنصه. فربما كان الخطأ من الناسخ أو أن الصبان وهُم في ذلك).

والموضع الثاني: نقل عنه الغرض من مجيء النعت.[١]

والثالث: ذكر رأيه في حكم العطف بـــ(حَتّى) على مجرور.[٢]

(١) انظر: الغرة المخفية٢/٣٦٤، وحاشية الصبان ٣/٨٧.

(٢) انظر: المرجع السابق ١/٣٨٤-٣٨٥، وحاشية الصبان٣/١٤٤.

وبعد عرض نماذج من نقل العلماء منه يتضح لنا ما يأتي:

(١) بدا واضحا تأثير هذا الكتاب في شروح الألفية الأخرى نظرا لكونه من أوائل شروحها فابن الخباز كشف عن مكنونها لهم فأكبَّ عليها الشرّاح حتى قال عنه الرُّعيني في مقدمته:[1] "وهذه الألفية قد أعتني قديما وحديثا بشرحها، وكُشِف لأفهامهم عن أنوار صبحها، فأول من شق الصدف عن درها، وبرقت له أسارير مسرها، الإمام العلامة شمس الدين أبو العباس أحمد بن الحسين بن أحمد بن المعالي بن منصور الموصلي المعروف بابن الخباز-رحمه الله-" وأَبْيَن أثر لشرحه هو عرضهم لآرائه في الألفية مؤيدين له، وأحيانا كثيرة مخالفين بل ومدافعين عن الناظم حتى أن الرُّعيني ألمح باستهلاله منهج المعارضة للناظم مما دفع المخالفين في متابعته بقوله: "اعترض ابن الخباز على المصنف وتبعه بعضُ الشرّاح".

(٢) نقل العلماء في مصنفاتهم المسائل التي خالف بها الناظم النحاة كقوله بمنع تقديم خبر (مادام) على اسمها، وحذف (ما) النافية من جواب القسم وغيرها، موضحين موقف ابن الخباز منها نقلا من الغرة.

(٣) لم تكن لابن الخباز اجتهادات نحوية انفرد بها عن سابقيه، لذا كان أكثر نقل العلماء منه آراءً للنحاة مع بيان موقفه منهم خصوصا ما انفرد بها بعضهم كموافقته للزمخشري في إفادة (لن) تأكيد النفي، وروايته عن شيخه في أحرف النداء وغيرها مما ورد في نقل العلماء.

(٤) تفاوت منهج العلماء في النقل منه مابين نقلٍ بالنص أو بالمعنى أو إشارة لرأيه، كما أن موقفهم منه قد تباين فبعضهم يورد رأيه في المسألة دون تعليق عليه وبعضهم يقف ناقدا أو مثنيا عليه.

(٥) ظهر لي في أثناء البحث أن كثيرًا من المصنفات التي وقفت عليها نقلوا من كتبه الأخرى مصرحين بأسمائها كالنهاية، وشرح الإيضاح، وتوجيه اللُّمع، وشرح الجزولية.

---

(١) شرح ألفية ابن معط ١/٤.

المبحث الثاني: الكتاب في ميزان النقد

أولا: المحاسن.

إضافة إلى ما سبق في بيان أثر الكتاب فيمن أتى بعد المؤلف تظهر محاسن الكتاب فيما يلي:

(١) عني بتوثيق أقوال العلماء من حيث نسبة الأقوال التي أوردها لأصحابها. بل وجدناه ينسب ما ورد في الألفية من أقوال لغير الناظم إلى أصحابها كما فعل في حدِّ الفعل عند قول الناظم:

وَالفِعْــلُ مَــا دَلَّ علــى زَمَــانِ وَمَــــصْدَرٍ دِلالـــــةَ اقتِـــــرانِ

فأشار ابن الخباز إلى أنه اقتبسها من الجرجاني مع تغيير مفردة من البيت فقال:[١] "وهذا البيت وجدته في أرجوزة لــعبد القاهر في النحو، وقد غيَّر يحيى منه لفظة، فقال عبد القاهر: (وَحَدَثٍ) وقال هو: (وَمَصْدَرٍ)"، وكثيرا ما ينسب الأقوال التي ذكرها لأصحابها كما سبق.

(٢) حسن ترتيب وتنظيم المسائل النحوية داخل الباب مما دل على عقلية منظمة تحرص على ترتيب أفكارها فنجده يقسمه تارة إلى فصول كما فعل في باب (أسماء الإشارة)[٢] وباب (نعم وبئس)[٣]، وتارة إلى مسائل كما في باب (ظن وأخواتها)[٤]، وباب (الإخبار بالذي وبالألف واللام)[٥].

(٣) اتسم أسلوب ابن الخباز في شرحه بالوضوح والبعد عن الغموض وكذلك الإيجاز غير المخلِّ في شرحه، ولعل ذلك بسبب كونه إملاء موجز للألفية كما صرح بذلك في بداية شرحه، فالغرض منه إفهام المتعلمين لمختلف قضايا الألفية.

(٤) حرص على إيراد متن الألفية فهو في جميع شرحه يبدأ بذكر الأبيات ثم يعمد إلى شرحها فلم يهمل شيئا منها إلا بيتًا واحدًا شرحه دون ذكره[٦]، ولم يكتف بذلك بل ربما

---

(١) المرجع السابق ٧٢/١.

(٢) انظر: الغرة المخفية ٣٤٨/١-٣٥٠.

(٣) انظر: المرجع السابق ٤٧٢/٢-٤٧٤.

(٤) انظر: المرجع السابق ٢٤٤/١-٢٤٦.

(٥) انظر: المرجع السابق ٣٤١/١-٣٤٥.

(٦) انظر: الفصل الثاني.

اقتطع جزءًا من المتن في ثنايا شرحه ، كذلك عُني بشرح أبيات الألفية وفق ما وردت لدى الناظم من ترتيب رغم مخالفته له في بعض ترتيبها.

(٥) اعتنى ابن الخباز في شرحه بعنونة المسائل النحوية عند ترك الناظم تسميتها، أمَّا ما ورد عند الناظم تسمية للباب فنجده يصدِّر بها شرحه ، بل أنه كثيرا ما يربط بين الأبيات المتناولة لمسألة واحدة.

(٦) تميَّز بالإنصاف في نقده وثنائه على العلماء وأبين مثال على ذلك ما فعله مع الناظم، إذ إنه مع كثرة نقده له في بعض المواطن فقد أثنى عليه في مواطن أخرى كتفضيل قوله في حروف المضارعة على قول ابن جني وكذلك مع الزمخشري فقد انتقده في عدد من المواضع كتسميته للنهي بنفي الأمر واهمه بركاكة العبارة إلا أنه أثنى عليه في حدِّه لعطف البيان مصنفا له بأنه من أحسن ما قيل في حدوده.

(٧) يهتم بالإحالة، وذلك بغية ربط المسائل بالباب الخاص بها حيث يحيل إلى تناوله لها في موضع آخر، وقد جاءت عنده إما لمسألة تناولها من قبل فيحيل بالرجوع إليها كما فعل في باب (المقصور والممدود) إذ قال:[١] "قد ذكرنا إعراب المقصور والممدود في صدر الكتاب"، وفي باب (المذكر والمؤنث) قال:[٢] "قد ذكرنا علة رد التاء في الثلاثي في باب التحقير".

أو يحيل إلى مسألة لم يتناولها بعد بأنه سيذكرها في موضع آخر كما في إعراب الاسم المعتل الآخر بالواو والياء إذا أسكن ما قبلهما، إذ قال:[٣] "والمعتل قسمان: منقوص ومقصور، وعلة الحصر هي أن الواو والياء لا يخلوان من أن يسكن ما قبلهما أو يتحرك. فإن سكن فسيأتي حكمه".

كذلك في باب (أزمنة الأفعال) في إعراب فعل الأمر تحدث عن معتل اللام في صيغة الأمر ثم قال:[٤] "وسنذكر المعتل في آخر الباب بعون الله سبحانه وتعالى". بل ويحيل أحيانا إلى مصنفاته الأخرى فربما فعل ذلك بغية الإيجاز.

---

(١) الغرة المخفية ٦٨٩/٢.

(٢) المرجع السابق ٦٥٧/٢.

(٣) الغرة المخفية ١٠٤/١.

(٤) الغرة المخفية ١٥٠/١. ، وانظر ٧٤١/٢.

ثانيا: المآخذ.

النقص طبيعة في العمل البشري، والعلماء يكمل بعضهم بعضًا، وقلَّما عالم أو مؤلف إلا يلاحظ عليه، ومن أبرز المآخذ على ابن الخباز في شرحه للألفية ما يلي:

(١) الاستطراد، وإن لم يكن كثيرا في شرحه نظرا لحرصه على الإيجاز، وإنما ورد في مواضع قليلة كتفسيره لبعض مفردات الشواهد النحوية لغويا، ففي إضمار (رب) في الشعر، بعد حرف العطف (الواو)، استدل الناظم بقول رؤبة:[١]

وقاتِمِ الأَعْمَاقِ خاوِيْ المُخْتَــرَقْ مُشْتَبِهِ الأَعْــلامِ لَمّــاعِ الخَفَــقْ

فبعد ذكر ابن الخباز للبيت، قال:[٢] "القاتِم: المظلم، والأَعْمَاق –جمع عمق–، والخاوِيْ: الخالي، والمُخْتَرَق: المكان الذي تخترق منه بالسير. والأَعْلام –جمع علم–: وهو الجبل أو ما يكون مهتدى به في الطريق، والخفَق: ما يخفق فيه من السراب. وأصله: الخفْقُ – بالسكون– ففتحه للشعر".

وفي باب (المفعول له) استشهد الناظم برجز العجاج في جواز مجيء المفعول له معرفة ونكرة، فأورد ابن الخباز البيت الذي قبله وفسر البيت الذي استشهد به الناظم لغويا و لم يكن لذلك اتصال بالمسألة النحوية، فقال:[٣] "والرجز الذي انشده للعجاج –وهو من أبيات الكتاب– وقد جاء فيه المعرفة والنكرة، وقبله:[٤]

أمسَى بــذاتِ الحــاذِ والجُــذُورِ مِــنْ الــدّبيلِ ناشِــطا للــدّورِ

العاقر: هي الرملة التي لا تنبت، والجمهور: المجتمعة العظيمة. والزعل: النشاط، والمحبور: المسرور، والهبور –جمع هبرة–: وهي القطعة من الرمل".

---

(١) من الرجز، لرؤبة في ديوانه١٠٤، وهو في جمهرة اللغة (ت ك ل)١/٤٠٨، (خ ف ق)١/٦١٤، (عقم)٢/٩٤١، وتهذيب اللغة ١/١٩١، وشرح أبيات سيبويه٢/٢٣٣، والخصائص٢/٢٣٠، ٢٦٢، والمنصف٣٥٣، ومقاييس اللغة (خرق)٢/١٧٢، (قتو)٥/٥٨، وأساس البلاغة ٢/٥٣.

(٢) الغرة المخفية ١/١٩٠.

(٣) المرجع السابق ١/٢٨٢-٢٨٣.

(٤) من الرجز، للعجاج في ديوانه١/٣٥٤-٣٥٥ وروايته: (ظَلَّ. . . والجُدُورِ)، وهو في شرح أبيات سيبويه١/١٧٤، والمحكم والمحيط الأعظم٧/٣١١، ولسان العرب٤/١٢٢، ٣٩٦، وخزانة الأدب ٣/١١٦-١١٧. ، ٩/٤١٧، وتاج العروس(جدر)١٠/٣٨٠.

(٢) الحِدَّة في رد آراء المخالفين له كما فعل مع الناظم في القضايا التي خالفه فيها أو مع النحاة حتى أن شرّاح الألفية اعترضوا عليه هذا الأسلوب ووصفوه بالغلظة في القول لتعبيره بألفاظ حادة كـــ(باطل) و(رديء) و (سيء) و (خطأ).[١]

(٣) توهمه في نسبة بعض الآراء للنحاة أو نفيها عنهم أو أن يذكر إجماعهم على أمر لم يجمعوا عليه، كقوله بإجماعهم إعراب الأسماء الستة بالحروف وهم لم يجمعوا كما ذكرنا ذلك في الإجماع،[٢] وذكره في الشرط إجازة الزمخشري رفع الجواب والحقيقة أن الزمخشري لم يجز رفع الجواب إذا كانا مضارعين، وإنما أجازه مع الجزم إذا كان الجواب مضارعا والشرط ماضيا، وهو ما ذكرناه في موقفه من الزمخشري،[٣] وفي باب (الهجاء والإمالة) ذكر أن الهاء التي جعلها الناظم من أحرف الإمالة لم ترد عند الكسائي، بقوله:[٤] "فإن الهاء لم تحك إمالتها عن الكسائي"، والصحيح أن الجمهور حكى إمالتها عنه بشرط أن يسبقها ياء ساكنة أو كسرة.[٥]

كذلك نسب في باب (ضرائر الشعر) إجازة المبرد مع الكوفيين منع المنصرف الصرف في ضرورة الشعر، بقوله:[٦] "واختلفوا في منع المنصرف الصرف للضرورة فأجازه الكوفيون والمبرد، ومنعه الباقون"، والحقيقة أن المبرد لم يجزه ولم يوافق الكوفيين، بل قال في المقتضب:[٧] "وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك؛ وذلك؛ لأن الضرورة

---

(١) انظر: الفصل الرابع والخامس من هذا البحث.

(٢) ينظر الفصل الثالث من البحث.

(٣) ينظر الفصل الرابع من البحث.

(٤) الغرة المخفية ٦٩٨/٢.

(٥) قال ابن الجزري: "والقسم الثالث: الذي فيه التفصيل فيمال في حال ويفتح في أخرى آخرا، وذلك إذا كان قبل الهاء حرف من أربعة أحرف، وهي (أكهر) فمتى كان قبل حرف من هذه الأربعة ياء ساكنة، أو كسرة أميلت. . . (إذا تقرر ذلك) فاعلم أن الكسائي اتفق الرواة عنه على الإمالة عند الحروف الخمسة عشر، وهي التي في القسم الأول مطلقا، (واتفقوا) على الفتح عند الألف من القسم الثاني واتفق جمهورهم على الفتح عند التسعة الباقية من القسم الثاني، وكذلك عند الأحرف الأربعة في القسم الثالث ما لم يكن بعد ياء ساكنة، أو كسرة متصلة. "النشر في القراءات العشر٨٤/٢-٨٥ ، وانظر: إتحاف فضلاء البشر١٢٤.

(٦) الغرة المخفية ٧٩١/٢.

(٧) المقتضب٣٥٤/٣، وانظر: الإنصاف ٤٠٣/٢-٤٢٣، وشرح المفصل٦٨/١.

لا تجوز اللحن".

(٤) تكراره لبعض المسائل في أكثر من موضع كما فعل في حد المنصرف حيث ذكر حدَّه والخلاف الوارد فيه في باب المفرد فقال:[١] "وينقسم إلى منصرف وغير منصرف، واختلفوا في حد المنصرف، فقيل: هو ما دخله التنوين، وحجته أن الشاعر إذا احتاج إلى تنوين غير المنصرف في موضع الجر نوَّن وجر،. . . وقال قوم: ما دخله الجر والتنوين. . . "ثم أعاد ذلك في باب غير المنصرف بأن ذكر الحدّ والخلاف فيه بقوله:[٢] "اختلف الناس في حد المنصرف، فقال قوم: هو ما دخله التنوين،. . . وقال قوم: المنصرف ما دخله الجر والتنوين. . . "، وكذلك فعل في حد جمع التكسير.[٣]

(٥) إغفاله لبعض المسائل التي وعد بذكرها و لم يوردها كما في معاني (أجْعل) حيث قال:[٤] "و(أجْعَل) أي: أضعُ وأصْنَعُ، ولها معانٍ، تُذكر بعد" و لم يذكرها، أو أن يهمل فرعٌ من أقسام المسألة ولا يتحدث عنه كما فعل في تقسيم الاستثناء غير الموجب ذكر كونه قسمين تام وغير تام فتحدث عن التام وأهمل غير التام.[٥]

(١) الغرة المخفية١/١٠٢-١٠٣.

(٢) المرجع السابق١/٢٠٤.

(٣) انظر: المرجع السابق ١/١٣٥.

(٤) المرجع السابق ١/٦٠.

(٥) انظر: المرجع السابق ١/١/٢٨٩.

الخاتمة

وختاما؛ فإنه بعد إتمام دراسة شرح ابن الخباز على ألفية ابن معط وما اتسم به هذا الشرح من محاسن ومآخذ والتي من خلالها توصلت إلى أهم النتائج وهي ما يلي:

(١) ظهر تأثير هذا الشرح في كتب العلماء وخاصة شرَّاح الألفية نظرا لكونه من أوائل شروح الألفية أبان فيه ابن الخباز عن مقصودها وشرع في تبيان مختلف قضاياها.

(٢) اتسمت شخصية ابن الخباز بالتحرُّر في شرحه إذ لم يكن تابعا للناظم في جميع المسائل وموافقا له بل وجدناه مبديا رأيه في نظم الألفية سواءً في انتقاده لها في بعض المواضع أو في الثناء عليها وتفضيل أسلوب الناظم على غيره من العلماء في بعضها الآخر، كذلك ناقش الناظم في آرائه واختياراته النحوية فيها حتى وجدناه مخالفا له في إحدى عشرة مسألة نحوية.

(٣) وافق النحاة في الضوابط التي يجب توافرها في الحد وهو كونه كاشفا لحقيقة المحدود وغير مفضٍ للدور، وأن يقبل الطرد والانعكاس، مما حدا به إلى تصنيف الحدود التي أوردها الناظم إلى جيدة ورديئة مستبدلا لها بحدود العلماء.

(٤) بدا واضحا كثرة محفوظ ابن الخباز من كتب العلماء يدل على ذلك كثرة ما أورده من أسماء المصنفات حتى بلغت ستة وعشرين مصنفا في شرحه إضافة إلى أقوال العلماء المنسوبة لأصحابها وما ردَّه من اقتباسات الناظم في أبيات الألفية إلى أصحابها.

(٥) اتضح أن ابن الخباز من العلماء اللذين برعوا في علوم العربية إذ لم يقتصر على علم معين، ويظهر ذلك في كثرة تفسيره لمفردات الألفية من الناحية اللغوية، وفي مآخذه على الناظم في العروض والقافية، حتى قال عنه السيوطي:[1] "كان أستاذا بارعا علَّامة زمانه في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض".

(٦) يُعَد سيبويه وأبو علي الفارسي من أكثر العلماء الذين أفاد منهم في شرحه، كذلك أكثر الحديث عن مناهج النحويين الأوائل في ترتيب الأبواب والمسائل النحوية وبخاصة أبي

(١) بغية الوعاة ٣٠٤/١.

بكر السراج وأبي علي الفارسي وابن جني.

(٧) ظهرت عناية ابن الخباز بالعلة النحوية في تعليله لكثير من الأحكام والمسائل النحوية والمصطلحات في شرحه.

(٨) اعتنى بالسماع سواء باستدلاله فيه أو فيما أورده الناظم من شواهد، والتي ظهر من خلالها ملامح السماع لديه وهي إجازته الروايات المتعددة للشاهد الشعري مع تصنيف لها بحسب الشهرة، كذلك منعه تحريف السماع إذ يجب روايته كما ورد، وعدم ردّ شعر رواه النحاة.

(٩) يظهر أن ابن الخباز من المجيزين للاستشهاد بالحديث وذلك لاستدلاله باثنين وعشرين حديثا بعضها جاء استدلالا لمسائل نحوية وصرفية.

(١٠) اتضح أن ابن الخباز من المجيزين للاستدلال بالقراءات القرآنية الشاذة بدليل سياقته لها إذا لم تخالف الحكم النحوي، أمّا إذا جاءت القراءة مخالفة للحكم فينعتها بالشذوذ سواء كانت متواترة أم شاذة.

(١١) ظهر تسامحه في قضية المصطلح النحوي، إذ لم يُشكل عنده اسم المصطلح مادام معبرا عن المعنى بصورة دقيقة ، حتى وجدناه يورد مرادفات لبعض المصطلحات، أو يذكر تسميته عند الكوفيين ، رغم اعتماده على المصطلح البصري في شرحه.

(١٢) يظهر أن ابن الخباز من المجيزين للاستشهاد بشعراء الطبقة الرابعة ممن كانوا بعد عصر الاحتجاج بدليل استشهاده بشعر أبي تمام والمتنبي، إضافة إلى استشهاده بشعراء الطبقات الثلاث.

(١٣) بدا واضحا انتماء ابن الخباز للمذهب البصري وذلك من خلال ترجيحه للمسائل الخلافية حتى بلغت تسع عشرة مسألة، إضافة لاستخدامه مصطلحات البصريين، مثل: الجر والفصل والأسماء الستة وغيرها، كذلك اعتمد على مذهبهم القائم على التأويل في الأدلة المخالفة لرأيه، إضافة إلى ذلك انتمائه لأصحاب هذا المذهب من خلال نسبته لنفسه كواحد من البصريين.

(١٤) ورد عنده القياس بأقسامه الأربعة وهي حمل فرع على أصل وحمل الأصل على

الفرع وحمل النظير على النظير وحمل الضد على الضد، والتي ظهر من خلالها موقفه من القياس وذلك بموافقته النحاة في منعهم القياس على الشاذ وإيقافه كما ورد، كذلك ظهر لي إجازته القياس من دون سماع إذا وافق قاعدة قياسية.

(١٥) استدل ابن الخباز بدليل الاستصحاب حتى أنه اعتمد عليه في ترجيح بعض المسائل الخلافية.

وختاما أحمده سبحانه على أن منَّ عليَّ بإتمام هذا البحث، سائلة الله التوفيق فيه، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس

فهرس آيات القرآن الكريم
فهرس الأحاديث والآثار
فهرس الأشعار
فهرس الأعلام
فهرس الأمثال وأقوال العرب
فهرس المصادر والمراجع
فهرس المحتويات

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	٥	٨٥
الفاتحة	﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾	٧	٨٨، ٩٢
البقرة	﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾	١٩	١٥٤
البقرة	﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾	١٣٠	٧٩
البقرة	﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾	٢٦٥	٧٨، ١٥٢، ١٥٤
آل عمران	﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾	٧	٨٤
آل عمران	﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾	٢٨	٨٤
آل عمران	﴿قِيَٰمًا وَقُعُودًا﴾	١٩١	٨٦
آل عمران	﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾	١٣٩	١٣٣
النساء	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾	٢٣	١٣٤
النساء	﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾	٢٤	١٣٤
النساء	﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾	٤٥	٨١
النساء	﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾	٦٦	٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٠
النساء	﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾	١٥٧	٨٢

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
النساء	﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾	١٦٢	٨٥
المائدة	﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾	٣	٥٥، ٨٢
المائدة	﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾	٦	٣٧
الأنعام	﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾	٣٥	١٩١
الأنعام	﴿بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ﴾	٥٢	٨٧
الأعراف	﴿مَعَٰيِشَ﴾	١٠	٨٧
الأعراف	﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾	١٧٦	١٩٥
الأنفال	﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾	٤٣	١٩٦
التوبة	﴿أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾	١٠٨	١٣٥
يونس	﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾	٥٨	١٤٨
يوسف	﴿ٱئْتُونِى بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ﴾	٥٩	٨٣
يوسف	﴿حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾	٨٠	٨٣
الحجر	﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾	٣٠	٣٣
الحجر	﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾	٤٣	٨٤
الكهف	﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾	٥	٨٥

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الكهف	﴿وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓاْ﴾	٥٧	٨٥
مريم	﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾	٥-٦	٨٩، ٩٠
مريم	﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾	٤٦	٨٤
الحج	﴿وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾	٣٥	٨٥
المؤمنون	﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ﴾	٧	٨٣
المؤمنون	﴿وَكَانُواْ قَوْمًا عَالِينَ﴾	٤٦	٨٣
النور	﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾	٥٤	١٢٥
النور	﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾	٥٨	٨٩، ٩١،١١٩
النور	﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾	٦٢	٨٧
الشعراء	﴿إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾	١٦٨	٨٣
العنكبوت	﴿وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ﴾	٣٦	٨٥
الروم	﴿وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ﴾	٢٢	٨٦
الأحزاب	﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ﴾	٦٢	١٣٤
يس	﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾	٣٢	١١٩
ص	﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ﴾	٦	١٢٩

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الزمر	﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ﴾	١٢	٧٨، ١٥٠
غافر	﴿وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾	٥١	٨٦
الزخرف	﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾	٣٥	١١٩
الزخرف	﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾	٦٨	٩١
القمر	﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِٱلنُّذُرِ﴾	٢٣	٨٦
الرحمن	﴿إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾	٣٩	٨٨
المنافقون	﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾	١٠	٨٣
التحريم	﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾	٤	٥٨
القيامة	﴿بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ﴾	٢٦	٨٤
التكوير	﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾	٢٤	٩١
الطارق	﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	٤	١١٩
العلق	﴿لَنَسْفَعًۢا﴾	١٥	٨٤
الهمزة	﴿فِى عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ﴾	٩	٩٠
الإخلاص	﴿أَحَدٌ ٱللَّهُ﴾	١-٢	٨٧، ٨٨، ٩٢

فهرس الأحاديث والآثار

الحديث والآثار	الصفحة
أتتشبَّهِيْنَ بالحرائرِ يا لَكْعَاء	١٠٧
المؤمن يغبط المؤمن	٩٣
أمتي كالبنيان يشد بعضه بعضا	٩٥
سلمان منا أهل البيت	٩٣
فجاء على فرسٍ سابقًا	٩٤
كُنْ أَبا خَيْثَمَهْ	٩٣، ٩٥
لا سواء	١٠٧
لتأخذوا مصافكم	١٤٨
لتقوموا إلى مصافكم	١٤٨
ليس في الخضراوات صدقة	٩٥
ليس فيما دون خمسٍ ذَوْدٍ صدقة	٩٤
ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة	٩٥
نحن معاشر الأنبياء لا نورث	٩٣
والثيب تعرب عن نفسها	٩٤، ٩٥
ولتزره ولو بشوكة	١٤٨

فهرس ألفية ابن معط حسب ورودها في البحث

النظم		الصفحة
وَتَقْتَضِيْ رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ	فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ	١٨
لَاسِيَّمَا مَشْطُورِ بَحْرِ الرَّجَزْ	إِذَا بُنِيْ علَى ازْدِوَاجٍ مُوْجَزْ	١٩
أوْ ما يُضاهِيْهِ مِنْ السَّرِيْعِ	مُزْدَوَجَ الشُّطُورِ كَالتَصْرِيْعِ	١٩
يَشْهَدُ لِلْحِجَازِ فِيْ لُغَاتِهِمْ	مقَالَةُ: مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ	١٩
وَمَنْ عَدَا أهلِ الحِجَازِ رَفَعُوا	خَبَرَا مَا إِلَّا الَّذِيْنَ سَمِعُوا	١٩
النَّصْبَ فِيْ القُرآنِ فِيْمَا ذُكِرَا	ومنه فِيْ يُوسُفَ: هذَا بَشَرَا	١٩
وحَالُ مَا نُكِّرَ قَبْلَهُ تُحَلْ	كَقَوْلِهِ: لِمَيَّ مُوْحِشًا طَلَلْ	١٩
القَولُ فِيْ الإِعْرَابِ والبِنَاء	الأصْلُ في الإِعْرَابِ للأسْماءِ	٢٠
القَوْلُ فِيْ التَثْنِيَةِ اللّفْظِيّه	الوَاوُ لِلْعَطْفِ بِهَا مَنْوِيّهْ	٢٠
فَالاسْمُ عَرِّفْهُ وأَخْبِرْ عَنْهُ	وثَنِّهِ وَاجْمَعْهُ أو نوِّنْهُ	٥٤
ونَادِهِ واجرُرْهُ أو صَغِّرْه	وانْعَتْهُ أو أَنِّثْهُ أو أضْمِرْهُ	٥٤
وَألْحقُوا بكَانَ كَادَ وعَسَى	دَلِيلهُ (عَسَى الغُوير أَبْؤسَا)	٥٤
وَعنْهمُ (ماكِدْتُ آئِبًا) سُمِعْ	والخَبَرُ انصِبْهُ وَالاسمُ يرتفِعْ	٥٤
وفيهما بالفِعْلِ حَسْبُ تُخبِرُ	تقولُ كَادَ سِرُ زيدٍ يظهَر	٥٤
وفي عَسَى تأتي بأنْ في الخبَرِ	نحوَ عَسَى مُحَمَدٌ أن يشْتري	٥٤
وإنْ تَصِلْ عَسَى بأنْ سَدّتْ مسد	اسمٍ لها وَخَبَرٍ وقَدْ وَرَدْ	٥٤
أَنْ مَعَ كادَ في شُذُوذٍ وَضَحَا	قَدْ كادَ منْ طُوْلِ البلى أَنْ يمْصَحَا	٥٤
وَتَرْكُ أنْ أولى بذاكَ وَرَدَا	(كادُوا يكونونَ علَيْهِ لِبَدا)	٥٤

النظم		الصفحة
واستعمَلُوا طفِقَ أيضا وكَرَبْ	بغَيْرِ أن ككادَ في الذي اقتــرَبْ	٥٤
وذاكَ في عطْفِ عَوامِلٍ علــى	عوَاملٍ تُنــازِعُ اسْــمًا انْجَلــى	٥٥
كمِثْــلِ زَارَنِي وزُرْتُ عَمْــرا	ومِنْــهُ آتــونِي أُفْــرِغْ قِطْــرا	٥٥
الحَمْــدُ للهِ الــذي هَــدَانَا	بِأحْمَــدٍ دِينًــا لَــهُ ارْتَــضَانَا	٥٥، ٨٨
فَابْدَأْ بِمَا هُوَ الأهَــمُ فَــالأهَم	فَالحازِمُ البادِىءُ فِيْمَــا يُــسْتَتَمْ	٥٥
أُرْجُوزَةً وَجِيــزَةً في النّحْــوِ	عِدَّتُها أَلفٌ خَلَتْ مِــنْ حَــشْوِ	٥٦
وَاجْرُرْ بحَتَّى نَحْوَ حَتَّى مَطْلَعِ	وَبَعْدَ مُذْ ومُنْذُ إنْ شِئْتَ ارفَعْ	٥٦
تقولُ ما أكلتُ مُذْ يومانِ	ومنذُ يومانِ هُمَا ظَرْفانِ	٥٦
القَــوْلُ في التَّثْنِيَــةِ اللفْظِيّــهْ	الواوُ لِلعَطْفِ بِها مَنْوِيهْ	٥٦
وَفِي بِــهِ تُقَــدَّرُ الظُّــروفُ	فهوَ إذا نَصَبْتَها مَحْذُوْفُ	٥٦
وَأَعْرَبُوا كَالفَرْدِ جَمْعُ التكسير	وسَالِمَ التَّأنيثِ مِثْــلُ التــذكيرْ	٥٨، ١٧٥
كــ{خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ}العُلَى	وَفِي الــسّمواتِ لِجَــرٍّ مُــثِّلا	٥٨
في: ما رأيت رجلاً أحــسن في	عينيه الكحلُ منه في عين الصفي	٦٠
وَالفِعْلُ مَا دَلَّ علــى زَمّــانِ	ومــــصْدرٍ دِلالــــةَ اقتِــــرانِ	٦٥، ٢٠٣
فَسِيبوَيه يُعْمِلُ الأخِــــيْرَا	في ظَاهِرٍ ويَجْعَــلُ الــضميرا	١٢٣
في أسْبَقِ الفعْلينِ وهــو أولى	وعَكَسَ الكوفِيُّ هــذا القــولا	١٢٣
يَشهدُ {هاؤُمُ اقرءوا كِتَابِيَــه}	لــسيبويْهِ واللُّغــاتُ العالِيَــهْ	١٢٣
وَالأمرُ كاضرِبْ بالسّكُونِ يُبْنَى	وَاحْذِفْ عَليلاً كَامْضِ وَاغْزُ عَنَّا	١٤٦
وَنَصْبُهُ بأَنْ وَلَنْ ثُــمَّ إِذَنْ	وَأَحْرُفٌ فيها أَتَــى إضْــمَارُ أَنْ	١٤٩

النظم		الصفحة
كيْ لامُ كَيْ لامُ الجُحُودِ حَتَّى	وَالفــاءُ وَالــواوُ إِذَا أَجَبْتَــا	١٤٩
ثُمَّ الذي سُمّيَ مفعــولاً لَــهُ	. . . . .	١٥٢
وجاءَ بــالتعريفِ والتنكــرِ	يركــبُ كُــلَّ عــاقِرٍ جُمْهُــوْرِ	١٥٢
مَخَافَــةً وزَعَــلَ المَحْبُــوْرِ	والهــولَ مِــنْ تَهَــوُّلِ الهُبُــورِ	١٥٢
ولا تُــؤَخِّرْ عامِــلَ التّمييــزِ	وَحَكَمُوا في الفِعْــلِ بــالتّجْوِيْزِ	١٥٦
وَلا يجُــوزُ أنْ تُقَــدِّمَ الخَبَــرْ	على اسْمِ مَادَامَ وجازَ في الأُخَــرْ	١٥٧
فَإِنْ تُرِدْ بهِ المُــضيِّ فأَضِــفْ	وَإِنْ تُعرِّفْــهُ بــلامٍ وَأَلِــفْ	١٥٩
ثُمَّ الذي سُمِّيَ مفْعُــوْلاً معَــهْ	تَنْــصِبْهُ إِذْ مَــعَ واوٌ مَوْضِــعَهْ	١٦١
يَقُولُ رَاجِــي رَبِّــهِ الْغَفُــوْرِ	يَحْيَى بْنُ مُعْطٍ بْنِ عَبْــدِ النُّــورِ	١٦٥، ١٨٥
صَلَّى عَلَيْــهِ اللهُ ثُــمَّ سَــلَّما	وَآلِــــهِ وَصَــــحْبِهِ وَكَرَّمَــــا	١٦٥
اللّفْظُ إنْ يُفِدْ هُــوَ الكَــلاَمُ	نَحْوَ مَضَى القَوْمُ وهُــمْ كِــرامُ	١٦٦، ١٨١، ١٩١
وَهْيَ ثلاثٌ ليسَ فيهَا خُلْــفُ	الاسمُ ثُمَّ الفِعْــلُ ثُــمّ الحَــرْفُ	١٦٦
أَلَا تَرَى مِنْ عَرَفَاتٍ تُــصْرَفُ	مَــعْ أَنّهــا مُؤَنَّــثٌ مُعَــرّفُ	١٦٦
. . . . .	وَفِيْــهِ تَنْــوِيْنٌ كَنُــونِ مُلْتَــزَم	١٦٧
وَللمكــانِ وَالمــصادِرِ الأوَلْ	والاختصاصُ شرْطٌ كلَّها شَــمِلْ	١٦٧
وقِفْ على المنْصَرِفِ المَنْصُوبِ	بــأَلِفٍ عَــنْ نُوْنِــهِ مَقْلُــوبِ	١٦٩
وَارْدُدْ إلى الواو أبًا وَإِخْوتَــه	وَفِي دَمٍ وَبابِــهِ لَــنْ تُثْبِتَــهْ	١٦٩
وَالصّرْفُ مَمْنوعٌ مِنْ اسْمٍ مُشْبِهِ	لِلفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ أو مِنْ أوجُــهِ	١٦٩
وكُلُّ ما لَمْ يَنْــصرِفْ مُنكَّــرًا	لم يَنْــصَرِفْ مُعَرَّفًــا كَــأَحْمَرا	١٧١، ١٨٦
وَإِنْ يَكُــنْ أوسَــطُهُ عَلــيلا	فَاكسِرْ بــهِ الأوَّلَ نحــوَ قــيلا	١٧٠

النظم		الصفحة
واللَوْنُ وَالخِلَــق إن عَجِبْتــا	بَنَيْــتَ منــها مَــصْدَرًا وجِئتَــا	١٧٠
بالفِعْل نحوَ مــا أَشَــدَّ حَمْرَتَــهْ	وَنَحْوَ ما أوضَــحَ مِنْــه بَلْجَتَــه	١٧٠
وَيَعْمَلُ اسمُ الفِعْلِ إنْ تَعَــدّى	نَحْــوَ رُوَيْــدًا وَهَلُــمَّ سُــعْدَى	١٧١
وَفِي المهَالِبــةِ تــاءٌ لاحِقَــهْ	وَهــيَ للتّعْــويْضِ كَالزَّنادِقَــهْ	١٧١
غيرُ الحقيقــيِّ علــى نــوعَيْنِ	نــوعٌ بــلا علامــةٍ كَــالعَيْنِ	١٧١
أَمَّا المَعَارِفُ فَخَمْــسٌ تُــذْكَرْ	. . . . .	١٧٢
تَأْلِيْفُهُ مِنْ كَلِمٌ واحِدُهَا	كَلِمَــةٌ أَقْــسَامُهَا أَحُــدُّهَا	١٧٣
وَكُلُّ ما لم يَنْصَرِفْ تَفْتَحَهُ	جَرّاً كَإِسْحَاقَ وَيَــأْتِي شَــرْحَهُ	١٧٣، ١٧٤
وَإِنْ يَكُــنْ آخِــرُهُ مُعْــتَلاّ	بــأَلِفٍ نَحْــوَ الفَتَــى وحُبْلَــى	١٧٤
سُمِّيَ مَقْــصُوْراً بــهِ تُقَــدَّرُ	. . . . .	١٧٤
كجاءَ زيــدٌ عَيْنُــهُ ونَفْــسُهُ	كُــرِّرَ مَعْنَــىً لِيَــزُولَ لَبْــسُهْ	١٧٥
وَمنــه أيٌّ وَمَتَــى وَمَهْمَــا	وأينَمَــا وحيثُمــا وَإِذْمَــا	١٧٦
ومِنْــهُ أيّــانَ ومِنْــهُ أَنَّــى	واجزِمْ جوابَ الشّرْطِ إنْ لم يُبْنَى	١٧٦
وَإِنْ يَــزِدْ فَاليــاءُ لا تَحُــوْلُ	وَاليــاءُ في المَنْقُــوصِ لا تَــزُولُ	١٧٦
تقــولُ قاضِــيَانِ أَعْلَيــانِ	وشَــذَّ في المقــصورِ مِــذْرَوانِ	١٧٦
وإِنْ أَتَاكَ اسمٌ لحــيٍّ أوْ لأَبْ	تَصْرِفُهُ نَحْــوَ قُــرَيشٍ وَعَــرَبْ	١٧٧
وإِنْ تُــرِدْ قبيلــةً أوْ أُمَّــا	لَمْ يَنْــصَرِفْ كتغلــبٍ وَلَخْمَــا	١٧٧
وَالسّابعُ الذي عَلَيْــهِ يَــدْخُلُ	الهَمْــزُ أو ضُــعِّفَ ثُــمَّ يُنْقَــلُ	١٧٧
إلى ثلاثــةٍ تقُــولُ أَعْلَمَــا	القومُ خالــداً أبــاكَ الأَكْرَمَــا	١٧٧
ثُمَّ الذي في النّاسِ مِنْهُ مُفْــرَدُ	مُرْتَجَلٌ مثالُهُ مُحمَّدُ	١٧٧

النظم		الصفحة
وتَلْزَمُ الـلامُ كـلامِ الآنـا	واللهِ والـذينَ والزّبـانى	١٧٨
وَقَدْ تُـزَادُ مِثْـلَ لامِ النَّـسْرِ	. . . . .	١٧٨
وبابُ الاختِـصاصِ كالنِّـداءِ	في النّصْبِ بالفِعْلِ وفي البناءِ	١٧٨
كمِثْلِ (نحنُ العُرْبُ أقرَى للنُّزلْ)	وَإنني أفعَلُ أيُّها الرّجُلْ	١٧٨
وَيَنْصِبْ المَفْعُولَ فِعْلٌ مُـضْمَرُ	تَقُـولُ إيَّـاكَ وشَـيْئًا يُنْكَـرْ	١٧٩
أمّا الإشاراتُ فَفيهـا رُتَـبُ	في القُرْبِ والبُعْدِ كَمـا تُرتِّـبُ	١٧٩
هـذا يَليْـهِ ذاكَ ثم ذلِكـا	هَاتـا تليهـا تِيْـكَ ثم تالِكـا	١٧٩
هـذانِ ثمَّ ذانِ ثمَّ ذانِكـا	هاتـانِ ثمّ تـانِ ثمّ تانِكـا	١٧٩
غيرُ الحقيقـيِّ علـى نـوعَيْنِ	نـوعٌ بـلا علامـةٍ كَـالعَيْنِ	١٧٩
وعُنُـقٌ وفَخِـذٍ والأذْنِ	والرّجْـلِ والعقِـبِ ثم الـسنْ	١٧٩
وَللرّبـاعيّ مِثـالُ فَعْلَـلاَ	مَـصْدَرُهُ فَعْلَلَـةٌ كَـشَمْلَلَا	١٨٠
وَثنِّ واجمَـعْ ثم في الإحاطَـة	قُلْ كُلَّهُ وَاعْرفْ لِـذا اشـتِراطهْ	١٨٠
وهيَ التّجَزّي بخـلافِ الأوّلِ	وجـاء بعـدَ كلِّـهِ المُمثِّـلِ	١٨٠
وَمِثْـلُ حـم ويـس بُنِـيْ	وقيلَ بَلْ بِتَركِ صَرْفِها اعتُنِيْ	١٨١
وَللخُماسـيّ تَفَعْلَـلَ انْفَعَـلْ	تَفَعّـلَ افْعَـلَّ تَفاعَـلَ افْتَعَـلْ	١٨٢
وللسُّداسيْ اسْـتَفْعَلَ افعَنْلَـى	إفْعَوْعَلَ افعـوّلَ منْـه افعِعَـالْ	١٨٢
وَهْيَ ثَلاثٌ ليسَ فيـهَ خُلْـفُ	الاسمُ ثُمَّ الفِعْـلُ ثُـمَّ الحَـرْفُ	١٨٢
وَالمُـبْهَمُ المُعْـرَبُ للتَّـشْبِيهِ	بِالاسْمِ حَرْفٌ مِـنْ أنَيْـتُ فِيْـهِ	١٨٢
لِكَوْنِهِ أَشْرَفَ مَا بِهِ نُطِقْ	.....	١٨٥، ١٩٤

النظم	الصفحة
فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِــنْ حاسِــدِ أو جَاهِلٍ أوْ عَالِمٍ مُعَانِدِ	١٨٦
. . . . . وَالأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَقَــدْ إِنْ صُــرِّفَا	١٨٧
مُؤَيَّدًا مِنْــهُ بِخَيْــرِ الكُتُــب وَحْيًــا إِلَيْــهِ بِلِــسَانٍ عَرَبِــي	١٩٣

فهرس الشواهد الشعرية

أول البيت	آخر البيت	البحـــــر	قائـــــله	الصفحـــة
لاَ أَقْعُدُ	**الْهَيْجَاءِ**	الرجز	بدون نسبة	١٥٤
سَرَاةُ	**العِرابِ**	الوافر	بدون نسبة	٧٧
جَرَى	**والرَّحَبِ**	البسيط	أبو تمام	٩٨، ٩٩
أمرتُكَ	**نَشَبِ**	البسيط	عمرو بن معدي كرب أو الخفاف بن ندبة أو العباس بن مرداس أو أعشى طرود أو زرعة بن السائب	٨٠
فإيّاكَ	**جالِبُ**	الطويل	الفضل القرشي أو العرزمي	٢٤
وَقَدْ كُنْتُ	**فَأصارِحُ**	الطويل	بدون نسبة	١٠٤
قَدْ كَادَ	**يَمْصَحَا**	الرجز	رُؤْبَة بن العَجَّاج	٥٤، ٨١، ٩٧
أبْنَىْ	**عَضُـــدُ**	الكامل	أوس بن حجر أو طرفة بن العبد	٢٥
فإنْ تُمْسِ	**وُفُودُ**	الطويل	أبو عطاء السندي أو معن بن زائدة	١٣٩
مادَامَ حافِظُ	**راغِبًا أبَدا**	البسيط	بدون نسبة	١٥٨
ثُمَّ زادوا	**فُخُرْ**	الرمل	طَرَفَةُ بن العَبْدِ	١٠٣
يا عُمَرَ	**مَعْمَرِ**	الرجز	العَجَّاج	١٠٠
لِمَنْ الدّيارُ	**ومِنْ دَهْرِ**	الكامل	زهير بن أبي سُلمى	١٣٥
أمسَى	**والجُذُورِ**	الرجز	العَجَّاج	٢٠٥
يَرْكَبُ	**جُمْهُورِ**	الرجز	العَجَّاج	١٥٤
رأيْتُكَ	**عَمْرو**	الطويل	رشيد بن شهاب	٧٩
ومِنَّا	**الزَّعازِعُ**	الطويل	الفرزدق	٨٠

أول البيت	آخر البيت	البحـــــر	قائـــــله	الصفحـــة
وَقَفْنَا	البَلاقِعِ	الطويل	ذو الرُّمَّة	٣٨
فقالَتْ	وتخْدَعَا	الطويل	حَسَّان بن ثابت أو جميل بثينة	١٠٣
وَأَحْبِسُهَا	حَافٍ	الطويل	مزرد بن ضرار	١٥٨
سَرْعَفْتُهُ	سِرْعافِ	الرجز	العَجَّاج	١٠٤
وقاتِمِ	الخَفَقْ	الرجز	رُؤْبَة بن العَجَّاج	١٣١، ٢٠٥
أَسْتَغْفِرُ	والعَمَلُ	البسيط	بدون نسبة	٨٠
يا أيّهُا المـــائحُ	دُونَكَا	الرجز	جارية من بني مازن	٣٠
ألا كلُّ	زائلُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	١٠٣
اتَنْتَهُونَ	والفُتُلُ	البسيط	الأعشى الكبير	١٠٢
مَا أَنْتَ	والجَدَلِ	البسيط	الفَرَزْدَق	١٦٠
وَأحْبِسُها	وناعِلُ	الطويل	مزرد بن ضرار	١٠٢
لميَّ	خِلَلُ	مجزوء الوافر	كُثَيِّر عَزَّة	١٠١
مُحَمَّدُ	تَبَالا	الوافر	أبو طالب أو حسّان	١٤٩
عِيرَاتُ	الأَعْكامِ	الخفيف	الكميت بن زيد	١٠١
ولقد خَبَطْنَ	الأعمامِ	الكامل	المهلهل بن ربيعة	٢٥
فِدى لِسيُوفٍ	الأَهَاتِمِ	الطويل	الفَرَزْدَق	٩٩
لاَ طيبَ	والهَرَمِ	البسيط	بدون نسبة	١٥٨
شُمّ	ولا قَرَمِ	البسيط	الكميت بن زيد أو الكميت بن معروف أو ابن مقبل العجلاني	١٠٣
عُذتُ	إبراهِمُ	الرمل	عبد المطلب	١٠٤
نحنُ آلُ	إبرَهَمْ	الرجز	عبد المطلب أو عمرو بن نفيل	١٠٤
قَدْ أعْسِفُ	البومُ	البسيط	ذو الرُّمَّة	٣٢
دُمْ للخَليل	لا يَدُوم	الكامل	يزيد بن الحكم الثقفي	١٠٢
عِزَّةَ	مُسْتَديمُ	الوافر	كُثَيِّر عَزَّة أو ذو الرمة	١٠١

أول البيت	آخر البيت	البحـــــر	قائـــــله	الصفحـــة
وأَغْفِرُ	**تَكَرُّما**	الطويل	حاتم الطائي	١٥٤
قَصَدْنَا لَهُ	**هَلُمِّنَّا**	الطويل	امرُؤ القَيْس	١٠٤
صَدْنَا	**هَلُمِّنَّا**	الطويل	المُتَنَبِّي	٩٨
وصَالياتٍ	**يُؤثفَيْن**	الرجز	خطام المجاشعي	١٠٢
لِتَقُمْ	**المُسْلمِينَا**	الخفيف	بدون نسبة	١٤٩
وكمْ مَوْطنٍ	**مُنْهَوي**	الطويل	يزيد بن الحكم الثقفي	٧٦، ٩٧

فهرس الأمثال وأقوال العرب

الموضوع	الصفحة
أعطيته ما إن شره خير من جيد ما معك	٢٥
إِنَّ الكذوبَ قَدْ يَصْدُقْ، وإِنَّ الجوادَ قَدْ يَعْثُر	٣١، ١٠٧، ١٠٨
بعد اللتيا والتي	١٠٧
سرعان ذي إهالة	١٠٦
شِياهٌ لَجَبَاتٌ	١٠٦
صيد عليه يوم الجمعة غُدْوَةُ	٢٥
عسى الغوير أبؤسا	١٠٦، ١٠٧، ١٩١، ١٩٩
العُنُوق بعد النوقِ	١٠٧
كليهما وتمرا	١٠٦
نحنُ العُرْبُ أقرَى الناسِ للضّيفِ	١٧٨
نصبه المرض	١٠٦
والله لكذب	١٠٦
وتحت رأسي سرج وعلى أبيه درع	١٠٦
وَشْكان ذَا خُرُوجا	١٠٧

فهرس الأعلام المترجم لهم

العلم	الصفحة
ابن إسحاق الجرمي	٣٩
ابن الخشاب	٥٠
ابن الدهان	٤٧
ابن السكيت	٣٩
ابن السويد الطبيب	١٣
ابن العطار	١٣
ابن الوراق	٤٠
ابن بابشاذ	٤٥
ابن بَرْهان	٢٨
ابن بقية العبدي	٤٥
ابن خالويه	٤٨
ابن درستويه	٤٢
ابن قتيبة	٤٨
ابن كيسان	٤٨
أبو اسحق الشيرازي	٤٩
أبو الحسن الربعي	٤٩
أبو بكر القسَنْطيني	١٣
أبو حفص الضرير	١٥

العلم	الصفحة
أبو زكريا التبريزي	٤٩
أبو موسى الجزولي	١٢
أبو هلال العسكري	٤٩
الأشنداني	٤٨
الإمام مجد الدين الموصلي	١٦
تاج الدين أبو محمد	١٣
التاج الكندي	١٢
الثعالبي	٤٩
الجوجري	١٩٥
الحريري	٢٩
الخفاجي	٤٩
الزركشي	١٩٤
الصيمري	٤٦
عز الدين أبو محمد الزنجاني	١٦
الفارقي	٢٩
القاسم ابن عساكر	١١
الكرجي	٤٩
المرزوقي	٣٠

فهرس المصادر والمراجع

١-إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧هـ /٢٠٠٦م.

٢-أخبار النحويين البصريين، للحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد، المحقق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي - المدرسين بالأزهر الشريف، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: ١٣٧٣ هـ - ١٩٦٦ م.

٣-أدب الكاتب أو أدب الكتّاب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المحقق: محمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٤-ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: د/رجب عثمان محمد، مراجعة: د/رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٥-أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٦-أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق: بركات يوسف هبُّود، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٧-الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.

٨-إصلاح المنطق، لابن السكيت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق، المحقق: محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٢م.

٩-الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-لبنان بيروت-، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٠-إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العُكْبري، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب –بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
١١-إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.
١٢-الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر ٢٠٠٢ م.
١٣-أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: الدكتور علي أبو زيد، والدكتور: نبيل أبو عشمة، والدكتور: محمد موعد، والدكتور: محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
١٤-الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، في أصول النحو، للأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، قدم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/١٧٥٧م.
١٥-الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه: الدكتور: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٦ م.
١٦-ألفية ابن مالك، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين، الناشر: دار التعاون.
١٧-أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: الدكتور/فخر صالح سليمان قداره، (دار عمَّار-عمان -الأردن) و(دار الجيل – بيروت لبنان)، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
١٨-أمالي السهيلي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة.
١٩-أمالي المرتضى غُرر الفوائد ودُرر القلائد، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الدكتور: مروان

العطية، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

٢٠-الأمالي، لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، الناشر: دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٦م.

٢١-الأمثال، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، تحقيق: الدكتور/ عبد المجيد قطامش، الناشر: دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.

٢٢-إنباء الغمر بأبناء العمر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: د حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، عام النشر: ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

٢٣-إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٤-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٥-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٦-الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: الدكتور/ مازن المبارك، دار النفائس-بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢٧-الإيضاح، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوي، تحقيق ودراسة: د/كاظم بحر المرجان، عالم الكتب-بيروت، لبنان، الطبعة الثانية: ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٢٨-البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، قام بتحريره: الشيخ/ عبد القادر عبد الله العاني، وراجعه: د/ عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

٢٩-البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

٣٠-البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣١-البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

٣٢-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٣٣-البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: محمد المصري، طبعه منقحة وموسعة حسان أحمد راتب المصري، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٣٤-تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبي الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

٣٥-تاريخ ابن الوردي، لعمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس، أبي حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٣٦- تاريخ إربل، للمبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإِربلي، المعروف بابن المستوفي تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق١٩٨٠ م.
٣٧- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: عمر عبد السلام التدمري، الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت-، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
٣٨- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، تحقيق: الدكتور/ عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة: الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٣٩- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.
٤٠- تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٤١- تحبير التيسير في القراءات العشر، لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، الناشر: دار الفرقان – الأردن / عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٤٢- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تصنيف الشيخ العلامة جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: الدكتور/عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٤٣- تذكرة الموضوعات، لمحمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة الأولى ١٣٤٣ هـ.

٤٤- تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق الدكتور: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٤٥- تراجم رجال القرنين السادس والسابع المعروف بالذيل على الروضتين، للحافظ المؤرخ شهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي الدمشقي، عرف الكتاب وترجم للمؤلف وصححه الأستاذ: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، عني بنشره وراجع أصله ووقف على طبعه السيد عزت العطار الحسيني، روجع على النسخة الفوتغرافية المحفوظة بدار الكتب الملكية بالقاهرة، دار الجيل –بيروت–، الطبعة الأولى والثانية ١٩٤٧م.

٤٦- التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي تحقيق: عبد السلام الهراس، الناشر: دار الفكر للطباعة – لبنان، سنة النشر: ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٤٧- تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٤٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٤٩- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، دراسة وتحقيق: الدكتور / يوسف أحمد المطوع، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٥٠- التيسير في القراءات السبع، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبي عمرو الداني تحقيق: أوتو تريزل، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٥١- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي،

تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٥٢- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحق الزجاجي، حققه وقدم له: د/علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- دار الأمل-، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٥٣- الجمل في النحو، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ /١٩٩٥م.

٥٤- جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، الناشر: دار الفكر– بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٥٥- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٥٦- الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، المحقق: د/ فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٥٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي عرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٥٨- حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الخامسة١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٥٩- الحجة في القراءات السبع، للحسين بن أحمد بن خالويه، أبي عبد الله، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١ هـ.

٦٠- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدّقاق، دار المأمون للتراث.
٦١- حرز الفوائد وقيد الأوابد، لبدر الدين محمد بن يعقوب المعروف بابن النحوية، دراسة وتحقيق: عبد الله فهيد عبدالله البقمي، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٦٢- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
٦٣- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: سعد عبد الكريم سعودى.
٦٤- الحماسة، لأبي عبادة الوليد بن البحتري، تحقيق: د/ محمد إبراهيم حوّر، وأحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث المجمع الثقافي، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٦٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة: ١٤هـ/١٩٩٧م.
٦٦- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
٦٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور/ أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
٦٨- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر: دار المعرفة – بيروت.
٦٩- الدرة الألفية ألفية ابن معط في النحو والصرف والخط والكتابة، للعلامة يحى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي، ضبطها وقدم لها/ سليمان بن إبراهيم البليكمي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع (مصر)، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

٧٠- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر أباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٧١- الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضوت، دار الكتب العلمية (بيروت-لبنان)، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٧٢- ديوان ابن مقبل، عني بتحقيقه الدكتورة عزَّة حسن، دار الشروق العربي، بيروت-لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٧٣- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف، الطبعة الرابعة.

٧٤- ديوان الإسلام، لشمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي، تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

٧٥- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: الدكتور / محمد حسين، الناشر: مكتبة الآداب بالجماميزت.

٧٦- ديوان الخفاف بن ندبة، ضمن كتاب "شعراء إسلاميون" للدكتور نوري حمودي القيسي، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٧٧- ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمعه وحققه: الدكتور: يحيى الجَبُّوري، مؤسسة الرسالة (بيروت)، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

٧٨- ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق الدكتور: عبد الحفيظ السطلي، توزيع مكتبة أطلس دمشق.

٧٩- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ: علي فاعور، دار الكتب العلمية –بيروت- لبنان-، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٨٠-ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: دكتور: محمد نبيل طريقي، دار صادر (بيروت)، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
٨١-ديوان الكميت بن معروف الأسدي، صنعة الأستاذ الدكتور: حاتم صالح الضّامن، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
٨٢-ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٨٣-ديوان المزرد بن ضرار الغطفاني برواية ابن السكيت وغيره وشرح ثعلب، عني بتحقيقه: خليل إبراهيم العطية، (مطبعة أسعد – بغداد)، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م.
٨٤-ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة.
٨٥-ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٨٦-ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٨٧-ديوان حاتم الطائي، شرحه وقدم له: أحمد رشاد، منشورات محمد علي بيضوت دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٨٨-ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدَّم له: الأستاذ عبدأ مهنّا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٨٩-ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
٩٠-ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٩١-ديوان طرفة بن العبد، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٩٢-ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه الدكتور: إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة (بيروت-لبنان)، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

٩٣- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق: سامي مكي العاني، منشورات مكتبة النهضة بغداد، مطبعة المعارف، ١٣٨٦هـ /١٩٦٦م.
٩٤- ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة-بيروت لبنان-، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ /٢٠٠٤م.
٩٥- ديوان مُهلهل بن ربيعة، شرح وتقديم طلال حرب، الدار العالمية.
٩٦- ذيل طبقات الحنابلة، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
٩٧- ذيل مرآة الزمان، لقطب الدين أبي الفتح موسى بن محمد اليونيني، بعناية: وزارة التحقيقات الحكمية والأمور الثقافية للحكومة الهندية، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
٩٨- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها، لأبي محمد مكي بن طالب القيسي، تحقيق: الدكتور: أحمد حسن فرحات، الناشر: دار عمار (عمان)، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٩٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.
١٠٠- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
١٠١- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: أحمد رشدي شحاته عامر ومحمد فارس، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٠٢-سنن ابن ماجه، لابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

١٠٣-سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

١٠٤-سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ـــالجزء (١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي الجزء (٣)، وإبراهيم عطوة عوض الجزء (٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـــ/١٩٧٠م.

١٠٥-سنن الدار قطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدار قطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـــ/ ٢٠٠٤م.

١٠٦-السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـــ / ٢٠٠١ م.

١٠٧-السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـــ / ٢٠٠٣ م.

١٠٨-سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـــ/١٩٨٥م.

١٠٩-شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبي الفلاح، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

١١٠-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

١١١-شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي، تحقيق: الدكتور: محمد الرِّيح هاشم، دار الجيل (بيروت)، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١١٢-شرح اختيارات المفضل، للخطيب التبريزي، تحقيق: الدكتور/ فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١١٣-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨مـ.

١١٤-شرح التسهيل للمرادي، القسم النحوي، تحقيق ودراسة/محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان –المنصورة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١١٥-شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيائي الأندلسي، تحقيق: الدكتور/عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي مختون، هجر للطباعة والتوزيع والنشر والإعلان.

١١٦-شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١١٧-شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس (بنغازي)، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

١١٨-شرح ألفية ابن معطي لابن القواس، تحقيق ودراسة: علي موسى الشوملي، الناشر: مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١١٩-شرح ألفية ابن معطي لأبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني، السفر الأول، تحقيق ودراسة: حسن محمد عبدالرحمن أحمد، ١٤١٤ه/١٩٩٤م، السفر السابع، تحقيق ودراسة: عبد الله بن عمر حاج إبراهيم، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١٢٠-شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٢١-شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق: فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٢٢-شرح المفصل، لابن علي بن يعيش النحوي، إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

١٢٣-شرح المقدمة المحسبه، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبدالكريم، الطبعة الأولى (الكويت) ١٩٧٦-١٩٧٧م.

١٢٤-شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، إشراف: الدكتور / إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضوت، دار الكتب العلمية – بيروت-لبنان-، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١٢٥-شرح ديوان الحماسة، لأبي زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيبانّي التبريزي، الناشر: دار القلم – بيروت.

١٢٦-شرح ديوان الحماسة، لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٢٧-شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥م.

١٢٨-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

١٢٩-شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، لعبد الله بن بَرّى، تقديم وتحقيق: الدكتور: عيد مصطفى درويش، والدكتور / محمد مهدي علّام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٣٠-شرح شواهد المغني لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، الناشر: لجنة التراث العربي، سنة النشر: ١٣٨٦ – ١٩٦٦.

١٣١-شرح صحيح البخاري لابن بطال، أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١٣٢-شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، طبع وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية، إحياء التراث الإسلامي، (مطبعة العاني/بغداد)، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

١٣٣-شرح قطر الندى وبل الصدى، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام، ، تحقيق: محمد محيى الدين عبد

الحميد، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.

١٣٤-شرح كتاب الحدود في النحو، للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: الدكتور/المتولى رمضان أحمد الدميرى، مكتبة وهبه – القاهرة-، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١٣٥-شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية-بيروت –لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٣٦- شعر عَمْرو بن مَعدي كرب الزُّبيدي، جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٣٧-الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٣م.

١٣٨- شعراء إسلاميون، الدكتور نُوري حمودي القيسي، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

١٣٩-شواذ القراءات لرضي الدين شمس القراء أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني، تحقيق: د/ شمران العجلي، طبعة مؤسسة البلاغ – بيروت، الطبعة الأولى٢٠٠١م.

١٤٠-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون –دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٤١-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٤٢-الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق الأستاذ الدكتور: محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى ١٤١٥هـ.

١٤٣-ضرائر الشعر، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.

١٤٤-الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

١٤٥-طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ

١٤٦-طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٣م.

١٤٧-العبر في خبر من غبر، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان.

١٤٨-علل النحو، لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبي الحسن، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م.

١٤٩-العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي، حققه وقدم له: الدكتور زهير زاهد - والدكتور خليل العطية، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٥٠-العيون الغامزة على خبايا الرامزة، لمحمد بن أبي بكر المخزومي أبي عبد الله بدر الدين الدماميني، المحقق: الحساني حسن عبد الله، الناشر: مكتبة الخانجي ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، الطبعة الثانية.

١٥١-الغرة المخفية لابن الخباز المتوفى (٦٣٩هـ) في شرح الدرة الألفية لابن معط المتوفى (٦٥٨هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، الناشر: دار الأنبار-بغداد-الرمادي، مطبعة العاني.

١٥٢-فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى١٩٧١ م.

١٥٣-الفصول الخمسون لابن معط، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٥٤-الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، الناشر: دار البشير – عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٥٥-الفلاكة والمفلوكون، لأحمد بن علي الدلجي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٥٦-الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم، المحقق: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٥٧-في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

١٥٨-في تاريخ الأدب الجاهلي، لعلي الجندي، الناشر: مكتبة دار التراث، طبعة دار التراث الأول، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

١٥٩-قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، لكمال الدين أبي البركات المبارك بن الشعار الموصلي، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، منشورات محمد علي بيضوت، دار الكتب العلمية –بيروت لبنان-، الطبعة الأولى٢٠٠٥م.

١٦٠-القوافي، للقاضي أبي يعلي عبد الباقي بن أبي الحصين عبد الله بن المحسن التنوخي تحقيق: الدكتور عوني عبد الرءوف، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثانية ١٩٧٨م.

١٦١-الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

١٦٢-الكامل في اللغة والأدب، لمحمد بن يزيد المبرد، أبي العباس، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

١٦٣-كتاب الأزمنة والأمكنة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، ضبطه وخرّج آياته: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١٦٤-كتاب الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٦٥-كتاب التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٦٦-كتاب الجمل في النحو، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، حققه وقدم له: علي حيدر، دمشق١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

١٦٧-كتاب السبعة في القراءات، لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

١٦٨-كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، المحقق: د مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

١٦٩-كتاب الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق: الحسّاني حسن عبد الله، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ /١٩٩٤م.

١٧٠-كتاب فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني، حققه وقدَّم له: الدكتور/ محمد علي سُلطاني، دار النبراس.
١٧١-الكتاب، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
١٧٢-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة – ١٤٠٧هـ.
١٧٣-كشف الخفاء ومزيل الإلباس، لإسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبي الفداء، الناشر: المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٧٤-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، الناشر: مكتبة المثنى – بغداد، تاريخ النشر: ١٩٤١م.
١٧٥-الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
١٧٦-اللامات، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبي القاسم، تحقيق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.
١٧٧-اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
١٧٨-لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.

١٧٩-اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبي عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٨٠-اللُّمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.

١٨١-المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، المحقق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ/ ١٩٩١م.

١٨٢-مآخذ ابن الخباز على ألفية ابن معط، إعداد: أ.د. علي بن إبراهيم السعود.

١٨٣-مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر.

١٨٤-مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء العاشر، مطبعة التحرير ١٩٥٨، نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين، للأستاذ: مصطفى السقا.

١٨٥-مجمع الآداب في معجم الألقاب، لكمال الدين أبي الفضل عبدالرزاق بن أحمد المعروف بابن الفوطي الشيباني، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، الطبعة الأولى١٤١٦هـ.

١٨٦-مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة (بيروت، لبنان).

١٨٧-مجمل اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة(بيروت)، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٨٨-مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع –الكويت.

١٨٩-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: علي النّجدي ناصف، والدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٩٠-المحصول في شرح الفصول، صنعه: جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز: تحقيق: د/محمد صفوت محمد علي مرسي، جامعة الأزهر كلية اللغة العربية، مكتبة عامر العوفي ١٤٢٤هـ.

١٩١-المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.

١٩٢-مختصر القوافي، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: الدكتور: حسن شاذلي فرهود، دار التراث – القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

١٩٣-المختصر في أخبار البشر، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، الناشر: المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة: الأولى.

١٩٤-مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، مكتبة المتنبي – القاهرة.

١٩٥-المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ /١٩٩٦م.

١٩٦-مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، وضع حواشيه: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

١٩٧-المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي النحوي، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور/ علي جابر المنصوري، الطبعة الثانية ٢٠٠٢م.

١٩٨-مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: محمد خير الحلواني، الناشر: دار الشرق العربي – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ /١٩٩٢م.

١٩٩-المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: د/ محمد كامل بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٢٠٠-المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٢٠١-مسند ابن أبي شيبة، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، الناشر: دار الوطن – الرياض، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

٢٠٢-مسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر – مصر، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٢٠٣-مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرين، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٠٤-مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩) وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧) وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٢٠٥-المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢٠٦-مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥.

٢٠٧-المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، لعوض أحمد القوزي، الناشر: عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.

٢٠٨-المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرى)، لعلي بن سلطان محمد، أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.

٢٠٩-معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزجاج، شرح وتحقيق: دكتور عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٢١٠-معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.

٢١١-معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٢١٢-المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة.

٢١٣-معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية ١٩٩٥ م.

٢١٤-معجم الشعراء، للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، بتصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، الناشر: مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٢١٥-المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة الثانية.
٢١٦-معجم المؤلفين تراجم مُصنفي الكتب العربية، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
٢١٧-المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة.
٢١٨-معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٢١٩-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
٢٢٠-المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٢٢١-المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

٢٢٢-المفضليات، للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف – القاهرة، الطبعة السادسة.

٢٢٣-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٢٤-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضوت، دار الكتب العلمية (بيروت-لبنان)، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٢٢٥-المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د/كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية.

٢٢٦-المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب (بيروت).

٢٢٧-المقدمة الجزولية في النحو، لعيسى بن عبد العزيز الجزولي، المحقق: شعبان عبد الوهاب محمد، الناشر: أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

٢٢٨-المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢م.

٢٢٩-منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٣٠-المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، بتحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبد

الله أمين، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

٢٣١-المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبي المحاسن، جمال الدين، حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد محمد أمين، تقديم: دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، الناشر: الهيئة المصرية للكتاب، ١٤٨٤م.

٢٣٢-الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، لأبي عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المرزباني، تحقيق وتقديم: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٢٣٣-موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، تأليف الدكتورة: خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨١.

٢٣٤-نتائج الفكر في النَّحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، حققه وعلّق عليه: الشيخ /عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ / علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م.

٢٣٥-النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٢٣٦-النحو العربي-العلة النحوية: نشأتها وتطورها، د/مازن المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٠١/١٩٨١م.

٢٣٧-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري، ، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٢٣٨-النشر في القراءات العشر، لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق: علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى.

٢٣٩-نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، منشورات محمد علي بيضوت، دار الكتب العلمية (بيروت-لبنان)، الطبعة الأولى ١٤١٩ه/ ١٩٩٨م.

٢٤٠-نكث الهميان في نكت العميان، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٢٤١-هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

٢٤٢-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

٢٤٣-الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٤٤-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربلي، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٠٠-١٩٩٤م.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٦
تمهيد	١٠
المبحث الأول: حياة ابن معط وآثاره	١١
المبحث الثاني: ابن الخباز حياته وآثاره	١٤
المبحث الثالث: ألفية ابن معط قيمتها وشرَّاحها	١٨
الفصل الأول مصادر ابن الخباز في الكتاب	٢٣
المبحث الأول: الكتب التي أفاد منها في شرحه ونصَّ على أسمائها.	٢٤
المبحث الثاني: العلماء الذين أخذ عنهم بصورة مباشرة أو من كتبهم .	٣١
الفصل الثاني: منهج ابن الخباز في الكتاب.	٥٢
المبحث الأول: طريقته في شرح متن الألفية.	٥٣
المبحث الثاني: عنايته بالحدود والمصطلحات.	٦٢
المبحث الثالث: عنايته بالعلة النحوية.	٦٩
الفصل الثالث: الأصول النحوية في الكتاب .	٧٥
المبحث الأول: السماع.	٧٦
المبحث الثاني: القياس.	١١٠
المبحث الثالث: الاستصحاب.	١١٥
المبحث الرابع: الإجماع.	١١٧
الفصل الرابع: موقف ابن الخباز من الخلاف بين النحويين ومذهبه النحوي	١٢٠

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول: موقفه من البصريين.	١٢٨
المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين.	١٣٣
المبحث الثالث: موقفه من نحويين آخرين.	١٣٧
المبحث الرابع: مذهبه النحوي.	١٤١
الفصل الخامس: موقف ابن الخباز من الناظم.	١٤٣
المبحث الأول: موقفه من المسائل النحوية.	١٤٤
أولا: المسائل التي وافق فيها الناظم.	١٤٥
ثانيا: المسائل التي خالف فيها الناظم.	١٥٥
المبحث الثاني: موقفه من الألفية.	١٦٤
أولا: الاعتذار عنه	١٦٥
ثانيا: الاستدراك عليه.	١٦٨
ثالثا: النقد والاعتراض عليه.	١٧٣
رابعا: موافقته.	١٨٢
الفصل السادس: تقويم الكتاب.	١٨٣
المبحث الأول: أثر الكتاب في التراث النحوي.	١٨٤
المبحث الثاني: الكتاب في ميزان النقد.	٢٠٢
أولا: المحاسن.	٢٠٣
ثانيا: المآخذ.	٢٠٥
الخاتمة	٢٠٨

الموضوع	الصفحة
فهرس آيات القرآن الكريم	٢١٢
فهرس الأحاديث	٢١٦
فهرس ألفية ابن معط	٢١٧
فهرس الشواهد الشعرية	٢٢٣
فهرس الأمثال وأقوال العرب	٢٢٦
فهرس الأعلام	٢٢٧
فهرس المصادر والمراجع	٢٢٩
فهرس المحتويات	٢٥٧